



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري- قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

الشعبة: التسيير

التخصص: إدارة مالية

رقم التسجيل: 17/EMG/10

التطورات في أسعار صرف الأورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري

رسالة مقدمة لاستيفاء متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

إشراف:

د. يحيوش حسين

إعداد الطالب:

ركي أحسن

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	1- سحنون محمود
مقررا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	2- يحيوش حسين
عضوة	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	3- غربي فوزية
عضوة	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	4- حبشي فتيحة

السنة الجامعية 2011/2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى التي علمتني حب الخير أمي

إلى الذي جاهد من أجل نجاحي أبي

إلى رفيقة الدرب زوجتي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الأهل والأصدقاء

إلى كل من علمني

أهدي هذا العمل.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه و بدأ خلق الإنسان من طين و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد الصادق الأمين.

بداية أحمد الله عز وجل إذ وفقتني لإتمام هذه الدراسة ، و أتوجه بعميق شكري و تقديري و

احترامي إلى الدكتور/ **يحيوش حسين** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، و على كل ما قدمه لي بسعة صدر و جميل صبر من توجيهات و نصائح ، كان لها عظيم الأثر في أن تتم هذه الرسالة على النحو الذي انتهت إليه فجزاه الله خير جزاء كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة و الحكم على هذه الرسالة إلى **الدكاترة سحنون محمود، غربي فوزية، حبشي فتيحة** رغم أعبائهم و مسؤولياتهم الكثيرة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم الاقتصاد في الجامعة على ما أفادونا به من علم و إلى كل العاملين بإدارة الجامعة و على رأسهم الأستاذ الدكتور/ عميد الجامعة".

المقدمة

المقدمة:

إن تسوية العمليات الاقتصادية بين أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة يتطلب تدخل عملة البلد الوطنية و عملة دولية يجب أن تحول احدهما إلى الأخرى و هنا تظهر مشكلة تتعلق بالمعاملات التجارية الدولية هي مشكلة الصرف التي تستمد أهميتها من اختلاف النظم النقدية الوطنية ، و من خلال الدراسة التاريخية للعلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نحدد ثلاثة نظم نقدية مختلفة شهدها العالم، كان أولها نظام قاعدة الذهب خلال نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، ثم نظام "بريتن وودز" الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، ثم نظام أسعار الصرف العائمة(الحرّة،المرنة) الذي قام على أنقاض نظام "بريتن وودز".

إن وجود علاقات متبادلة بين مستوى سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية و النقدية الأخرى ألزم الاهتمام بآثار تقلبات سعر الصرف، حيث ظهرت تأثيرات "الين" و"المارك" من أن إلى آخر على كافة أنواع المعاملات و ذلك رغم تأثير الدولار على هاته الأخيرة.

و قد أدى استخدام الأورو كعملة متداولة إلى خلق منطقة نقدية موحدة هي منطقة الأورو تمثل القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و قد جاء إصدار هذه العملة كرد فعل على ظاهرة العولمة و التكتلات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم مؤخرًا، فهذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد بهدف قيام كيان اقتصادي موحد ، فبعد أن كان الدولار الأمريكي المسيطر على غالبية المعاملات الدولية بين مختلف دول العالم نجد أن الأورو قد أثر في الكثير من المتغيرات الاقتصادية الدولية من خلال منافسته للدولار والعملات الرئيسية الأخرى ، كما أنه أعاد لكثير من الدول حساباتها في تكوين احتياطات واستثماراتها و تجارتها الدولية .

كما شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تحولات اقتصادية ضخمة و معها اتجهت أسعار النفط نحو الصعود، و كان نتيجة ذلك أن أسعار صرف الدولار هي الأخرى شهدت تذبذبات حادة دفعت بأصوات عديدة للمناداة بضرورة تغيير الدولار بعملات أخرى في تسعير النفط.

إن التطلع إلى معرفة أثر أسعار صرف الأورو أمام الدولار الأمريكي وجه الاهتمام نحو الآثار التي يحدثها الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري، وإذا كان سعر الصرف يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على عناصر ميزان المدفوعات فإن سعر الصرف يمكن أن يؤثر في هذه العناصر.

2- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى مايلي :

- التقلبات الحادة في العملات الرئيسية خلال السنوات الأخيرة حيث أدت إلى التأثير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية بين الدول خصوصا ما يتعلق بالمدفوعات الخارجية، وكذا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدولة مثل الناتج المحلي الإجمالي، البطالة التضخم، أسعار الفائدة، وغيرها من البيانات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف.
- حداثة البحث حيث يتطرق إلى تأثير أسعار صرف الأورو على اقتصادات الدول المتقدمة و الجزائر.

3- التساؤل الأساسي:

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي تربطها علاقات تجارية و تاريخية متميزة مع دول الاتحاد الأوروبي واتخذت هذه العلاقات مؤخرا صفة التعاون المالي و التجاري لتنتهي بتوقيع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وإقرار منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية، و باعتبار أن النفط الذي يحدد ثمنه بالدولار هو السلعة الأكثر تصديرا للخارج التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في حين أن معظم الاقتراض الخارجي و تسعير الواردات تسوى بالأورو ، و بهذا تواجه الجزائر سعرين مختلفين سعر صرف الأورو مقابل الدولار و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو و من هنا يمكن طرح التساؤل الآتي:

- ما هي آثار التغير في أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية خصوصا

أمام الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات الجزائري؟

4- التساؤلات الفرعية:

- ما هي المراحل التاريخية التي مر بها التكامل الاقتصادي الأوروبي و التي نتج

عنها قيام العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"؟

- ما دور الأورو في المعاملات الدولية مقارنة بالدولار و هل منطقة الأورو تنطبق عليها منطقة العملة المثلى ؟

- ما هي أسباب تقلب أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية و الدينار الجزائري؟ وماهي آثار هذه التقلبات على الدول المتقدمة و الجزائر؟
- ما هي انعكاسات التغير في أسعار صرف الأورو على الميزان الجاري و ميزان رأس المال؟

5-الفرضيات:

- التطورات في أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية لها أثر على الاقتصادات الأوروبية و على الدينار الجزائري .
- تطور أسعار صرف الأورو أمام الدولار له آثار على الاستخدام الدولي للأورو في المعاملات الدولية،و على ميزان المدفوعات الجزائري .

6-المنهجية:

- اعتمد في هذه الدراسة على منهجين:
- المنهج الوصفي: لرصد الظاهرة من خلال تجميع البيانات و المعلومات و من خلال قراءة الدراسات السابقة للظاهرة محل الدراسة.
- المنهج التحليلي: و يتمثل استخدام هذا المنهج في إعادة جدولة البيانات و تفسيرها ثم قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات تمهيدا للحصول على نتائج سليمة تعبر عن الظاهرة محل الدراسة من الفترة 1997-2008.
- المنهج الإحصائي: باستعمال برمجية spss للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة

7- أهداف البحث:

- ويتلخص الهدف من الدراسة فيما يلي:
- تحديد دور الأورو في المعاملات الدولية مقارنة بالدولار.
- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية و الدينار الجزائري.
- تحليل انعكاسات تطور أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري.

- قياس الأثر بين تغير سعر صرف الأورو و بنود ميزان المدفوعات الجزائري.

8-محتويات الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول رئيسية بجانب المقدمة و النتائج و التوصيات ،يتناول الفصل الأول نشأة عملة الأورو من خلال ثلاثة مباحث يتم فيها شرح التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة(الأورو) والدول المشاركة فيها ، وكذا توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة وانعكاساته على الأورو ومزايا و عيوب الأورو.

ويتطرق الفصل الثاني إلى شرح معالم منطقة العملة المثلى و دور الأورو في المعاملات الدولية من خلال مبحثين يتم التطرق في المبحث الأول إلى مدى انطباق منطقة العملة المثلى على منطقة الأورو، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى دور الأورو في المعاملات الدولية .

و يتعرض الفصل الثالث تحليل التطورات في أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية و مقابل الدينار الجزائري ،و مراحل تطور نظام سعر الصرف في الجزائر وأثر الأورو على كل من الدينار الجزائري و احتياطات الصرف الجزائرية.

أما الفصل الرابع من الدراسة فيبرز تحليل الانعكاسات لتطورات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال مبحثين يتم فيها التطرق إلى الانعكاسات على ميزان المدفوعات الجزائري وقياس الأثر بين تغير سعر صرف الأورو وبنود ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 1997 – 2008 .

الفصل الأول

نشأة العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

الفصل الأول

نشأة العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

تمهيد :

أحدث الأورو منذ انطلاقه حسابيا في الأسواق المالية الدولية تأثيرات متعددة، فقد كانت فكرة الوحدة النقدية نتيجة محاولات وجهود عديدة للدول الأوروبية و مساعي مفكرين و سياسيين أوروبيين في ظهور الأورو كعملة نقدية موحدة في التعاملات الأوروبية، وهذا ما يجعل أوروبا أهم منافس للهيمنة الأمريكية على العالم ، فوجود الأورو يشكل خطرا على سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي المرتبط بالأداء السياسي أكثر من ارتباطه بالأداء الاقتصادي و في هذا الفصل نتناول نشأة العملة الأوروبية الموحدة و هذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: حيث يتناول التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة (الأورو) والدول المشاركة فيها، و علاقتها بدول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: و يتطرق إلى توسيع الاتحاد الأوروبي و أثر هذا التوسع على سعر صرف و استخدامات الأورو .

المبحث الثالث: و يتناول أهم المزايا و الفوائد التي حققتها الأورو على الدول الأعضاء وذلك في المجالات الاقتصادية المختلفة و أهم الآثار السلبية التي خلفها الأورو .

المبحث الأول: التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة (الأورو) و الدول المشاركة فيها

يعتبر إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) من أهم التحولات الاقتصادية المعاصرة في البناء المالي و النقدي العالمي بما يمثله من تغيرات تجاوزت حدود الدول الأوروبية الداخلة فيه.

المطلب الأول:دراسة تاريخية حول نشأة الأورو

لقد كانت نتائج الحرب العالمية الثانية المحفز الأول للتفكير الجدي في إقامة نوع من التكامل و التعاون الاقتصادي،حيث تم سنة 1947 توقيع اتفاقية الاتحاد الاقتصادي" البنلوكس" و تضم كل من هولندا ،بلجيكا،لكسمبورغ،و في عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي على اثر مشروع مارشال.

و بعد الإعلان عن خطة روبرت شومان في سنة 1951 تكونت النواة الأولى للوحدة الأوروبية حينما أعلن في "باريس" عن إنشاء جماعة الفحم و الصلب الأوروبي التي وقعت عليها ست دول هي:ألماني،فرنسا،إيطاليا،و دول البنلوكس و كان الهدف من هذا الاتفاق هو تنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية و يمكن تحديد المحطات الرئيسية لتحقيق الوحدة بما يلي:

1- معاهدة روما و إنشاء السوق الأوروبية المشتركة:

قامت على إثر معاهدة روما سنة 1957السوق الأوروبية المشتركة،و كان الهدف الأساسي من هذه المعاهدة هو إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء المشاركة خلال اثني عشر عاما و الاتفاق على وضع قوانين جمركية مشتركة تتعلق بالصادرات لخارج الدول الأعضاء إضافة إلى إنشاء سياسة مشتركة لإدارة و دعم قطاع الزراعة⁽¹⁾.

و تعتبر اللجنة المنبثقة عن "معاهدة روما" بداية الوحدة النقدية الأوروبية و التي كانت مهمتها الأولى متابعة الحالة النقدية و المالية في الدول الأعضاء و هذا من خلال اجتماع وزراء المالية للدول الأعضاء مرة كل ثلاثة أشهر لتبادل الرأي و دعم التعاون في مجال المسائل النقدية.و إن كان التكامل النقدي قد تأخر عما كان متفق عليه و ذلك راجع إلى ما يلي⁽²⁾:

(1) البنك الأهلي المصري،العملة الأوروبية الموحدة: النشرة الاقتصادية العدد 4 المجلد 51 القاهرة 1999،ص 13.
(2) محمد محمود عبد الرحمن خليلو، تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروي على الجنيه المصري،رسالة ماجستير،كلية التجارة جامعة عين شمس،2002،ص ص 18-19.

- تطور النظام النقدي الدولي الذي نتج عنه ظهور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير على إثر اتفاقية "بريتن وودز" عام 1944.

- السياسة الزراعية المشتركة لدول السوق و التي كانت سببا في عدم تحقيق القيمة التعادلية للعمالات و غياب سياسة أوروبية مشتركة لمواجهة الضغوط الخارجية على معدلات الصرف و تأخر انضمام بريطانيا لعضوية السوق، وكذلك فشل التنسيق النقدي الأوروبي حيث قامت كل من ألمانيا و هولندا بإعادة تقييم عملتها عام 1971 دون تنسيق.

و جدير بالذكر أن معاهدة روما لم تتضمن نصوصا تتعلق بنظام نقدي أوروبي وذلك لأن غايتها كانت تحقيق التكامل الاقتصادي و السياسي بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى أنه عندما أبرمت معاهدة روما فإن الاستقرار النقدي كان يسود العالم في ظل نظام "بريتن وودز" .

وتغيرت الخطوات التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية نحو تكامل نقدي كامل، حيث واجهت صعوبات بالغة أكثر من الجهود التي بدلت لإنشاء سوق مشتركة و يعود ذلك إلى الاختلاف في طبيعة العمليتين إذ يتطلب إقامة سوق مشتركة إلغاء العوائق بين الدول، أما إنشاء اتحاد نقدي فيتطلب استقرار أسعار الصرف والتنسيق بين السياسات المالية و النقدية .⁽¹⁾

2- تقرير "وارنر":

أعلنت الدول الموقعة على معاهدة روما عن رغبتها في إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي وهذا في عام 1967 نتيجة المشاكل العديدة التي واجهها النظام النقدي الدولي، حيث تم وضع خطة لتكوين وحدة نقدية و اقتصادية أطلق عليها "مشروع وارنر"

(1) هالة سمير عبد الحميد الغاوي، انعكاسات الاتحاد النقدي على مصر مقارنة بدول البحر المتوسط ذات الشراكة مع أوروبا، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص ص 52-53.

بهدف إنشاء "الاتحاد النقدي الأوروبي" و اعتمد هذا المشروع على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي: (1)

- ضرورة إنشاء وحدة نقدية أوروبية بالتنسيق بين الدول الأعضاء بهدف الانتقال من مرحلة الاتحاد الجمركي إلى مرحلة الاتحاد النقدي .
- تشكل الوحدة الاقتصادية و النقدية قاعدة لتحقيق الوحدة السياسية لدول الأعضاء وهذا من خلال تحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي .
- إلغاء هوامش التقلبات في أسعار الصرف و كل القيود التي تعوق حرية تحويل عملات الدول الأعضاء و التوصل إلى أسعار صرف ثابتة .

وأدت مجموعة من العوامل إلى عدم تحقيق أهداف" مشروع وارنر" المتمثلة في تصدع نظام "بريتن وودز" في مارس 1973، وعدم توافر الاستقرار الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول في الفترة 73-1974 إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بإنهاء ارتباط الدولار بالذهب و تعويم العملة في مواجهة العرض و الطلب. (2)

لذلك سعت دول الجماعة الأوروبية لإيجاد الحل الأمثل للمسائل النقدية فقامت الدول الأعضاء بتحديد هوامش لتذبذب أسعار صرف العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأخرى طبقاً لنظام الثعبان الأوروبي داخل النفق و هو ما سوف نتناوله الآن.

3- نظام الثعبان الأوروبي :

عرف هذا النظام التي تضمنته اتفاقية بازل باسم "الثعبان داخل النفق" حيث تضمن ترتيبات نقدية هدفت إلى تحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية من خلال إلزام الدول الأعضاء بهامش تذبذب أمام الدولار

(1) محمد محمود عبد الرزاق، دور النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الجماعة الأوروبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة و إدارة الأعمال جامعة حلوان 1996، ص ص 64-65.

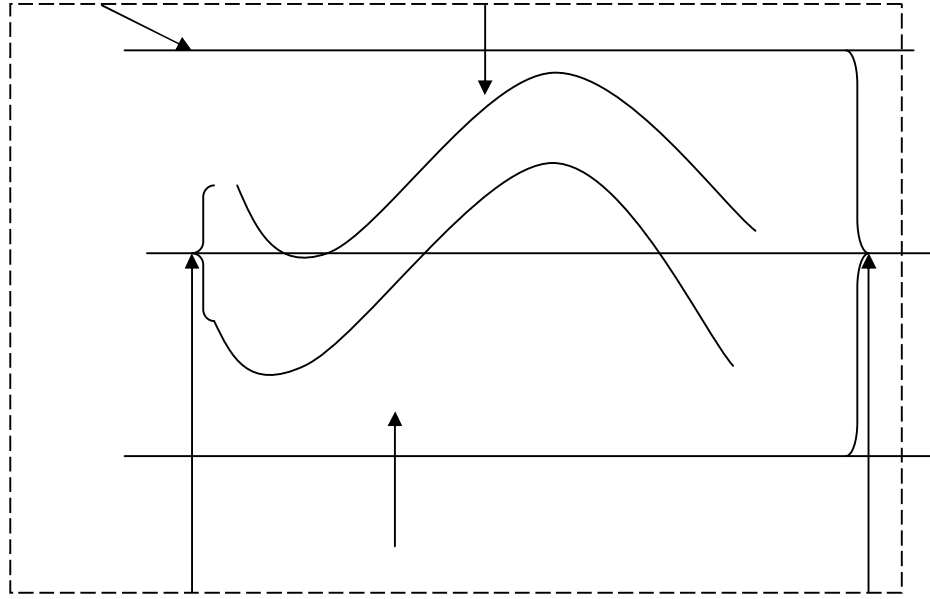
(2) أبو الوفا فهمي شلش، مولد العملة الأوروبية الموحدة (يورو)، بنك مصر النشرة الاقتصادية العدد الأول 1999 القاهرة، ص 43.

الأمريكي في حدود $\pm 2.25\%$ ، ثم هامش آخر للتقلبات بين الدول الأعضاء بعضها البعض في حدود $\pm 1.25\%$ والشكل التالي يبين حركة الثعبان داخل النفق.

هامش تقلب أسعار

صرف عملات الثعبان

ظهر الثعبان



سعر التعادل بالدولار 2.25

بطن الثعبان

النفق 4.5%

الشكل رقم (1)

حركة الثعبان داخل النفق

المصدر: قحايبة أمال: الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005، ص 281

يوضح الشكل تحرك أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في النظام حيث تقع العملات القوية في ظهر الثعبان أعلى هامش التقلب المسموح به، و تقع العملات الضعيفة في بطن الثعبان أدنى هامش التقلب المسموح به، و من ثم فإن تحركات أسعار صرف هذه العملات يوميا صعودا و هبوطا بنسب متقاربة تبدو كأنها تتلوى مثل الثعبان، و كلما تفاوتت أسعار صرف العملات كان الثعبان سميكا و العكس صحيح، و يلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار هي بالضبط أسعار تعادلها بالدولار الأمريكي، و أما الثعبان داخل النفق

فيرجع إلى أن هناك حدود دنيا وأخرى عليا و هي $\pm 2.25\%$ عن سعر التعادل بالدولار التي يمكن لأسعار صرف عملات الدول الأعضاء أن تتحرك في النفق، ويكون بذلك طول النفق 4.5% و هذا يعني أنه يمكن لسعر صرف أي عملة بالدولار أن تتحرك بهذا المقدار .

و للمحافظة على بقاء عملاتها في هذا التنظيم تقوم الدول الأعضاء بواسطة السلطات النقدية -البنوك المركزية- التدخل في أسواق الصرف بائعة أو مشتريّة مستخدمة في ذلك العملات الأوروبية بينما تتدخل باستخدام الدولار لإبقاء الثعبان داخل النفق .

وقد وجد هذا النظام قبولا من الدول الأعضاء ففي ماي 1972 انضم الجنيه الإسترليني و الجنيه الأيرلندي و الكرونة الدنمركية إليه إلا أن بريطانيا و أيرلندا تركتا التنظيم في 23 جوان 1973، ثم لحقت بهم الدنمرك في 27 جوان 1973 ثم عادت إليه في 10 أكتوبر 1973، و انسحبت إيطاليا من التنظيم في 13 فيفري 1973 لعدم قدرتها على إبقاء سعر صرف الليرة داخل الهوامش الضيقة للثعبان، في حين انضم إلى هذا التنظيم كل من الكرونة السويدية و الكرونة النرويجية في 14 مارس 1973 كعضوين مشاركين.⁽¹⁾

إلا أن إقدام الولايات المتحدة في 13 فيفري 1973 على تخفيض قيمة الدولار بنسبة 10% و إعلان السلطات النقدية الأمريكية أنها لن تتدخل في دعم قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي، أدى ذلك إلى خروج الثعبان من النفق حيث قامت كل من ألمانيا و فرنسا و الدنمرك و بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ بالسماح بالتعويم المشترك لعملاتها، و إعفاء بنوكها من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار و تستمر هذه الدول الإبقاء على هامش التقلب بين أسعار صرف عملتها عند 2.25% .

⁽¹⁾ محمد محمود عبد الرحمن خليل، مرجع سابق، ص 22.

و يرجع السبب في ترك نظام الثعبان من طرف هذه الدول هو السماح لسعر الصرف بالانخفاض لجعل السلع أكثر قدرة على المنافسة، وكذلك للاحتفاظ باحتياطيات نقدية من العملات الأخرى والذهب و عدم استخدامها لتدعيم صرف عملتها في حدود الهامش المسموح به .

استمر العمل بهذا النظام حتى 9 مارس 1979 و قد قامت بعض الدول بمحاولة لإعادة إحياء هذا النظام، حيث تم الاتفاق بين كل من ألمانيا و الدنمرك و النرويج و هولندا و بلجيكا و لوكسمبورغ على إنشاء شكل جديد لهذا النظام أطلق عليه "نظام الثعبان الأوروبي المصغر" و بموجب هذا النظام تلتزم البنوك المركزية للدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها لتقليل التقلبات بين أسعار صرف عملاتها الوطنية اتجاه بعضها البعض إلا أن هذا النظام قد تعثر بسبب عمليات المضاربة و التطورات الاقتصادية العالمية.⁽¹⁾

و كان من الطبيعي إزاء فشل " نظام الثعبان " أن تعمل الجماعة الأوروبية على استحداث نظام جديد فقد قرر أعضاء الجماعة الأوروبية في جويلية 1978 بمؤتمر القمة الأوروبية وضع الخطوط الرئيسية للنظام النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 1979.

4- النظام النقدي الأوروبي:

انتمت إلى هذا النظام كافة الدول الأعضاء فيما عدا بريطانيا، و قد تضمن هذا النظام ثمانية عملات هي: المارك الألماني- الفرنك الفرنسي- الفرنك البلجيكي- الجيلدر الهولندي- الكرون الدنماركي- الليرة الإيطالية- الجنيه الإيرلندي- فرنك لوكسمبورج.⁽²⁾

(1) سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003، ص 208.
(2) وصاف عتيقة و عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية: فرص و تحديات، الملتقى الوطني الدولي الأول حول الأورو جامعة الأغواط 2005، ص 129.

و قد ارتكز هذا النظام على ثلاثة عناصر أساسية هي آلية ضبط سعر صرف العملة الأوروبية (ERM) وآليات الائتمان (CM) و وحدة النقد الأوروبية (ECU) وفي ضوء هذه الآليات الثلاثة فقد اعتمد هذا النظام آلية تفصيلية للتدخل في أسواق الصرف لعملات الدول الأعضاء ،و تقديم الدعم للعملات التي تتعرض للضعف و التذبذب.

و استهدف هذا النظام تحقيق الاستقرار النقدي في دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثار سلبية عديدة على اقتصاديات دول السوق الأوروبية ،و وفقا لهذا النظام يسمح لكل عملة أن تتذبذب مقابل العملات الأخرى الأعضاء في حدود 2.25% من سعر العملة بالنسبة لوحدة النقد الأوروبية ،كذلك يقتضي هذا النظام أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالتدخل في أسواق الصرف لمساندة أي عملة داخل النظام ،وأن الدول الأعضاء التي قد تواجه مشاكل اقتصادية معينة مثل إيطاليا بالتذبذب على نطاق واسع 6% ثم تم تعديله إلى 2.25%⁽¹⁾ . كما هدف النظام إلى تحقيق نوع من التكامل بين الدول الأعضاء و تحقيق الاستقرار النقدي من خلال القضاء على تقلبات أسعار الصرف التي كان لها تأثير سلبي على العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء .

و قد انطوى هذا النظام على مجموعة من المعايير الأساسية كان أهمها ما يلي:⁽²⁾

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء.

- استخدام وحدة النقد الأوروبية كأساس للتعامل النقدي، مع السماح بهامش التغير في سعر العملة لا يتجاوز 2.25%.

⁽¹⁾ مفتاح صالح، الاتحاد الأوروبي وتأثيره الاقتصادي في الأورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص و تحديات، الملتقى الوطني الدولي الأول حول الأورو جامعة الاغواط الجزائر 2005،ص 109.

⁽²⁾ عزت ملك قناوي، مستقبل العملة الأوروبية الموحدة في مواجهة الدولار الأمريكي، مجلة الدراسات المالية و التجارية، كلية التجارة - فرع بني سويف-جامعة القاهرة، ديسمبر 2003، ص 114.

- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء و البيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.

- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطياتها الذهبية ، و 20% من احتياطياتها الدولارية في صندوق النقد الأوروبي و تستلم بدلها الايكو.

- تعزيز التعاون المالي و النقدي فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

و مع بداية عام 1981 أصبح الايكو الوحدة النقدية الحسابية المستخدمة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي.

5- وحدة النقد الأوروبية (الايكو) و أهميتها:

كانت وحدة النقد الأوروبية من العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي ، وعلى الرغم من أنها لم تستخدم في شكل عملة ورقية أو قطع معدنية إلا أنها من الناحية العلمية تتمتع بجميع خصائص النقود ،حيث تستخدم كوحدة للحساب و التبادل و الاحتياطي بين البنوك المركزية و إصدار السندات و منح القروض .

فوحدة النقد الأوروبية تكونت من سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في النظام بعد إعطاء وزن معين لقيمة كل عملة من هذه العملات ، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزء ثابت و آخر متغير ،فالجزء الثابت يتم تحديده بناءا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي: (1)

- الأهمية النسبية للنتاج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي .

(1) عصام مصطفى، مستقبل اليورو، الأهرام الاقتصادي، البورصة، العدد 216 سنة 2003\6، ص 11.

- نصيب كل دولة من الدول الأعضاء في إجمالي التجارة البينية داخل الجماعة الأوروبية.

- نصيب الدول من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي .

أما الجزء المتغير فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عمولات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي ،و يكون هذا التغير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو (± 2.25) مع إمكانية توسيع هذا الهامش إلى $(\pm 06\%)$ كما حدث مع العملة الإيطالية.

وكان العديد من الأسباب التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء وحدة النقد الأوروبية مايلي: ⁽¹⁾

- توجد العملة الموحدة منطقة نقدية مستقرة في أوروبا ،وبذلك وفرت إمكانية التأثير على التنمية و العمالة في السوق الأوروبية ،مما يساعد على دعم القدرة التنافسية للدول الأوروبية .

- أن العملة الموحدة تسهل حساب نفقات الإنتاج و خاصة بالنسبة للمنتجات التي تستخدم فيها مكونات أجنبية،حيث تعطي مؤشرا أكثر دقة للأسعار و من ثم معدلات الربح ،و دقة أكثر في التخطيط و الحسابات العامة على المستوى الأوروبي .

- تحقيق التكامل بين الأسواق المالية الأوروبية ،و من ثم تجنب المؤسسات المالية مخاطرة تحويل النقد الأجنبي و توفر مبالغ مالية كبيرة التي يتم إنفاقها على معدلات تحويل النقد الأجنبي .

⁽¹⁾ بن عيسى بشير ،حامد نور الدين ،**العولمة و الاتحاد النقدي الأوروبي** في الأورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص وتحديات،الملتقى الدولي الأول حول الأورو،جامعة الاغواط 2005 ،ص 911.

- تعد العملة امتدادا لمفهوم السوق الواحدة، فهي قادرة على تحريك قوى السوق، وأن التقلبات الكبيرة على أسعار العملات سوف تشجع على استخدام وسائل وأساليب الحماية الجمركية، وهو ما يتعارض مع مفهوم السوق .

وتم تغيير وحدة النقد الأوروبية من "الايكو" إلى الأورو و ذلك في عام 1996 بناء على اقتراح من ألمانيا، و أن تنتقل جميع الحقوق و الالتزامات المقومة ب"الايكو" إلى الأورو على أساس 1 ايكو=1 يورو ، وفي اجتماع مايو 1998 تم اختيار 12 دولة من بين الدول الخمسة عشر أعضاء الاتحاد الأوروبي لتكون هي دول الموجة الأولى (1).

استمر العمل ب"الايكو" لتسهيل عمليات التبادل و الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال وقد أدى العمل بوحدة النقد الأوروبية "الايكو" إلى صعوبات كانت تتم مراجعتها باستمرار من خلال تقارير دورية كان أشهرها تقرير "ديلور" الذي كان مقدمة لمعاهدة "ماستريخت".

6- تقرير "ديلور":

لتحقيق التكامل النقدي بين الدول الأعضاء لابد من توحيد العملات الوطنية وإنشاء بنك مركزي واحد بحيث تصبح هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق لجميع الدول الأعضاء و لتحقيق ذلك وضع "جاك ديلور" في يونيو 1988 مراحل زمنية محددة تؤدي إلى تحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي تعتمد على ثلاث مراحل أساسية و هي (2) :

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك و الأسواق المالية الأخرى.

(1) مغاوري شلبي علي، اليورو الأثر على مصر والعالم، مرجع سابق، ص 22.

(2) عمر سالمان، تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و مستقبل اليورو كعملة دولية، مجلة كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العدد 1 و 2 سنة 1999، ص 22.

- إلغاء هوامش التقلب و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

وقد أكد تقرير " ديلور " على ضرورة استكمال مراحل العمل لتحقيق الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و ذلك خلال ثلاث مراحل وهي (1):

6-1- المرحلة الأولى :

بدأت هذه المرحلة في جويلية 1990 و انتهت عام 1992 و تستهدف هذه المرحلة استكمال مقومات سوق الوحدة من إلغاء القيود على حركت رؤوس الأموال و زيادة التنسيق بين السياسات و إدخال جميع عملات الدول الأعضاء في آليات الصرف للنظام النقدي الأوروبي.

6-2- المرحلة الثانية:

بدأت من جانفي 1994 و حتى عام 1996 و تم فيها إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية التي كانت فيها البنوك المركزية الوطنية أعضاء فيها و تكون مهمتها الانتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة للدول الأعضاء إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة إضافة إلى تطبيق التذبذبات في أسعار الصرف .

6-3- المرحلة الثالثة:

بدأت عام 1997 و انتهت في جانفي 1999 و تم فيها إلغاء المؤسسة النقدية الأوروبية و إنشاء البنك المركزي الأوروبي عنيت هذه المرحلة بتثبيت أسعار الصرف بصورة جامدة و غير قابلة للتغيير و إدخال عملة واحدة محل العملات الأوروبية إضافة إلى تدعيم السياسات الهيكلية و الإقليمية المشتركة .

(1) فوليت صبحي رزق، تأثير العملة الأوروبية الموحدة-اليورو- على تدفقات التجارة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي "مع إشارة إلى مصر"، رسالة ماجستير جامعة حلوان، 2003، ص 8-9 .

و قد تبنى المجلس الأوروبي في مدريد في جوان 1979 خطة "ديلور" و اتخذها كأساس للعمل و قرر بداية تنفيذ المرحلة الأولى في جوان 1990 و في ديسمبر من نفس العام قرر المجلس الأوروبي الدعوة إلى عقد مؤتمر للحكومة مكلف بإصلاح تعديلات معاهدة روما اللازمة للوحدة النقدية. و بعد أن تم التصديق على هذه التعديلات المقترحة من قبل المجلس الأوروبي في ديسمبر 1991 تم دمجها في معاهدة "ماستريخت" في 7 فيفري 1992 و قد اخذ مشروع المعاهدة الكثير من أحكام "ديلور".

7- معاهدة "ماستريخت" و إجراءات الانتقال إلى الأورو:

تعتبر من الأسس التي اعتمد عليها الأورو، و تضمنت المعاهدة ثلاث مواد تتعلق مباشرة بعملية الانتقال إلى الأورو هي على الترتيب: حق الملكية للبنك المركزي الأوروبي، و مهام مؤسسة النقد الأوروبية للإعداد للمرحلة الثالثة، و تأهيل الدول الأعضاء للمشاركة في الاتحاد النقدي و الاقتصادي من خلال معايير تقارب الأداء الاقتصادي فيما بينها⁽¹⁾.

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1993، تتكون من ثلاث محاور اجتماعي و اقتصادي و سياسي وكان هدف المحور الاقتصادي عموما هو التركيز على قيام السوق الأوروبية الموحدة و التعامل بعملة نقدية موحدة "الايكو" تمهيدا للوصول إلى تحقيق وحدة نقدية⁽²⁾.

7-1- أهداف معاهدة "ماستريخت":

جاءت هذه المعاهدة نتيجة لمبادرة فرنسية ألمانية كان الهدف من وراءها خلق تكامل اقتصادي و سياسي لغرب أوروبا، وكان هدفها إنشاء الإتحاد الاقتصادي

(1) محمد محمود عبد الرحمن خليل، أثر تغير سعر صرف اليورو أمام الدولار على الميزان التجاري المصري مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1997\1998 و حتى 2006\2007، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008، ص 56.
(2) صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية و أثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، 2001، القاهرة، ص 17.28.

و النقدي الذي يتجاوز التنسيق بين أسعار الصرف حيث أوصت بالعملة الأوروبية الموحدة، وإنشاء بنك مركزي أوروبي مما يوفر الدعائم لاستكمال سوق أوروبية متكاملة، وكان الهدف النهائي للمعاهدة هو إنشاء نظام سياسي فيدرالي أوروبي له إطار مؤسسي مركزي يتبع سياسة خارجية وأمنية مشتركة (1).

حددت المعاهدة ما بين أهداف اقتصادية و سياسية تمحورت حول الأهداف

التالية: (2)

- بناء أوروبا الجديدة و ذلك من خلال تعزيز السوق الموحدة و تطوير الجماعة لتتحول إلى اتحاد اقتصادي وسياسي و نقدي .

- وضع سياسة خارجية و أمنية مشتركة و رفع أداء المؤسسات عن طريق خلق إطار تنظيمي موحد، إضافة إلى تعميق التكامل بين الأفراد و تعزيز الديمقراطية و تحقيق المواطنة المشتركة ، و ترسيخ التعاون في مجالات الشرطة و النظام القضائي و الزراعة و الصيد و النقل و التعاون و البيئة .

- القيام بإلغاء الضرائب الجمركية و القيود الكمية على التجارة السلعية، و إتباع سياسات تجارية مشتركة، إضافة إلى إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج و تحقيق السوق الداخلية و التنسيق بين قوانين الدول الأعضاء ، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء .

- تحديد القواعد الخاصة بالسياسات المالية المحلية و خصوصا تلك المتعلقة بحالات عجز الموازنة .

(1) إبراهيم نافع، العولمة و الأمركة، الجزء الأول الطبعة الأولى الاهرام القاهرة، 2002، ص 19.

(2) فوليبنت صبحي رزق، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

7-2- شروط معاهدة "ماستريخت":

ثار خلاف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية فقد كان هناك من يرى إتباع المنهج "الاقتصادي" عن طريق تحقيق درجة معينة من التقارب في الأداء الاقتصادي مثل ألمانيا. وكان بعضها مثل فرنسا و بريطانيا يرون إتباع "المنهج النقدي" عن طريق البدء بتضييق حدود تذبذب أسعار الصرف للدول الأعضاء، وكذلك أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع الدول الأعضاء إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية⁽¹⁾. وقد وضعت معاهدة "ماستريخت" مجموعة من المعايير لتحقيق الإتحاد النقدي و حرصا على قوة الأورو و تتلخص هذه المعايير فيما يلي: (2)

- يجب عدم تجاوز معدل التضخم 1.5% عن المتوسط الحسابي في معدلات التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الإتحاد علما أن القيمة المرجعية كانت $\pm 2.5\%$ ويتضمن هذا المعيار عدم انحراف أية دولة في الإتحاد الأوروبي⁽³⁾. وهذا لعدم الإضرار بالمناخ التنافسي بين الدول الأعضاء الذي يمكن أن يتعرض لمخاطر في حالة فوارق كبيرة في نسب التضخم⁽⁴⁾.

- لا ينبغي أن يتعدى العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول العضو الراغبة.

- ألا يزيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 60% و يهدف معيار عجز الموازنة و الدين الحكومي إلى تحقيق الاستقرار المالي.

- ألا يكون قد جرى خفض سعر صرف العملة الوطنية أمام عملة دولة عضو أخرى خلال العامين السابقين على الأقل للانضمام .

(1) محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة 2000، ص 225.

(2) فرج عبد الفتاح فرج، البنك المركزي و إشكالية رسم السياسة النقدية في دول منطقة اليورو في اليورو و اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي الأول حول الأورو فرص و تحديات، جامعة الاغواط، الجزائر، ص ص 103-104.

(3) محمود حامد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 136.

(4) فوليبنت صبحي رزق، مرجع سابق، ص 28.

- يجب المحافظة على أسعار الفائدة الاسمية الطويلة و المتوسطة الأجل بحيث لا يتجاوز 2% عن متوسط فوائد الدول الثلاث الأكثر استقرارا في أسعارها علما بأن القيمة المرجعية كانت 7,7%.

و خلال هذه الفترة المحددة للدول الأعضاء و التي قد تم تمديدتها بعام آخر من سنة انتهائها عام 1997، نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق معظم هذه المعايير، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1)

معدل التضخم و نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي و معدل الفائدة و نسبة الدين إلى الناتج

المحلي المتفق عليها في دول الأورو 1998

بيان	معدل التضخم %	عجز الموازنة : الناتج المحلي الإجمالي	الدين الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي	معدل الفائدة طويل الأجل %
النسب الإرشادية 199 (متوسط 11 دولة حتى 98)	2,7	3-	6,0	7,7
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي:				
1- ألمانيا	1,2	3-	58	5,5
2- فرنسا	1,8	2,7-	121.6	6,7
3- إيطاليا	1,8	2,6-	68.8	6,3
4- أسبانيا	1,8	1,4-	72.1	5,5
5- هولندا	1,4	2,1-	122.2	5,7
6- بلجيكا	1,1	5,2-	66.1	5,6
7- النمسا	1,3	0,9	55.8	5,9
8- فنلندا	1,8	2,5-	62	6,2
9- البرتغال	1,2	0,9	66.3	6,2
10- أيرلندا	1,4	1,7	6.7	5,6
11- لكسمبورغ				
دول خارج نطاق الاتحاد النقدي				
بريطانيا	8.19	0.8-	76.6	6.5
السويد	1.9	0.7	65.1	6.2
الدنمرك	5.2	0.4-	108.7	9.8
اليونان				
				7

المصدر: بنك مصر مركز البحث: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، العدد (7)، سنة 1999، ص 10

حيث يلاحظ من الجدول أن معظم الدول الأوروبية حققت معدل التضخم المطلوب و أكثر من ذلك باستثناء اليونان. وكذلك بالنسبة لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن كل الدول الأعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء اليونان ،و كذلك بالنسبة لمعدل الفائدة طويل الأجل نجد أن جميع الدول مستوفاة للشرط ما عدى اليونان .

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن 60% و كانت طفيفة في ألمانيا و البرتغال و النمسا ،و أكثر من ضعف المسموح به في ايطاليا و بلجيكا ،و قد أثارت هذه النسبة العالية قلق مؤسسات النقد الأوروبية ،وذلك أن نسبة الديون العالية تتطلب خدمة ديون كبيرة وإن هذا يتم في الغالب على حساب الإنفاق الحكومي الضروري خاصة في حالة انخفاض معدلات النمو في الدول الأعضاء⁽¹⁾.

ورغم عدم تحقيق معظم دول الاتحاد لشرط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ،فإنه تم الموافقة على دخول النظام النقدي الأوروبي ،وذلك استنادا إلى النجاح الذي حققته هذه الدول في بقية المؤشرات و الشروط التي حددتها اتفاقية "ماستريخت" ،لاسيما وأن هناك احتمال كبير في سرعة تحقيق هذا الشرط ،وهو ما يؤكد إمكانية قدرة هذه الدول الأعضاء على مجابهة أزمات اقتصادية غير متوقعة دون الإخلال بمعايير المعاهدة⁽²⁾.

3-7- مراحل تطبيق معاهدة "ماستريخت"

اعتمد الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي وفقا لاتفاقية "ماستريخت" على تحديد أسعار صرف ثابتة للأورو مقابل العملات الأوروبية للدول الأعضاء ،و طرح العملة للتداول بشكل تدريجي و لقد تم تحديد إطار زمني لتحقيق ذلك على النحو التالي :

(1) محمد محمود عبد الرحمن خليل، أثر تغير سعر صرف الأورو أمام الدولار على الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1997\1998 وحتى 2006\2007 ،مرجع سابق،ص 59.
(2) عزت ملك قناوي ، مرجع سابق ،ص 116.

7-3-1- المرحلة الأولى:

بدأت في جويلية 1990 إلى جانفي 1994 وتم خلالها التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال داخل السوق و محاولة العمل للوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات النقدية و التنفيذية بين الدول الأعضاء ،مع تجنب الدول الأعضاء حدوث عجز كبير في موازنتها العامة ،وكذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمنع بواسطتها البنوك من تمويل عجز الموازانات الحكومية نهائيا⁽¹⁾.

7-3-2- المرحلة الثانية:

بدأت من جانفي 1994 إلى ديسمبر 1998 و تم خلالها تحقيق معايير التقارب الاقتصادي المستهدف بين الدول الأعضاء و هذا من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات و البرامج الاقتصادية وهو ما تم من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم ،أسعار الفائدة ،عجز الموازنة الحكومية ،أسعار الصرف و وضع الأسس للإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية.

European Monetary Institute(EMI) والتي تشرف على المهام الآتية⁽²⁾:

- التنسيق فيما يخص السياسات النقدية الداخلية للدول الأعضاء لضمان استقرار الأسعار .

- الإشراف على إدارة النظام النقدي الأوروبي و وضع القواعد الحاكمة لأداء النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

(1) عبد الطيف بلغرس و رضى جاو حدو، الآثار الاقتصادية لاستعمال العملة الأوروبية من طرف البنوك الجزائرية بين توظيف التحديات و الفرص في الأورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص و تحديات الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الاغواط الجزائر، 2005، ص ص 213.214.

(2) فوليببت صبحي رزق،مرجع سابق،ص 1 3.

- إصدار تقارير دورية تبين مدى التعاون الاقتصادي و تبين الدول المشاركة في الوحدة الاقتصادية و النقدية و تهيئة الظروف لإنشاء البنك المركزي الأوروبي، و العمل على استقلالية البنوك المركزية عن تدخل حكومات الدول الأعضاء.

7-3-3- المرحلة الثالثة:

بدأت من جانفي 1999 وتم التحول إلى نظام سعر الصرف الثابت و تحويل كل المسؤوليات النقدية و الاقتصادية من الجهات المحلية إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) The European System of Central BANKS الذي يضم كل البنوك المركزية لدول الأعضاء و البنك المركزي الأوروبي، للوصول إلى التعامل بعملة واحدة، و كان التعامل خلال هذه المرحلة مزدوج بين الأورو و عملات الدول الأعضاء (1).

7-4- إجراءات الانتقال إلى الأورو

و تنقسم إجراءات الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة إلى ثلاث مراحل يمكن ذكرها على الوجه الآتي :

7-4-1- المرحلة الأولى:

تم خلال هذه المرحلة إلغاء كافة القيود على عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأوروبية، كما تم تأسيس كل من النظام الأوروبي للبنوك المركزية، و البنك المركزي الأوروبي، و تتلخص مهامه فيما يلي (2):

- وضع السياسات الائتمانية للدول الأعضاء و السياسات الخاصة بإدارة الدين العام للدول الأعضاء، و رسم سياسات صرف الأورو.
- القيام بعملية إصدار الأورو و إدارة المعروض النقدي منها، و استبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء .

(1) ز هبة بن خياطي، العملة الأوروبية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبي و إيجابيا في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الاغواط، الجزائر 2005، ص 3.

(2) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، 41، 40.

- التحكم و المحافظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها من خلال استخدام آليات أسعار الفائدة، أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي .

7-2-2- المرحلة الثانية:

بداية من جانفي 1999 إلى ديسمبر 2001، و تم فيها مايلي⁽¹⁾:

- التثبيت النهائي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية للبلاد المشاركة و بين العملة الأوروبية الموحدة" الأورو".

- استبدال "الايكو" بالأورو نهائيا .

- استخدام الأورو كعملة على مستوى المعاملات البنكية الداخلية و القروض بين الدول الأوروبية، كما يتم تقييم الأسهم و إصدار السندات الجديدة بالأورو، و بالذات تلك السندات التي سوف تستحق بعد جانفي 2002، حيث سيكون قد تم تعميم الأورو في المعاملات اليومية و سيتم كذلك التعامل بالعملات الأوروبية جنبا إلى جنب مع الأورو، و يطلق على هذه المرحلة "مرحلة التعامل المزدوج".

- إصدار الديون الخارجية الجديدة بالأورو بداية من 1999، و هذا لتسويق العملة الجديدة في الأسواق المالية، و إن الديون القديمة يتم تحويلها في فترة أقصاها 31 ديسمبر 2001.

- انتقال مسؤولية وضع السياسات النقدية من البنوك المركزية الوطنية للبلاد المشاركة إلى البنك المركزي.

(1) براق محمد و آخرون، آثار الأورو على التجارة الخارجية للدول العربية-مع دراسة حالة الجزائر، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الاغواط، الجزائر 2005، ص 190.

7-2-3- المرحلة الثالثة :

تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية و القطع المعدنية لليورو للتداول في المعاملات اليومية للدول المشاركة ابتداء من أول جانفي 2002، ويتم سحب الأوراق المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول تدريجيا من الأسواق ابتداء من بداية هذه المرحلة ليصبح اعتبارا من 1\7\2002 العملة القانونية الوحيدة لمنطقة الأورو، و بهذه المرحلة تكون قد اكتملت عملية التحول إلى الأورو⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الدول المشاركة في عملة الأورو و علاقتها بدول الاتحاد الأوروبي

وضعت معاهدة "ماستريخت" عام 1991 المعايير السالفة الذكر لتأهل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعضوية عملة الأورو، وإن الدول التي فشلت في تحقيق معايير "ماستريخت" للانضمام إلى عملة الأورو في أول جانفي 1999 يعاد النظر في موقفها كل سنتين أو عندما تطلب الانضمام إلى مجموعة الوحدة النقدية الأورو⁽²⁾.

و تهدف معايير التقارب إلى قياس مدى تحقق التقارب المطلوب في الأداء طبقا للمعدلات المحددة كشرط للانضمام، و قد ارتفع عدد الدول المنظمة إلى 17 دولة في بداية عام 2011 ضمن 27 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي. و الجدول التالي يوضح ذلك .

(1) مغاوري شابي، مرجع سابق، ص 25

(2) غرفة التجارة البريطانية، العملة الأوروبية الموحدة و تأثيراتها، إدارة المعلومات و خدمات العضوية نشرة اخبارية نوفمبر 1998، ص 22.

جدول رقم (2)

الدول المشاركة في الأورو حتى عام 2011

الدولة	تاريخ تطبيق الأورو كعملة تحويل	تاريخ تطبيق الأورو كعملة متداولة
أسيانيا	1999	2002
ألمانيا	1999	2002
بلجيكا	1999	2002
فنتلندا	1999	2002
فرنسا	1999	2002
اليونان	1999	2002
ايرلندا	1999	2002
ايطاليا	1999	2002
لوكسمبورج	1999	2002
هولندا	1999	2002
النمسا	1999	2002
البرتغال	1999	2002
سلوفينيا	2007	2002
ماتبا	2008	2005
قيرص	2008	2005
سلوفاكيا	2009	2008
استونيا	2011	2010

المصدر : الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا:الأورو. WWW.WIKIPEDA.ORG -

دخلت استونيا الاتحاد الأوروبي عام 2004 و أصبحت ثالث عضو في منطقة الأورو بعد سلوفينيا وسلوفاكيا و بانضمامها أصبح عدد سكان منطقة الأورو حوالي 330 مليون نسمة و بلغ معدل البطالة فيها حوالي 20% كما شهد الناتج المحلي نمو ب 14 % عن العام الماضي .حيث بلغ 19.084مليار دولار عام 2009، و من دوافع انضمامها هو جذب المستثمرين الأجانب و ذلك نظرا لاستبعاد تخفيض قيمة الأورو في الوقت الحالي، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع مع بداية التعامل به.⁽¹⁾

⁽¹⁾ -World Development Indicators database, World Bank, 15 December 2010
-www.syria-news.com/readnews.php%3Fsy2011/11/10--

تشير البيانات إلى أن منطقة الأورو تساهم بنسبة كبيرة من المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة و اليابان و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الأورو 13.565 تريليون دولار عام 2008 اي بنسبة 22.56% من الناتج العالمي الإجمالي وقد انخفض إلى حوالي 12.443 تريليون دولار عام 2009 وكانت حصة الولايات المتحدة منه ما يقارب 24.28% عام 2009⁽¹⁾ مقارنة ب 23.62% عام 2008 يوضحه الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة الأورو مقارنة بالولايات المتحدة و اليابان .

جدول رقم (3)

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة الأورو لسنة 2007-2008

الميزان التجاري ب مليار دولار 2007	معدل النمو الحقيقي %	التضخم %	البطالة %	عدد السكان مليون نسمة 2007	الناتج القومي الإجمالي مليون دولار	
854.350-	1.1	3.8	5.8	299.4	14204322	وم.أ
89.823	0.6-	1	4	127.77	4909272	اليابان
186.884	0.9	3	7.6	302.9	13565479	منطقة الأورو
269.410	1.3	2.5	7.3	82.26	3652824	ألمانيا
76.246-	0.7	2.9	7.8	61.35	2853062	فرنسا
0.999-	0.1	3	6.8	60.59	2293008	إيطاليا
13.589-	1.2	4.3	11.3	44.87	1604174	إسبانيا
18.356	1.1	3.7	6.8	10.8	497586	بلجيكا
36.998	2.3-	3.2	6.1	59.42	281776	أيرلندا
8.335	0.9	3.9	6.4	5.29	271282	فنلندا
51.628-	2.9	4.3	7.6	11.15	356796	اليونان
2.928-	3.5	5.7	4.5	2.02	54613	سلوفينيا
7.433-	3.7	4.4	3.7	0.784	21277	قبرص
0.554	1.8	2.7	3.8	8.316	416380	النمسا
4.336-	6.4	3.9	9.6	5.39	94957	سلوفاكيا
6.057-	0.7	3.4	4.4	0.47	54257	لوكسمبورغ
26.127-	0.0	2.9	7.8	10.60	242689	البرتغال
55.423	2	2.0	2.8	16.835	860336	هولندا
15.23-	1.6	4.7	5.8	0.41	7449	مالطا

Sources :1- World Development Indicators Databas.Worled Bank 1 guly 2009

2-World Economic Outlook, Crisis and Recovery.apr2009,p65

3-Billetin Mensuel de statistique décembre 2008 Issue N 1050.Vol.lxii.no.12pp

1-5www.un.org

(1) - World Development Indicators Databas.Worled Bank 15 december 2010.
www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010

يتضح من الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى و أكبر اقتصاد في العالم ،حيث كان يشكل ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 45% من الناتج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، و رغم تراجع حصة ناتجها المحلي الإجمالي إلى 23.62% عام 2008 إلا أنها مازال تحتفظ على المرتبة الأولى تليها منطقة الأورو ، كما يلاحظ أن كل من ألمانيا و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا هي الدول القوية و الفاعلة في المنطقة حيث تساهم ب 76.66% من الناتج الإجمالي لمنطقة الأورو، كما تحقق فوائضا في موازينها التجارية مقارنة بباقي الدول الأعضاء.

مما تقدم يتبين التشابه الكبير بين اقتصاد منطقة الأورو واقتصاد الولايات المتحدة إلا أن المشكلة التي تواجه منطقة الأورو هي المعدلات المرتفعة للبطالة فيها وعدم القدرة على اتخاذ سياسة نقدية مستقلة لمعالجتها لأي بلد داخل الوحدة النقدية الأوروبية، فالبنك المركزي الأوروبي هو الذي يتولى الإشراف على وضع السياسات النقدية فيها. ولن يكون بمقدور الدول الأعضاء تعديل أسعار الصرف استجابة لظروف كل بلد. كما أن الاندماج الاقتصادي لا يزال متأخرا مقارنة بالاندماج النقدي، وأن هذا التفاوت يبين أن منطقة الأورو لا تستخدم بشكل كامل قدرتها على خلق المزيد من النمو وتحسين قدراتها التنافسية. .

لا يعكس بالضرورة مؤشر التعداد الكمي للسكان الحالة الاقتصادية بشكل صحيح فهناك معايير ثقافية و اجتماعية للفرد داخل الكتلة السكانية يتوجب أخذها في الاعتبار و تلعب هذه المعايير دورا في الإنتاجية الاقتصادية ،و أن انخفاض التضخم في منطقة الأورو راجع إلى الخفض المتوالي لسعر الفائدة الأوروبية بمقدار 3.25% مند أكتوبر 2008 ليصل إلى 2.8% في سبتمبر 2009.

يعد بقاء بريطانيا خارج منطقة الأورو تحديا يواجه العلاقة بينها وبين دول منطقة الأورو و نظرا لأن نحو 55.1% من صادرات بريطانيا يتجه إلى دول

⁽¹⁾مركز الدراسات الاستراتيجية الاهرام،تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية،القاهرة،2002،ص49.

أعضاء الاتحاد الأوروبي، كما أنها تستوفي حوالي 53.1% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

تتضمن العملة الأوروبية الموحدة عدة مساوئ حسب تقدير المعارضين البريطانيين فهي تحول الاختصاصات النقدية إلى جهاز أوروبي مركزي، و بالتالي تفقد الدولة مظهرها أساسيا من مظاهر سيادتها، كما يقود الانتماء إلى منطقة الأورو إلى تقييد حرية سياسة تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في تنمية الصادرات و تحسين مستوى العمالة، إضافة إلى عدم تمتع بنك بريطانيا بصلاحيه تغيير أسعار الفائدة . ويتناقض هذا النظام أيضا مع ضرورة عدم تدخل الحكومات في القرارات النقدية، إضافة إلى أنها لن تحقق مكاسب اقتصادية بنفس الحجم الذي تحققه بمفردها .

كما يرجع عدم دخول بريطانيا منطقة الأورو إلى العلاقة القوية مع الولايات المتحدة فيما يخص السياسة الخارجية إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يجعلها على الجانب الشرقي من الأطلسي في حالة دخولها مما يستدعي تفضيل مصالحها مع الأوروبيين على حساب الأمريكيين.

وبخصوص الدنمرك فنجد أن نسبة تجارتها داخل الاتحاد الأوروبي تبلغ نحو 68.5% من إجمالي التجارة البينية لدول الإتحاد مما يدل على أهمية العلاقات التجارية بينها وبين دول منطقة الأورو ، وتبقى المعارضة السياسية من أهم العوامل لعدم انضمامها لمنطقة الأورو⁽²⁾.

أما بخصوص السويد فقد عقد استفتاء حول اعتماد الأورو عملة رسمية في 14 سبتمبر 2003 كانت نتائجه ب 41.8% بنعم و 56.2 ب لا و 2.1 فارغة و مجموع الإقبال كان 81.2 . و هي لم تحقق جميع معايير التقارب و ليست مؤهلة بعد

(1) ابتسام محمد عبده فراج، مرجع سابق، ص 92.
(2) -مرجع سابق، ص 95.

للمرحلة الثالثة و لذا كان الاستفتاء حول التصويت ما إذا كان اعتماد الأورو من المتطلبات التي كان يجب الوفاء بها.⁽¹⁾

و يعمل البنك المركزي الأوروبي على توفير الشفافية الكاملة عن دول الاتحاد الأوروبي من خلال عرض الإحصائيات المختلفة و الخاصة بدول المنطقة الأوروبية، كما يمكن أن تتعرض دول منطقة الأورو إلى ضغوط اقتصادية و نقدية نظرا لوجود ثلاث دول ذات الاقتصاديات الكبيرة أعضاء في الاتحاد الأوروبي مازالت خارج منطقة الأورو وهي بريطانيا و السويد و الدنمرك، كما يمكن أن تواجه الدول خارج منطقة الأورو تحديات اقتصادية من دول منطقة الأورو فيما يتعلق بتنسيق السياسات النقدية و المالية المترابطة و تحقيق التكامل الاقتصادي و النقدي و اتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوروبي، كذلك عدم رغبت الدول التي لم تنضم إلى المنطقة في الحفاظ على علاقة معدل صرف ثابتة مع الأورو.

المبحث الثاني: أثر توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة على الأورو

تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية و التجديد منذ بدأ سيرته عام 1951 بتوقيع معاهدة باريس التي أرست أسس السوق الأوروبية للفحم و الصلب (فرنسا و بلجيكا و لوكسمبورغ و هولندا و إيطاليا و ألمانيا)، و تلاها بعد ذلك إقامة السوق الأوروبية المشتركة عام 1957، وفي عام 1968 دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ، و انضمت إلى السوق كل من بريطانيا و الدنمارك و إيرلندا ثم اليونان في عام 1981 و بعدها أسبانيا و البرتغال، ثم توقيع اتفاقية ماستريخت و التي نصت على إنشاء الاتحاد الأوروبي و اعتماد عملة واحدة، و انضمت كل من السويد و فنلندا و النمسا إليه عام 1995 و في عام 2000 أبرمت الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "اتفاقية نيس" و التي أدت إلى فتح الطريق أمام بلدان أوروبا الشرقية و الوسطى لتوسيع الاتحاد فانضمت عشر دول أخرى عام 2004

Meller kly taylor:Sweden Referendum on The Euro,septembre 2003 Research Paper ⁽¹⁾
03/68. www.parliament.uk

ليصل عدد الدول إلى 25 دولة ثم تلاها انضمام كل من رومانيا و بلغاريا في 2007 ليصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي 27 دولة .

المطلب الأول: توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة:

في حقيقة الأمر اختلفت مجموعة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي لقبول الدول الجدد ففي الوقت الذي وضع فيه الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المؤسسية وضع أيضا مجموعة من المعايير الاقتصادية و التقنية و الثقافية لقبول دول الشمال الأوروبي.

1- الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي حتى عام 2004 :

لقد دخلت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي في مرحلتها النهائية فقد أنهيت مفاوضات الاندماج المباشر في 1998 و 2000 حسب الدول في ديسمبر 2002 في مؤتمر أوروبي " بكونهاجن" بتوقيع اتفاقية الاندماج في 16 افريل 2003 بأثينا⁽¹⁾ .

وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير ذات طابع اقتصادي من خلال ما عرف ب"برنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية"(بلغاريا-المجر- بولندا- التشيك- رومانيا- سلوفاكيا- سلوفينيا- مالطا- قبرص-لاتفيا-استونيا).

ونلاحظ أن مرونة تلك المعايير المستخدمة للتقارب و التي وضعها الاتحاد الأوروبي كانت السبب الرئيسي وراء نجاح سياسة الاندماج و نجاحه في ضمن عشر بلدان أوروبية عام 2004 ،حيث فرضت عليها واجبات و مستوى معين من التطور الاقتصادي و الديمقراطي و الاجتماعي ولكن لا يحررها في نفس الوقت من الحقوق و تلقي المساعدات و الدعم من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي .

(1) M.Dnpont-Dobrzynski,La politique de l'emploi en Pologne, , problème économiques,revue hebdomadaire en n 2814, La documentation Francaise;2003,p 26 .

ومن أهم تلك المعايير هي الاستقرار في المؤسسات الديمقراطية و سيادة القانون و احترام حقوق الإنسان و الأقليات و أعمال آليات السوق من خلال تحرير التجارة و إزالة القيود و العوائق التعريفية و غير التعريفية أمام تدفق السلع مع تطوير التشريعات و القوانين لمواكبة تحرير التجارة⁽¹⁾. و الجدول التالي يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العشرة المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004.

جدول رقم (4)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العشرة الجديدة المنظمة عام 2004 للاتحاد الأوروبي

الدولة	عدد السكان	عجز الموازنة العامة %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %
بولندا	39 مليون	4.1	19.8	0.7	4.6
التشيك	10	12.9	7.8	0.1	2.9
المجر	10	5.9	5.8	4.7	3.2
سلوفاكيا	5.4	3.6	17.1	8.5	4
بلغاريا	7.8	1.9	12	6.1	6.9
لاتيفيا	2.3	1.8	10.5	2.9	6.2
سلوفينيا	2	1.8	6.5	5.7	3.2
رومانيا	21.7	1.3-	7.6	11.9	5.4
قبرص	0.7	6.3	4.4	4	3.4
مالطا	0.4	9.7	8.2	2	1.4

المصدر: محمد محمود عبد الرحمن خليل: اثر تغير سعر صرف اليورو أمام الدولار على الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007|2008، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، 2008، ص 85

و يعمل البنك المركزي على توفير الشفافية الكاملة عن دول الاتحاد الأوروبي من خلال عرض الإحصائيات المختلفة و الخاصة بدول المنطقة الأوروبية، حيث تمثل تلك الإحصائيات أعمدة السياسة النقدية إذ تعمل على تحليل التفاعل بين عوامل العرض و الطلب و التمويل و الاستثمار و العجز و الفائض، كما تعمل على إرساء

⁽¹⁾ ناصر حامد، عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا فرص و تحديات الوضع الراهن، السياسة الدولية، العدد رقم 157، القاهرة، يوليو 2004، www.siyassa.org.eg

إجراءات السياسة النقدية في المنطقة الأوروبية و منطقة الأورو و تحديد الفروق بينهم.⁽¹⁾

وتتمثل شروط اندماج الدول الأعضاء الجدد في الأورو في مشكلة الفوارق في الأنظمة النقدية حيث تتميز الدول الأعضاء الجدد بتنوع كبير في الأنظمة النقدية حيث تعتمد بولونيا نظام التعويم. أما في ما يخص باستونيا، ليتوانيا، و بلغاريا، تعتمد نظام صندوق الإصدار متمركز على الأورو أما العملات المتعلقة بالتشيك و سلوفاكيا فإنها تتميز بالتعويم مؤطر من قبل الهيئات النقدية.⁽²⁾ ويرجع هذا التنوع الكبير في الأنظمة النقدية إلى مجموعة من العوامل أهمها العوامل التاريخية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية.

كذلك احترام شروط التقارب حيث يفرض جدول للاندماج في منطقة الأورو على الدول الأعضاء الجدد المرشحة، و كان يتوجب على الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي الأكثر تقدما أن تنضم إلى منطقة الأورو في خلال سنتين أو ثلاثة سنوات بعد اندماجها بحيث يتم فيها التقارب في مختلف المؤشرات الكلية، الاسمية، الحقيقية و الهيكلية.

2- انضمام رومانيا و بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2007:

انضمت كل من رومانيا و بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من جانفي 2007 ليرتفع عدد الدول الأعضاء بالاتحاد إلى 27 دولة و ينهي انضمام هذين البلدين إلى الاتحاد الأوروبي التوسع الخامس الذي بدأ منذ عام 2004.

تجدر الإشارة إلى البلدين قد بدلا مجهودا كبيرا على الصعيد السياسي و الاقتصادي للوفاء بالمتطلبات الأساسية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن هذا

(1) محمد خليل، أثر تغير سعر صرف اليورو أمام الدولار على الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1997\1998 وحتى 2006\2007، نفس المرجع، 86.

(2) Christian De Boissieu, 2004, ibid 7, p 107.

التحسن لا ينفي وجود فجوة بين الدولتين من جهة و دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أثر توسع الاتحاد الأوروبي على سعر صرف و استخدامات الأورو

أدت عملية توسع الاتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية و الوسطى إلى نتائج ايجابية و سلبية لمجموعة الدول الأعضاء في المجموعة ،ف نجد أن دول أوروبا الشرقية و الوسطى قد استفادت من اندماجها في الاتحاد الأوروبي من جعلها منطقة أكثر استقرارا وهذا ما أدى إلى تخفيض الخطر على الاستثمار و أهلها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأقل تكلفة مما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي و في المقابل أدى التوسع إلى نتائج سلبية تتمثل بعين الاعتبار في عدد الدول المنظمة و تبايناتها و كذا الاختلاف في مستوى المعيشة مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي .

1- تأثير التوسع على سعر صرف الأورو.

لقد تبين انه خلال فترة تراجع سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار بصفة مستمرة كان راجع لعدة عوامل منها نمو الاقتصادي الأمريكي بشكل سريع في 1999-2000 و الذي جلب عدة مستثمرين اتجاه منطقة الدولار و أن تراجع سعر صرف الأورو لا علاقة له باندماج دول أوروبا الشمالية ،أسبانيا و البرتغال و ايطاليا.... في الموجة الأولى للاتحاد الاقتصادي و النقدي كما كان يتوقع بعض عملاء السوق و محللين اقتصاديين حيث اعتبر هؤلاء أن اندماج هذه الدول سوف يؤدي إلى تدهور سعر صرف الأورو.⁽¹⁾

و هذا يعني أنه يجب أخذ تحليل تأثير التوسع الأوروبي على سعر الصرف الثنائي بالنسبة للدولار و الفعلي مقابل سلة من العملات لليورو بدقة، وذلك لأن سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار موجه من قبل ثوابت أساسية خاصة مدى العجوزات

⁽¹⁾ Chritian De Boisieu 2004:op:cit, p 107

الأمريكية و تباين النمو بين الضفتين للأطلسي كما يتوقع الخبراء⁽¹⁾. و قد أدى زيادة العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي مع تعرض هذه الانخفاضات إلى امتصاص جزء كبير منها من قبل الأورو .

و يبقى تأثير توسع الاتحاد الأوروبي على الأورو ضعيف مقارنة مع الآثار الناتجة عن معدل البطالة و أسعار الفائدة و رصيد الميزان التجاري و معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و غيرها من البيانات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف .

2- تأثير التوسع الأوروبي على الدور الدولي للأورو:

بالرغم من أن الأورو هو العملة الأوروبية الوحيدة التي نافست الدولار في وقت قصير في سوق السندات الدولية إلا أنها بقيت مختلفة فيما يتعلق بتركيب احتياطات الصرف للبنوك المركزية وأن زيادتها كانت بشكل بطيء و أن معظم الزيادة جاءت أساسا من البلدان النامية.

و اتضح زيادة استخدام الأورو خارج منطقة إصداره في دول أوروبا الشرقية حيث كانت تتواجد بشكل ما في منطقة الأورو قبل مساهمتها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي و هذا منذ عام 2002⁽²⁾.

و يرجع انخفاض نسبة الأورو إلى أن بيانات التجارة بين منطقة الأورو لم تعد تحتسب ضمن بيانات التجارة العالمية و ذلك منذ انطلاق الأورو، و في الوقت نفسه يشير عدد من العوامل إلى إمكانية حدوث انخفاض في هذه النسب من التجارة العالمية بين منطقة الأورو و العديد من الدول و المناطق العالمية، و يتركز استخدام الأورو في عدد من الدول و في المناطق المجاورة جغرافيا للاتحاد الأوروبي ، و من المتوقع انخفاض نسبة مساهمة الأورو في التجارة العالمية و هذا لزيادة حجم

(1) قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005، ص 289.

(2) قحايرية آمال، نفس المرجع السابق، ص 29.

التبادل بين دول منطقة الأورو، و بين عدد من الدول الأوروبية الصغيرة في إتمام معاملاتهم التجارية .

3- التأثير على أداء السياسة النقدية في منطقة الأورو:

تقوم السياسة النقدية في منطقة الأورو على عمليات السوق المفتوحة التي تعمل على التحكم في الأسعار و توفير السيولة للنظام النقدي الأوروبي، وعلى التسهيلات الدائمة التي يمكن أن يمنحها البنك المركزي الأوروبي للبنوك المركزية لدول الاتحاد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيف حالات نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، و على الاحتياطات النقدية التي تستخدم كأسلوب للرقابة النقدية و إدارة أسواق النقد، و على نظام المدفوعات الأوروبي الموحد Target الذي يهدف إلى سرعة تنفيذ السياسة النقدية للبنوك المركزية من خلال ربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار سعر صرف الأورو، و سعر الفائدة عليه .

و قد تؤدي عملية توسيع منطقة الأورو لتشمل أعضاء جدد إلى تغيير التطور القراري للبنك المركزي الأوروبي حول إستراتيجيته النقدية، ففي عام 2003 قام البنك المركزي الأوروبي فيما يخص الاستقرار النقدي على أن يكون معدل التضخم في منطقة الأورو يقارب 2% في السنة بينما كان استهداف التضخم أقل من 2% سنة 2002.⁽¹⁾

أما أثناء عملية التوسع في منطقة الأورو لتشمل 15 دولة فقد ارتفع التضخم إلى أعلى مستوى له منذ إطلاق الأورو و هذا في ضوء تزايد المخاطر التي تكتنف الاقتصاد العالمي و تجاوز معدل التضخم في منطقة الأورو سقف البنك المركزي المستهدف ليسجل 3.2% خلال جانفي 2008⁽²⁾، و قد ارجع مكتب الإحصاء الأوروبي "يورو ستات" هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار الطاقة و الأغذية و من جانب آخر فإن تبدد حالة الانتعاش التي سادت الأسواق العالمية و الأوروبية بفعل

c.De.Boissieur.op.cit:p 112-⁽¹⁾

World Economic Outlook, Crisis and Recovery.apr2009,p65.⁽²⁾

أزمة القروض عالية المخاطر في قطاع التمويل العقاري الأمريكي دفع الأسهم في أنحاء أوروبا إلى التراجع غير أن رغبة البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة للحد من ضغوط التضخم بدأت تفقد مصداقيتها في ظل مواجهة تباطؤ الاقتصاد العالمي.

و عادة ما تلجأ الدول الصناعية لاسيما الولايات المتحدة إلى سياسة أسعار الفائدة لمواجهة التضخم لذلك يكون ارتفاع أسعار الفائدة بشكل معتبر بغية تقليص الكتلة النقدية في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين لدى الدول النامية، ويظهر أن ارتفاع التضخم إلى 3% متلائم مع توسع منطقة الأورو في الفترة التي يحقق فيها الأعضاء الجدد تقارب معدلات التضخم نحو هذه النسبة.

المبحث الثالث: مزايا و عيوب العملة الأوروبية الموحدة " الأورو"

أدى إطلاق الأورو إلى تحقيق العديد من المزايا للدول الأعضاء وذلك في المجالات الاقتصادية المختلفة كان لها أكبر الأثر نحو اتجاه عدد كبير من الدول الأوروبية للانضمام إلى الأورو حيث من المتوقع أن يرتفع عدد الدول الأعضاء في منطقة الأورو إلى نحو عشرين دولة مع نهاية 2010 وأهم هذه المزايا هي:

المطلب الأول: أهم مزايا العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

ترى العديد من الأدبيات الاقتصادية أن هناك مجموعة من المزايا و الفوائد التي حققتها الدول الأعضاء في منطقة الأورو، وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية سواء على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء أو على المستوى الكلي للاتحاد الأوروبي و أهم هذه المزايا هي:

1- اختفاء تكاليف و مخاطر الصرف

تكمن هذه الميزة في انخفاض تكاليف المعاملات في منطقة الأورو نتيجة اختفاء الحاجة على عمليات الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الأورو، و من

ثم اختفاء عمولات المصارف، كذلك زوال المخاطر المترتبة على التغييرات في أسعار الصرف و المصارف الناجمة عن قيد عمليات التحويل بين عملات دول منطقة الأورو وقد يعتبر ذلك انعكاسا سلبيا على المصارف بحرمانها مصدر من مصادر الدخل، ومن ثم انخفاض إيرادات الضرائب و كذلك العمالة الناجمة عن إلغاء بعض العمليات الإدارية، إلا انه من ناحية أخرى أن هذه العمالة يمكن أن تستوعبها قطاعات أخرى نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

وتجد الإشارة أن الاختلافات في معدل الصرف بين العملات الأوروبية من أكثر العوامل إضرارا و مثال ذلك انخفاض معدل صرف الليرة الإيطالية في مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة 25% في سبتمبر 1992، ثم عاد إلى الارتفاع بنسبة 12% مند جوان 1995 إلى ديسمبر 1996⁽²⁾. مما يؤدي إلى الإضرار بحجم التجارة البيئية ويعرقل قطاع الأعمال على التخطيط للإنتاج و الاستثمار .

وقد ارتفعت عمولات الصرف وتكاليف أدوات تغطية مخاطر الصرف، التي تتم بين دول السوق المشتركة و خفض التكاليف الداخلية لإدارة العملة و التي كانت تنتج عنها في مجموع الاتحاد الأوروبي من 130-160 مليون فرنك كل عام بمعنى 3% إلى 4% من الناتج القومي وإن إلغاء هذه التكاليف يشكل ميزة هامة أيضا إلى الشركات الصغيرة و المتوسطة و الشركات متعددة الجنسيات و النقل و السفر و السياحة⁽³⁾.

2- الأثر على النمو و الكفاءة و الإحتياجات الأجنبية:

أدى اختفاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف نتيجة التعامل بالأورو إلى انخفاض تكاليف عملية التحوط لدى المستثمرين و هو ما ساهم في زيادة درجة المنافسة

(1) غرفة التجارة البريطانية، مرجع سابق، ص 30.

(2) محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر و اثر نظام النقد الأوروي على الجنيه المصري، مرجع

سابق، ص 102.

(3) محمد محمود عبد الرحمن خليل، نفس المرجع: ص 105.

و تعزيز إمكانية النمو الاقتصادي و رفع معدلات التبادل التجاري و الاستثمار البيئي بين دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾ .

أدى استخدام الأورو إلى تخفيض الاحتياطات الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية التي كانت تستخدم من أجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية فكلما زاد معدل التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الأعضاء كلما ساهم في تخفيض حجم الاحتياطات الأجنبية و يقدر الوفرة في هذه الحالة بحوالي 200 مليار دولار أي 4% من دخل المجموعة⁽²⁾.

و كذلك أدى استخدام الأورو كعملة دولية إلى تخفيض الرقابة على النقد و التغلب على مشكلة تدفق رؤوس الأموال لأغراض المضاربة و التي تعتمد على حدوث تغيرات في أسعار الصرف مما يعفي السلطات النقدية من فرض رقابة على النقد.

3- الأثر على نطاق السوق:

أدى اتساع نطاق السوق نتيجة تطبيق اليور إلى نتائج كما يلي"

- زيادة الإنتاج لمقابلة زيادة الطلب على المنتجات مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية بكفاءة و يتوقف نمو الطلب على المنتجات على عاملين هما خضوع الصناعة لمبدأ تزايد الغلة و الثاني مدى مرونة الطلب على المنتجات، فإذا كانت المنتجات تخضع إلى مبدأ تزايد الغلة فإن ذلك سوف يؤدي إلى خفض التكلفة و زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، أما بالنسبة لمرونة الطلب على المنتجات فكلما تميز الطلب بالمرونة كلما زادت سرعة استجابته لانخفاض الثمن الناتج عن انخفاض تكاليف الإنتاج⁽³⁾.
- زيادة النشاطات الصناعية ذات الحجم الكبير .

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 39.

(2) بنك مصر، مرجع سابق، ص 58.

(3) فوليبنت صبحي رزق، مرجع سابق، ص 54.

- زيادة التخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء و إعادة تخصيص الموارد مما يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء.

أدى اتساع حجم السوق إلى زيادة الاستثمار نتيجة ارتفاع العائد عليه وقد أدت الظروف المواتية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى منطقة الأورو من 252.68 مليار دولار عام 2005 إلى 491.083 مليار دولار عام 2007 مقارنة بالولايات المتحدة 104.773 مليار دولار ، 232.839 مليار دولار على التوالي.(1)

4- الأثر على المركز التنافسي للدول الأعضاء:

أعطى الاتحاد الاقتصادي و النقدي للدول الأعضاء قوة و أهمية في المجال الدولي أكثر من كونها دول منفردة مما يعزز مركزها التنافسي في المجال الدولي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية و أدى ذلك إلى تحقيق مصالح للدول الأعضاء عند التعامل مع العالم الخارجي فعلى سبيل المثال عند عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى فإن الدول ذات النفوذ الاقتصادي الأقوى تستطيع أن تملئ شروطها على الدول ذات النفوذ الأقل.(2)

وبالنسبة للتأثير السياسي لليورو كان أكبر من التأثير السياسي للعملة الأوروبية منفردة وهذا لأن دول الاتحاد الأوروبي تنتهج مواقف موحدة اتجاه المسائل السياسية و الاقتصادية الدولية مما يعزز مركزها السياسي الدولي.

5- الأثر على معدلات البطالة و مستوى المعيشة :

أدى الأورو إلى توحيد أسواق العمل بين الدول الأعضاء و من ثم انتقال العمالة إلى المناطق التي تعاني من نقص معدلات العمالة أي خلق مزيد من فرص العمل مما يؤدي إلى نقص معدلات البطالة حيث نجد أن معدل البطالة في منطقة الأورو

(1) UNCTAD: World Investment Report 2008.pp 280.www.unctad.org.19/09/2009

(2) خباياة عبد الله و قاسمي كمال و هبال عبد المالك، العرب و الأورو-الواقع و الأفق، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص و تحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الاغواط2005.ص 536.

انخفض من 11.8 % سنة 1997 إلى 7.6 % عام 2008⁽¹⁾. وزيادة إنتاجية عنصر العمل داخل دول الاتحاد الأوروبي.

6- الأثر على الإصلاح الاقتصادي و هيكل الإنتاج:

يرتبط دخول أي دولة إلى منطقة الأورو بإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة الإنتاج و هذا لتحقيق معايير التقارب كما نصت عليها اتفاقية "ماستريخت" حيث أدى دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الأورو إلى زيادة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول مما أدى ذلك إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية و خلق جو المنافسة الايجابي.

كذلك أدى فتح الحدود إلى زيادة المنافسة بين الدول الأعضاء و كذلك اختلاف القطاعات الاقتصادية التي تستطيع هذه الدول من المنافسة من دولة إلى أخرى بحسب المزايا النسبية و التنافسية في القطاعات داخلها مما يعمل على تحسين المراكز التنافسية الدولية لهذه القطاعات⁽²⁾.

7- استقرار الأسعار و تخفيض معدلات التضخم

تقوم السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي الأوروبي على هدف واحد وهو استقرار الأسعار، كما يجب على البنك أن يكون مستقلا عن حكومات الدول و المؤسسات المشتركة الأخرى لتفادي نسب التضخم المرتفعة⁽³⁾. فقد ثبت في الخمسين عاما الأخيرة أن الدول التي لديها بنك مركزي مستقل عن السلطة السياسية كانت أقل تأثرا بالتضخم المالي دون المساس بالنمو الاقتصادي⁽⁴⁾.

وقد أدى التقارب في معدلات التضخم إلى الحد من التشوّهات في تدفقات التجارة و رؤوس الأموال داخل الإتحاد النقدي، وتمتع البنك المركزي بالاستقلالية

(1) United Nations, Billetin Monseil de Statistique December 2008 <http://unstats.un.org/unsd./,bs>

(2) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 31

(3) خياطة عبد الله و قاسمي كمال و هبال عبد المالك، مرجع سابق، ص 537.

(4) النشرة الاقتصادية البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص 66.

في الإدارة يؤدي إلى إمكانية تخفيض معدلات التضخم والتحكم فيها، فقد حافظ معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي على 2.3% من سنة 2004 إلى سنة 2008 مما يؤدي إلى تعديل توقعات المتعاملين في الأسواق، ومن ثم يؤدي إلى تحسين درجة كفاءة تخصيص الموارد، كذلك تتسم تحركات الأسعار بالشفافية لتختفي بذلك أية عوامل مفاجئة قد تعوق النشاط الاقتصادي والنمو والتشغيل.

كذلك توفير الوضوح في الأسعار فنفس السلعة أو الخدمة سوف تسعر بعملة واحدة في أنحاء 15 دولة وبذلك يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح ودقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة كما يمكن للمشتري والمستهلك أن يختار ويتخذ قراره بسرعة، وأنه في نفس الوقت فإن البائع يتمكن فيه من سرعة حساب التكاليف و هامش الربح، يعني هذا أن استخدام العملة الأوروبية الموحدة تساعد على الإنجاز السريع للمعاملات، كما تساعد المتعاملين من شراء السلع من حيث تكون أسعارها أرخص (1).

8- خفض عجز الموازنة العامة

يضع الاتحاد النقدي إطارا للسياسات المالية في الدول الأعضاء مما يحد من التوسع في عجز الموازنات العامة وبالتالي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الاستقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، كذلك يكون له أثرا ايجابية على الميزانيات المحلية لعديد من الدول الأعضاء راجع إلى انخفاض أسعار الفائدة (2) وبظهور أسواق مالية واسعة، والتي تجلب نسبة هامة من الادخار العالمي مساهمة في تخفيض نسب الفائدة و مع إلغاء مخاطر الصرف يؤدي إلى بقاء الادخار في الاتحاد الأوروبي، وجذب الادخار غير الأوروبي نحو العملة العالمية الخاضعة إلى البنك المركزي المستقل (3).

(1) غرفة التجارة العربية البريطانية، مرجع سابق، ص 31، 30.

(2) محمد محمود عبد الرحمن خليل، مرجع سابق، ، تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه

المصري، ص 105، 104.

(3) خباياة عبد الله و آخرون، مرجع سابق، ص 537.

كما أن توحيد الأسواق يؤدي إلى زيادة السيولة و خفض المخاطرة خاصة بالنسبة لملاك الأسهم مما يجذب الكثير من المستثمرين غير الأوروبيين إلى شراء أسهم أو حصص في أوروبا.

9- إعادة توازن النظام النقدي الدولي

تميز عملة الأورو بأنها عملة قليلة التضخم و تمتعها ببنك مستقل ساهم في الحد من سيادة الدولار كعملة احتياطي أو كعملة يتم بها حساب تكلفة الصفقات الخاصة بالتجارة الخارجية. كما أن النظام النقدي العالمي سيعيد توازنه انطلاقاً من ثلاث مناطق رئيسية و هي منطقة الأورو و منطقة الدولار و منطقة الين مما يسمح لأوروبا بالتفاوض مع كبار شركائها المنافسين (أمريكا و اليابان) على الساحة التجاري و النقدية الدولية⁽¹⁾.

10- الأثر على كفاءة أسواق المال الأوروبية:

أثر الأورو بصورة كبيرة على أسواق المال الأوروبية حيث أدى إلى تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية و زيادة كفاءتها على إدارة و توظيف رؤوس الأموال وهذا ما أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات و الودائع إلى هذه الأسواق و أدى إلى تحقيق التكامل في أسواق الأسهم والسندات.

المطلب الثاني: أهم عيوب العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

ترتب على إصدار الأورو العديد من الآثار السلبية وهي كما يلي:

⁽¹⁾ بوقرة رابح و جباري عبد الوهاب ، عوامل نجاح الأورو في ظل الفرص و التهديدات التي يطرحها أمام الاقتصاديات الأوروبية في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الأغواط ، الجزائر 2005، ص 126.

1- اختلال في انتقال العمالة:

في ظل استخدام الأورو وحرية حركة عناصر الإنتاج و توحيد السوق في دول الاتحاد الأوروبي فإن ذلك أدى إلى بعض الآثار السلبية على بعض الدول الأعضاء، حيث أدى إلى انتقال العمالة الرخيصة إلى الدول ذات الأجور العالية إلى فقدان العمال المحليين لوظائفهم و على سبيل المثال ترتفع الأجور في ألمانيا و بالتالي تجذب إليها اليد العاملة مما يؤثر بالسلب على الأيدي العاملة المحلية.

بالإضافة إلى الآثار السلبية على عنصر العمل في بعض الدول هناك اتجاه رؤوس الأموال إلى الدول الأقل تكلفة و أكثر ربحية مثل البرتغال و اسبانيا و ايطاليا، و بالتالي فإن هذا سوف يحدث تأثير و لو مؤقت على انتقال العمالة لبعض الدول الأعضاء أي أن الدول التي تتمتع بأجور منخفضة أكثر جاذبية للاستثمارات من باقي الدول الأخرى.

2- تحمل بعض التكاليف الإضافية لمساعدة بعض الدول الأعضاء:

تحملت الدول الأعضاء الأكثر نموا في الإتحاد بعض الأعباء المالية و ذلك لتدعيم الدول الأخرى الأقل نموا وهذا لتحديث مرافقها و رفع معدل التنمية فيها، حيث أنه في ظل الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي سوف تسعى الدول إلى مساندة بعضها البعض و ذلك لأن أي صدمة تصيب دولة عضو تنتقل بالتبعية إلى باقي الدول الأعضاء و بالتالي فإن الدول الأكثر نموا تسعى إلى مساعدة الدول الأقل نموا حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2006 قدم حوالي 67.22 مليار أورو لتأهيل دول أوروبا الشرقية و الوسطى لتغلب على الصعوبات التي تعيق عملية الانضمام بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف

البنك الأوروبي للاستثمار لمجموع هذه الدول ب 37.5 مليار أورو لسنوات 2004.2005.2006⁽¹⁾.

3- فقدان السيادة على السياسة النقدية:

أدى العمل بالأورو إلى تغيير جذري في توزيع السلطات و كيفية عملها بين الدول الأعضاء وبين الكيان التنظيمي لدول الاتحاد الأوروبي و يتعلق الأمر بما قام به البنك المركزي الأوروبي من وضع و تنفيذ السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف للدول الأعضاء، حيث تعتبر السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف من أهم إدارة الاقتصاد الكلي.

وقد أدى تركيز الاتحاد الاقتصادي النقدي على استبعاد الأسلوب التضخمي في التمويل إلى فقدان بعض الدول الأعضاء مثل البرتغال و اسبانيا و ايطاليا لدخل في حدود 0.5 و 1% من الدخل القومي. كما أن الاتجاه لتعويضه عن طريق زيادة الضرائب المباشرة تحمل معه أعباء على النشاط الاقتصادي، غير أن مكاسب انخفاض أسعار الفائدة ستفوق خسائر فقدان ضريبة التضخم .

4- إطلاق الأورو في ظل عدم اكتمال الوحدة السياسية الأوروبية:

رأت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا، السويد، الدنمرك أن السلبات السياسية لعدم الانضمام إلى الأورو أكبر بكثير من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن عدم الانضمام للأورو. و يسود اعتقاد أن الوحدة السياسية ضرورة حتمية لنجاح الوحدة النقدية نظرا للأسباب التالية:⁽²⁾

- لا يمكن للوحدة النقدية العمل بكفاءة في ظل غياب حكومة مركزية.
- لا بد أن يكون البنك المركزي مسؤولا أمام حكومة مركزية.

(1) عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير جامعة باتنة، الجزائر 2006-2007، ص ص 85-

86 .

(2) بوقرة راجح و جباري عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص 124.

- يرى بعض المحللين أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي سوف تدرك ضرورة قيام حكومة مركزية على مستوى الاتحاد النقدي تنفذ حكوماتها سياسة رمزية في الدول الأعضاء أي أن هذا الفريق يرى إتباع الوحدة النقدية بوحدة سياسية ومن ناحية أخرى يرى البعض الأخر إمكانية قيام وحدة نقدية بدون وحدة سياسية.

5- الخوف من تفاقم الفوارق في التنمية بين المناطق

اختفاء مخاطر الصرف يؤدي إلى حركات واسعة من إلغاء التوطن و إعادته وزيادة التنافس و التخصص في أنشطتها العالمية ويمكن أن يظهر تنافس و توترات بين المناطق التي ستستفيد من الاتحاد النقدي و المناطق الأقل تنافسية و التي ستشهد ركود ، و في حالة كساد النشاط الاقتصادي الذي يضرب منطقة الأورو فإن آليات الخروج منه قد تكون غير مؤثرة ، فلا يمكن خفض معدل الفائدة أو إضعاف للعملة ، وعند المقارنة بما حدث في الولايات المتحدة فالكساد عندما يمس جزء منها هناك ثلاث آليات مصححة في إمكان إعادة نشاطه وهي: (1)

- إمكانية خفض معدل الرواتب و ضبط ساعات العمل وهي محددة في أوروبا
- حرية الحركة الجغرافية للأيدي العاملة في الولايات المتحدة ولكن في أوروبا تقيدتها الحواجز الجغرافية.

6- اختفاء المزايا التي تتمتع بها بعض الصناعات في بعض المناطق

قد يؤدي التحول إلى سوق موحدة بعملة واحدة إلى فقدان الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات في بعض مناطق الأورو ، مثل الضرائب المنخفضة على الديزل في فرنسا و إيطاليا و غيرها ، كما أن انخفاض تكاليف الصفقات التجارية يؤدي إلى التركيز على استخدام الطاقات الإنتاجية الضخمة و مما تعمل على توفير

(1) محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر واثار نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري ، مرجع سابق، ص 107، 108.

ميزة نسبية لبعض الأعمال في بعض المناطق على حساب مناطق أخرى و إعادة توزيع الاستثمارات إلى هذه المناطق ستؤدي بطبيعة الحال إلى إعادة توزيع الأعمال أيضا بينها. (1)

و يرى بعض الاقتصاديين أن هناك احتمال ظهور مخاطر إضافية بالنسبة لبعض دول "منطقة الأورو" التي قد تكون أسعار عملاتها مقابل الأورو قد حددت بأعلى من قيمتها الحقيقية وهذه الدول معرضة لتدهور القدرات التنافسية لصناعاتها ما لم تنخفض الأجور و تنخفض معدلات التضخم إلى المستويات الموجودة في "منطقة الأورو". (2)

7- خروج استثمارات الدول النامية من منطقة الأورو:

يتخوف العديد من الاقتصاديين مثل "ميلتون فريدمان"، من تحول منطقة الأورو إلى اقتصاد مغلق على نفسه و هذا بزيادة اندماج الشركات الأوروبية، إذ يلاحظ مع بداية تطبيق المرحلة الثالثة من معاهدة "ماستريخت" عام 1996 زيادة انسحاب الشركات الصغيرة الأجنبية من الأسواق الأوروبية ومنها شركات خليجية مثل مؤسسة الاستثمار الكويتي التي كانت تملك ما يقرب من 35% من أسهم إحدى الشركات الإسبانية. (3)

8- ضعف الدور الاقتصادي للموازنة الاتحادية:

تشكل الموازنة للاتحاد الأوروبي نسبة 1.25% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و هو ما يبين ضعف الدور الاقتصادي للتأثير في دور النشاط الاقتصادي و مواجهة الصدمات الخارجية التي قد تتعرض لها بعض دول الاتحاد مثل أن يقوم بأعمال تحويل بين الموازنات من أجل التخفيف من حدة الصدمات التي تصيب اقتصاديات الدول الأعضاء عكس ما هو موجود في الولايات المتحدة حيث

(1) غرفة التجارة البريطانية، مرجع سابق، ص 31.

(2) خياطة عبد الله و قاسمي كمال و هبال عبد المالك، مرجع سابق، ص 545

(3) - مرجع سابق، ص 539-540

يتم انجاز 60% من عمليات الإنفاق العام على المستوى الفدرالي، كما توجد حرية سوق العمل و مرونة الأجور أفضل بكثير مما في الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

9- صعوبة تحديد سعر فائدة يناسب الدول المنظمة في الأورو:

إذا كانت عملة واحدة يتم تداولها في 16 دولة لكل منها ميزانيتها و سياستها المالية الخاصة بها قادرة على الاستمرار و هذا يتعين على المصرف المركزي لمنطقة الأورو أن يجد سعر فائدة يناسب جميع الدول الأعضاء و يسيطر على التضخم و يعمل على تنشيط عجلة النمو الاقتصادي في آن واحد في الدول التي تعاني من الكساد أو النمو البطيء جدا وهذا للحفاظ على العمالة الراهنة.⁽²⁾

لكن الواقع أن ألمانيا ستحافظ على ماليتها بفضل خبرتها التاريخية مع آثار التضخم بينما تغرق دول أخرى كاليونان مثلا في ديونها مما يفرض عليها زيادة أسعار الفائدة لاقتراض الدائنين و أن مشكلة تسديد الديون سيدفع الدول الكبيرة في منطقة الأورو إلى تسديد ديونها و لهذه المشكلة وضعت شرط في الانضمام إلى الأورو أن يوقع على معاهدة النمو و الاستقرار ، و كان ينظر إلى هذا الشرط أنه شرط ظرفي يستعاض عنه في النهاية باتحاد سياسي رسمي.

10- صعوبة الوفاء بمعايير التقارب من بعض الدول الأعضاء:

أدى الوضع المالي المتأزم في اليونان و اسبانيا و البرتغال و ايرلندا إلى إثارة إشكالية حول الآليات التي ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في اتحاد نقدي على أساسها حيث أنه يفترض أن تلتزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة نقدية موحدة بينما ليس لديها نفس الالتزام فيما يخص سياستها المالية ، و هنا يطرح إشكالية حول مدى مناسبة معايير التقارب التي يجب أن تتوفر في الدول الأعضاء قبل و بعد الانضمام إلى الاتحاد النقدي و بصفة خاصة معايير التقارب المالي .

(1) لوران جاك، العملة الأوروبية الموحدة حماية حقيقية، القيس الاقتصادي العدد 2 السنة 3 فبراير 2009 ص35. www.alkabes.com
(2) ايروين ستيلزر ،الازمة المالية في اليونان ...مأساة أم مهزلة؟ ترجمة علي الحارس ومجلة ويكلي ستاندارد. ماترس 2010. ص 2
www.iraqfuture.net

تبيّن أن معايير التقارب لا يضمن استدامتها على المدى البعيد لدى يرى البعض ضرورة تبني معايير التقارب الحقيقي و ليس النقدي و المالي، و تثير الأزمة الحالية في منطقة الأورو ضرورة تعديل شروط الاتحادات النقدية من مجرد تبني سياسات نقدية موحدة إلى تبني سياسات مالية موحدة لتجنب الضغوط التي يمكن أن تترتب على السياسات المالية التوسعية.

قامت الدول الأربعة المذكورة سابقا إلى الاقتراض بمعدل فائدة منخفضة و في ظل انفلات أوضاعهم المالية تجاوزت معدلات عجز ميزانيتهم و ديونهم العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تلك المعدلات المحددة في الاتفاقية مما أدى إلى تصاعد قلق المستثمرين الدوليين. و قد جاءت بيانات النمو في 2009 منخفضة ب 0.1 % على أساس سنوي، و استجابة لهذه الضغوط أعلنت الدول الأربعة برامج لخفض مستويات العجز المالي و دفعه إلى الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية من خلال الحد من نمو الإنفاق و زيادة الضرائب بهدف العودة بالعجز إلى المستوى المطلوب .⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمد السقا ، اليورو يتعرّض إلى أعنف أزمة في تاريخه، القيس 28 فبراير 2010. العدد 13200 www.alkabes.com

خلاصة الفصل الأول:

بداية من سنة 2009 أصبح الأورو العملة المشتركة لست عشرة دولة توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد النقدي منذ الحرب العالمية الثانية مروراً بمعاهدة روما سنة 1957 و إنشاء السوق الأوروبية المشتركة و إقرار النظام النقدي الأوروبي ثم مشروع أوروبا الموحد و أعقب ذلك توقيع اتفاقيات ماستريخت . و يرجع دخول هذه الدول إلى المزايا التي أوجدها الأورو من اتساع السوق و زيادة التعامل الاقتصادي و أن عدم دخول دول الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل بريطانيا و الدنمارك و السويد فيرجع في الأساس إلى أسباب سياسية بدرجة أولى .

أدى توسيع الإتحاد الأوروبي إلى 27 دولة إلى أثار على منطقة الأورو و اتضح أن تأثير التوسع على الأورو كان ضعيفا في مجال سعر صرفه و دوره الدولي و أداء السياسة النقدية حيث تبين أن ارتفاع التضخم راجع إلى المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي من ارتفاع في أسعار الطاقة و الأغذية و أزمة الرهن العقاري ، كما أدى التوسع إلى بعض التغيير في الوضع الاقتصادي و المالي الإجمالي لمنطقة الأورو و أن انخفاض نسبة الأورو في التجارة الخارجية راجع إلى أن بيانات السوق الأوروبية لم تعد تحتسب ضمن بيانات التجارة العالمية .

كما أدى الأورو إلى العديد من المزايا بالنسبة للدول الأعضاء في منطقة الأورو و خصوصا مع زيادة قيمته و استقرار الأسعار حيث أثر ذلك على زيادة النمو الاقتصادي و اتساع نطاق السوق و زيادة المركز التنافسي للدول الأعضاء في منطقة الأورو ، إضافة إلى زيادة كفاءة أسواق المال كما أنه لا يخلو من عيوب مثل فقدان العملة الوطنية و من ثم فقدان السيادة على السياسة النقدية و تحمل بعض التكاليف الإضافية و غيرها.

الفصل الثاني

منطقة العملة المثلى و دور الأورو في المعاملات الدولية

الفصل الثاني

منطقة العملة المثلى و دور الأورو في المعاملات الدولية

تمهيد:

يتطرق هذا الفصل إلى شرح معالم منطقة العملة المثلى و تحليل الأورو كمنطقة عملة مثلى ثم يتناول آلية معدل الصرف الجديدة في إطار نظام الأورو ثم يبين الفصل دور الأورو في المعاملات الدولية من خلال ظهور الأورو كعملة للتجارة العالمية و الاستثمارات العالمية و الاحتياطات الدولية وذلك كما يلي:

المبحث الأول: منطقة الأورو كمنطقة عملة مثلى

حيث يتم شرح معالم نظرية منطقة العملة المثلى و معايير الانضمام إليها إضافة إلى آلية الصرف الجديدة المطبقة على الدول الأوروبية التي مازالت خارج منطقة الأورو.

المبحث الثاني: دور الأورو في المعاملات الدولية

حيث يتم دراسة محددات الاستخدام الدولي للأورو و دور الأورو في الاحتياطات الدولية و التبادلات التجارية و في الأسواق المالية و الاستثمارات و كذا دور الأورو في صندوق النقد الدولي .

المبحث الأول:منطقة الأورو كمنطقة عملة مثلى

يرى بعض الاقتصاديين أن منطقة الأورو لا تشكل منطقة عملة مثلى بمعنى الكلمة وذلك نتيجة عدم توفر شروط أو معايير المنطقة المثلى و بالتالي لا يمكن لها الاستمرار، إلا أن هناك من يرى أن تجربة الاتحاد الأوروبي إحدى التجارب الاقتصادية الناجحة في هذا العصر أودعت ثرواتها في كيان واحد ألا وهو البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الأول: نظرية منطقة العملة المثلى

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل و أهم هذه النظريات هي نظرية "روبرت ماندل" عن المنطقة العملة المثلى التي قدمها عام 1961، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي في جوهره على هذه النظرية.

و يقصد بمنطقة العملة المثلى ذلك الاتحاد الذي يتم بين عدد من الدول ذات عملات مختلفة، ويقوم على تثبيت أسعار الصرف بين هذه الدول بعضها البعض مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف اتجاه الدول خارج العملة، أو تبني عملة موحدة وهو ما يعرف باتحاد العملة، و لا تختلف الحالتان السابقتان من حيث التكاليف المترتبة على إقامتها و المتمثلة في التنازل عن أداة سعر الصرف و التخلي عن الاستقلال النقدي، و لكن يترتب على توحيد العملة مزايا في شكل تخفيض واضح في تكلفة المعاملات لا تتحقق بنفس القدر في حالة الاكتفاء بتثبيت سعر الصرف.⁽¹⁾

و تعبر منطقة العملة عن نطاق جغرافي يضم أكثر من دولة تحقق شروط اتحاد العملة بمعنى أن يسود سعر صرف ثابت بين الدول الأعضاء أو تستخدم الدول فيه عملة موحدة في المبادلات التي تتم فيما بينها و تنشأ منطقة العملة إما نتيجة لاتفاق الدول على إقامة اتحاد العملة أو كنتيجة لتطورات سياسية مثل الاتحاد السوفييتي سابقا .

و عليه تكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية و الخارجية التي تحدث، وبذلك قد يكون هناك فائدة من قيام هذه المنطقة أو العكس، أي أنه ليس من الضروري أن تكون كل مناطق العملة مناطق مثلى و فيما يلي توضيح مختصر لهذه النظريات.

(1) ياسمين محمد فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة و الاتحاد النقدي الأوروبي، تقييم الآثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004، ص 7.

1- نظرية "ماندل"

يعتمد "ماندل" في نظريته على معيار حرية حركة عناصر الإنتاج وذلك كأساس لقيام منطقة للعملة و ذلك أن "ماندل" يستند في تحليله على افتراض أن تغيير هيكل الطلب على منتجات الدولة هو السبب الرئيسي في اختلاف التوازن الخارجي و أن تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة ممكنة يتم عن طريق توفر حرية حركة عناصر الإنتاج بين دول منطقة الأورو و بالتالي فإن "ماندل" يرى أنه كلما ارتفعت درجة التكامل النقدي كلما زادت حرية التجارة و حرية انتقال عناصر الإنتاج كلما أمكن علاج مشاكل الاختلال في القطاع الخارجي و ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تغيير سعر الصرف⁽¹⁾.

و بالتالي ينتهي "ماندل " إلى أنه كلما ارتفعت درجة التكامل النقدي بين دول المنطقة و زادت حرية التجارة و حرية انتقال عنصر الإنتاج كلما أمكن علاج مشاكل الاختلال في القطاع الخارجي و ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تغيير سعر الصرف و بالتالي يمكن للدولة الدخول في منطقة العملة.

و يفرق "ماندل" بين منطقة عملة مثلى تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء فيها بعملتها الوطنية و يسود نظام ثابت لسعر الصرف فيما بينها، و بين منطقة عملة مثلى تقوم على أساس وجود عملة واحدة فقط، و بالنسبة للمنطقة الأولى يتحدد معدل البطالة لدى دولة العجز بمدى استعداد الدولة التي بها فائض لقبول معدل إضافي من التضخم، أما بالنسبة للمنطقة الثانية فإن معدلات التضخم و البطالة يتم تحديدها من قبل السلطة المركزية و بناء على ذلك فإن معدل التضخم في منطقة الفائض يتحدد بمدى استعداد السلطة المركزية للسماح بمعدل معين في منطقة العجز.

(1) محمد بوزيد و الطاهر زباني، الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية: فرص و تحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، الأغواط، الجزائر 2005، ص 411.

ولكن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية تكمن في وجود العديد من القيود التي تعوق حرية حركة عنصر رأس المال، كما أن حرية انتقال رأس المال قد تساهم في تفاقم الاختلال في التوازن الخارجي و الداخلي، و كذلك يرى البعض أن حرية انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء يحتاج إلى وقت طويل حتى يتحقق، وكذلك فإن العمالة المنقولة تحتاج إلى تدريب جديد لتناسب سوق العمل في الدول المنقولة إليها كما قد يؤدي انتقال العمل إلى عدم التوازن في الأجل الطويل.⁽¹⁾

2- نظرية "ماكنون"

عرف "ماكنون" منطقة العملة المثلى بأنها تقوم على التنسيق بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء بها وذلك بما يحقق هدفي التوازن الخارجي و التوازن الداخلي، فقد لا يتحقق هذين الهدفين في حالة إتباع الدولة لنظام معين من سعر الصرف، نظرا لأن إتباع هذا النظام قد يخلق نوعا من التناقض بين تحقيق التوظيف الكامل و استقرار الأسعار على المستوى الداخلي كما قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى خلق نوع من الازدواج في الاقتصاد و ارتفاع الأجور و الأسعار في قطاع التصدير و زيادة حدة التضخم.

و يرى "ماكنون" أن الشرط الأساسي لإقامة اتحاد نقدي بين مجموعة من الدول هو درجة انفتاح اقتصادات هذه الدول على العالم الخارجي، حيث أنه كلما زادت درجة الانفتاح أي دولة على العالم الخارجي فإن هذا يجعلها مؤهلة للدخول في اتحاد نقدي، كما يقترح أن تقوم الدول الصغيرة اقتصاديا ذات العملات الضعيفة بربط عملتها بعملة أخرى أقوى منها و ذلك لكي تستطيع أن تواجه الصدمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها.⁽²⁾

(1) هالة سمير عبد الحميد الغاوي، مرجع سابق، ص 12-13.
(2) نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من الفكر إلى الأورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 55، ديسمبر، بنك الكويت الصناعي 1998، ص 63.

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية و يتركز النقد على المبدأ الذي صاغه "ماكنون" حول مبدأ الانفتاح الاقتصادي كمحدد أساسي للانضمام إلى منطقة العملة المثلى ،حيث يرى البعض أن الدول التي لديها اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي و لديها قطاع كبير للتجارة الخارجية يكون من مصلحتها إتباع نظام أسعار صرف مرنة، و العكس في حالة الدول التي لديها قطاع صغير للتجارة الخارجية.(1)

و يظهر ذلك بأن الاقتصادات المفتوحة تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية بسبب ارتباطها بالعالم الخارجي ،و بالتالي فهي في حاجة إلى نظام صرف مرن للتغلب على هذه الصدمات كما أن هذه النوعية من الاقتصادات لا تفضل استخدام السياسة النقدية لمحاربة التضخم في حالة أسعار الصرف الثابتة،كما أنها في حاجة إلى مستوى أقل من الأجور لزيادة التوظيف و الحد من البطالة.

و رغم هذه الانتقادات إلا أن الواقع العملي و من خلال تجربة دول الاتحاد الأوروبي و غيرها من التكتلات فإن كبر حجم قطاع التجارة الخارجية، و زيادة درجة الانفتاح تعتبر عاملا هاما في حصول الدولة على مكاسب من الانضمام إلى منطقة العملة.

3- نظرية "كينين"

يعتمد كنين في نظريته على تنوع إنتاج الدولة كشرط أساسي لانضمام الدولة في الاتحاد النقدي ،حيث أن الدولة التي تتمتع بتنوع الهيكل الإنتاجي تكون مؤهلة للدخول في الاتحاد النقدي ،أما الدول التي لا تتميز بتنوع الهيكل الإنتاجي فإنه يجب عليها أن تنتهج سياسة سعر صرف مرنة لكي تستطيع أن تخفف من حدة الصدمات الخارجية التي تعترض لها، و على العكس من ذلك فإن الدول التي تتميز بتنوع

(1) هالة سمير عبد الحميد الغاوي،مرجع سابق،ص ص 11.

الهيكل الإنتاجي يجب أن تنتهج سياسة سعر صرف ثابتة لأن هيكلها الإنتاجي المتنوع يجعلها تستطيع أن تواجه الصدمات الخارجية.⁽¹⁾

وهذه النظرية تتعرض لبعض الانتقادات التي تركز أن الدولة لديها تنوع في هيكلها الإنتاجي، و بالتالي تكون في صادراتها أقل اعتمادا على العالم الخارجي و على التجارة الخارجية حيث يكون لديها درجة ما من الاكتفاء الذاتي و بالتالي يكون سعر الصرف المرن أكثر ملائمة لظروفها.⁽²⁾

وكذلك هناك العديد من التساؤلات حول مصير تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات بعد إزالة حواجز التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة العملة، و هل سيتجه هذا الهيكل إلى مزيد من التنوع أم إلى مزيد من التخصص و تقسيم العمل.

4- نظرية "فليمنج"

تذهب هذه النظرية إلى أن المعيار الأساسي لقيام منطقة العملة المثلى بين مجموعة من الدول هو وجود تقارب في معدلات التضخم بين هذه الدول و أن عدم وجود هذا التقارب يؤدي إلى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات، وإن سياسة سعر الصرف المرن تكون أكثر ملائمة لظروف الدول التي تتقارب فيها معدلات التضخم و لكنها لا تؤدي إلى التقارب بين الدول التي تسعى إلى تكوين منطقة عملة مثلى، و يلاحظ أن هذه النظرية أهملت عنصر البطالة و علاقته بالتضخم و أثر ذلك على تشجيع الدولة على إقامة منطقة عملة.⁽³⁾

(1) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 63.

(2) هالة سمير عبد الحميد الغاوي، مرجع سابق، ص 12.

(3) عبد الرزاق محمود حامد، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثاني: المعايير المؤهلة لقيام منطقة عملة مثلى

لقد وضعت هذه النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة منطقة

العملة المثلى مجموعة من المعايير التي تؤهل لقيام منطقة عملة مثلى و هي: (1)

1- درجة انتقال العمالة بين الدول : يؤدي انتقال العمل من المناطق مرتفعة البطالة إلى المناطق منخفضة البطالة إلى تحقيق تقارب في الأجور بين الدول، كما تساهم أيضا في حل مشكلة عدم التوازن الخارجي و مشكلة البطالة بدون حدوث تغيير في معدلات الصرف مما يعني زيادة المنافع للدول التي تتمتع بحرية انتقال العمالة فيما بينها نتيجة مشاركتها في منطقة عملة مثلى .

2- درجة التكامل في الأسواق المالية: كلما كانت درجة التكامل في الأسواق المالية كبيرة يؤدي ذلك إلى تقليل استخدام سياسة معدل الصرف في تمويل حالات الخلل الخارجي نظرا لأن رؤوس الأموال المتدفقة بين الدول تعمل على تمويل هذا الخلل الخارجي كما تعمل على تخفيف من مصاعب تصحيح موازين المدفوعات.

3- حجم الاقتصاد و درجة انفتاحه : تميل الاقتصاديات صغيرة الحجم إلى أن تكون اقتصاديات مفتوحة كلما زاد انفتاح الاقتصاد زادت احتمالات تغيير الأسعار المحلية فيه لكي تتكيف مع تغيرات معدلات الصرف ويكون من الأفضل للدول التي تعتمد في دخلها على القطاع الخارجي أن تنضم إلى اتحاد نقدي و هذا لتضمن استقرار الأسعار .

4- درجة التكامل في أسواق السلع : تعد الدول ذات الهياكل الإنتاجية المتشابهة أفضل في تكوين منطقة عملة مثلى عن الدول ذات الهياكل الإنتاجية المختلفة

(1) ابتسام محمد عبده فراج، مرجع سابق، ص 82، 83، 84.

كلما كانت الهياكل الإنتاجية للدول متشابهة يؤدي إلى تشابه صدمات معدلات التبادل التجاري و تنفي معه استخدام سياسة الصرف في معالجة الصدمات .

5- درجة التنوع في السلع الأساسية: كلما كان التنوع كبير في هياكل الاقتصاد القومي و هيكل إنتاج السلع الأساسية كلما أهلها إلى اتحاد نقدي لأن هذا التنوع يجنبها صدمات مختلفة مثل صدمات العرض و الطلب و تغيير العملة.

و علاوة على ذلك يعتقد معظم الاقتصاديين أن الولايات المتحدة تمثل نموذج للمنطقة النقدية المثلى فعندما تواجه الولايات المتحدة صدمة تؤثر على بعض المناطق المختلفة بها تؤدي هجرة العمالة إلى إعادة التوازن و مثال ذلك أدت صدمات النفط في فترة السبعينيات إلى هجرة عمال الولايات الشمالية نحو الولايات الجنوبية الغنية بالنفط (1).

و بتطبيق هذه المحددات على منطقة الأورو و مقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية يتضح مايلي :

1- بلغ الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأورو **13.565** تريليون دولار عام **2008** بنسبة **22.56%** من الناتج العالمي الإجمالي في حين بلغ نصيب الولايات المتحدة في نفس العام **14.204** تريليون دولار بنسبة **23.62%** من الناتج العالمي الإجمالي (2). يعني هذا أن منطقة الأورو تستحوذ على نسبة هامة من الناتج العالمي الإجمالي، و سيزيد نسبة أهميتها في حالة زيادة دخول دول أخرى

2- فيما يتعلق بمعدل النمو فقد بلغ **3.7%** منطقة الأورو و لكنه انخفض إلى **2.6%** عام **2007** أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ **3.7%** عام

(1) سمويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة بيروت ناشرون 2006، ص 676.

(2) world development indicators.world bank,guly 2009.

2000 وانخفض إلى 2.2% عام 2007⁽¹⁾ و هذا بفعل الأزمة المالية العالمية ويتبين أن معدلي النمو في كلا المنطقتين متقاربة.

3- أما في ما يخص درجة اتساع وعمق سيولة الأسواق المالية فنجد أن السوق الأمريكية تتفوق على الأسواق الأوروبية في درجة اتساع وعمق السيولة.⁽²⁾ إلا أنه يلاحظ أن إجمالي السندات الدولية بالأورو قدرت في نهاية الربع الأول من عام 2008 بحوالي 11.4 تريليون دولار أي نحو 50% من إجمالي السندات الدولية التي بلغت 22.9 تريليون دولار و نجد هذا عكس ما كان عليه الوضع عام 2000 حيث بلغت السندات الدولية بالأورو 29.8% مقابل 51.9% للدولار⁽³⁾، إذن تتفوق منطقة الأورو في إصدار السندات الدولية.

4- و بخصوص درجة انفتاح دول الاتحاد الأوروبي على العالم الخارجي فهي أقل بكثير من درجة انفتاحها على بعضها البعض لذلك من الضروري لها الانضمام في اتحاد نقدي وبالتالي استقلاليتها عن القيود الخارجية⁽⁴⁾.

5- و فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الأوروبي فنجد أنه لا توجد مخاوف من حدوث تضخم أو حدوث عدم استقرار في منطقة الأورو يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على العملة و يجعلها في وضع عدم كفاءة كعملة دولية حيث يعمل البنك المركزي على تنفيذ السياسات النقدية و تحقيق الشفافية و المصداقية.

تركز إطلاق الأورو على إرادة سياسية و ليس على النظرية الاقتصادية للمنطقة النقدية المثلى حيث تمثل الولايات المتحدة أفضل مثال لمنطقة اقتصادية مثلى أما الاتحاد الأوروبي فالمبادلات التجارية تشكل حوالي 15% من الناتج

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 43، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية و الإحصاء، عام 2008، ص 9.

(2) ابتسام محمد فراج، مرجع سابق، ص 87.

(3) عبد الفتاح الجبالي، الأزمة العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد المصري، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، كراسات

إستراتيجية، سنة 28، العدد 193 نوفمبر 2008، ص 13.

(4) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، عالم الغد للدعاية. الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000، ص 240.

القومي الإجمالي في منطقة الأورو و هي نسبة ضعيفة إضافة أن حركة العمل تبقى محدودة مقارنة بالولايات المتحدة .

إذن لو كانت منطقة الأورو منطقة اقتصادية مثلى لكان البلد الذي يقع في أزمة أن يصح نفسه عن طريق حركة اليد العاملة، أو عبر مرونة الأجور و الأسعار، أو عبر تحويلات مالية من الموازنة الأوروبية لإعادة التوازن إلى الدولة العضو المنكوبة، حيث لم تكن هذه الشروط متوافرة عند بدء العمل بالأورو، و بالتالي لم تنفذ الكثير من الإصلاحات البنوية الهادفة إلى بعض المرونة في سوق العمل من أجل إنشاء منطقة نقدية مثلى، إضافة إلى ضعف موارد منطقة الأورو، و بالتالي عدم قدرتها على أن تقوم بأعمال تحويل بين الموازنات من أجل التخفيف من حدة الصدمات التي تصيب اقتصادات الدول الأعضاء⁽¹⁾.

المطلب الثالث: نظام معدل الصرف الجديدة (ERM2)

بعد تحديد الدول المنظمة إلى منطقة الأورو في الموجة الأولى عام 1999، فقد ظلت هناك أربع دول لم تشارك في الموجة الأولى و هي بريطانيا، السويد، الدنمرك، اليونان ولتجنب حدوث عدم الاستقرار في منطقة الأورو و خاصة في مجال معدلات الصرف تم الاتفاق على وضع بعض القواعد التي تنظم علاقة هذه الدول بالنظام النقدي الأوروبي أطلق عليه آلية الصرف الجديدة⁽²⁾.

وتقوم هذه الآلية على أساس تحديد معدلات صرف مركزية لعملات الدول التي ما زلت خارج منطقة الأورو مقابل الأورو، مع السماح لأسعار عملات هذه الدول بالتقلب صعودا وهبوطا في حدود التقلب المسموح به و هي $\pm 1\%$ أمام البنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى أنه سوف تكون هناك مرونة بالنسبة للدول التي

(1) لوران جاك، مرجع سابق، ص35 05/08/2009 www.alkabes.com

(2) محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر و أثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، مرجع سابق، ص

ترغب في الانضمام إلى منطقة الأورو بعد أن تستوفي معايير تقارب الأداء الاقتصادي المطلوب ،حيث يتم تخفيض هامش التذبذب لعملات هذه الدول ،كما يتدخل البنك المركزي الأوروبي للحفاظ على استقرار معدلات صرف هذه العملات داخل الهامش المتفق عليه طبقا لحدود الآلية الجديدة.(1)

تهدف هذه الآلية إلى حماية قيمة الأورو من الآثار السلبية لتخفيض قيم عملات الدول خارج منطقة الأورو ،و تتحدد معدلات صرف عملات الدول غير المنظمة بالاعتماد على الأورو كعملة أساس عن طريق المعدل المركزي الثنائي للعملة أمام الأورو و هذا بالتعاون بين البنك المركزي و البنوك المركزية لهذه الدول و وزراء المالية لدول الاتحاد الأوروبي .

و تعد المشاركة في هذه الآلية اختيارية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي التي لم تنضم إلى الأورو ،كما أنها تتيح الفرصة للدول التي لم تنضم إلى آلية معدل الصرف الأولى في النظام النقدي الأوروبي أن تربط عملاتها بالأورو بغرض تسهيل انظماها في وقت لاحق ،و لقد تم وضع الإجراءات التنفيذية لهذه الآلية بالاتفاق بين البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء .

كما يكون لعملة كل دولة عضو تشارك في الآلية الجديدة معدل صرف مركزي أمام الأورو و هامش تقلب بنسبة $\pm 1.5\%$ و في حالة حدوث تقلبات في معدلات الصرف يتم التدخل عن طريق البنك المركزي الأوروبي و البنك الوطني لهذه الدول ،و يكون تمويل هذا التدخل باستخدام التسهيلات التمويلية قصيرة الأجل و إذا تعارض ذلك التدخل مع هدف الاتحاد النقدي المتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار فإن البنك المركزي الأوروبي يتمتع عن التدخل (2).

(1) ابتسام محمد عبده فراج ، العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" و استقرار معدلات الصرف "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة حلوان 2003، ص 90.

(2) محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر و أثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، مرجع سابق، ص 62.

يعاني هذا المعيار من بقاء الدول داخل نطاق آلية "ERM2" لمدة عامين من أجل الوصول إلى سعر الصرف المناسب حين تتبنى الأورو، وقد تمكنت ألمانيا من الوفاء بهذا المعيار رغم مبالغة تقييم المارك الألماني بنسبة 20% مقارنة بعملات منطقة الأورو، مما أدى بالإضرار باقتصادها، وقد قامت المفوضية الأوروبية بمحاولة لإحكام هذا المعيار لتجنب العقوبات التي تحول دون انضمام الدول الأخرى لمنطقة الأورو و هذا بقبولها نطاق لا يتجاوز 2.25% بدلا من أن تظل هذه الدول داخل نطاق التفاوت الذي تسمح به آلية تحديد أسعار الصرف الأوروبية⁽¹⁾.

ولقد شاركت كل من استونيا و ليتوانيا و سلوفينيا خلال عام 2004 داخل الآلية و تعهدت الدول الثلاث الجديدة على العمل المتواصل لإنجاز التقارب المستمر و النمو لها ثم توالى انضمام الدول الأخرى للآلية. و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5)

الدول المنظمة إلى الآلية (ERM2)

تاريخ تطبيق الأورو كعملة متداولة	تاريخ الانضمام	
2005	2005\5\2	قبرص
2010	2005\5\2	استونيا
2005	2005\5\20	مالطا
2008	2004\8\28	سلوفاكيا
2008	.	ليتوانيا
2008	.	بلغاريا
2010	.	تشيكوسلوفاكيا
2010	.	المجر
2010	.	بولندا
2010	.	رومانيا

المصدر، محمد محمود عبد الرحمن خليل: تحرير أسعار الصرف في مصر واثر نظام النقد الأوروبى على الجنيه المصرى، رسالة دكتوراه، كلية التجارة عين شمس، 2008، ص 64.

(1) جاك روفسكي، شيخ معاهدة الاستقرار، ترجمة هند علي، بروجيكت سنديكت ابريل 2004- WWW.PROPEET-SYNDICAT.ORG\PRINT-COMMENTARY\ROSTOWSKI\ARABIC-11K.15\12\2008.

وقد توقع البنك المركزي الأوروبي طبقاً لتلك الآلية أن عدد الدول المطبقة للعملة الأوروبية الموحدة قد يرتفع إلى 20 دولة في حالة استيفاء تلك الدول شروط الانضمام بحلول 2010 مما يزيد من حجم الكتلة الاقتصادية للعملة الأوروبية (الأورو)، و يعمل بدوره على زيادة تأثير تغيرات سعر الصرف (الأورو/دولار) على العلاقات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي و باقي دول العالم⁽¹⁾.

المبحث الثاني: دور الأورو في المعاملات الدولية

نظراً للدور المتميز الذي لعبته العملات الأوروبية كعملات احتياط دولية قبل إنشاء الأورو، فإنه قد احتل مكانة بارزة بين العملات الدولية، وأصبح منافساً للدولار في المعاملات الدولية وفي أسواق التبادل التجارية و قد يزيد من هذه المنافسة في حالة توسع الاتحاد النقدي و شمل عملات أخرى قوية كالإسترليني مثلاً.

المطلب الأول: محددات الاستخدام الدولي لليورو

يحتاج إطلاق وصف عملة معينة بأنها عملة دولية على قدرتها أن تكون عملة مبادلات يتم بها تسعير السلع و الخدمات في التجارة العالمية، و عملة للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، و عملة احتياطيات، وأن تتسم بالقوة و الاستقرار و الثقة في قيمتها، ولكي تكون عملة عالمية لابد وأن تستطيع القيام بوظائف العملة المحلية وهي كالاتي⁽²⁾:

- وظيفة ادخار القيم بالنسبة للبنوك المركزية و كأداة لتدخلها، وكذلك إزاء حافظات الأفراد.
- أن تستخدم كوحدة للحساب و مقياس للقيمة في الأسواق الخارجية.

⁽¹⁾ Annul Report. European Central Bank ,2004,p 21

⁽²⁾ رباح شريط، الاقتصاد الجزائري و الأورو، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، مجلة دولية، كلية العلوم الاقتصادية العدد 08، السنة 2003، ص 53 .

- أن تكون مخزن للقيمة و تستخدم كعملة احتياطية دولية تعتمد عليها البنوك المركزية في تكوين احتياطياتها وتنويع المحافظ المالية .

وهناك فرق بين العملة المحلية و العملة الدولية يكمن في الجهة المسؤولة عن تحديد العملة المستخدمة، و في حالة العملة المحلية يكون البنك المركزي المحدد للعملة المستخدمة، بينما في حالة العملة الدولية فإن قوى السوق هي التي تحدد العملة المستخدمة.

وقد استطاع الدولار أن يؤدي الوظائف السابقة بنجاح خلال العقود الماضية، حيث كانت تتم معظم المبادلات التجارية العالمية به، كما حررت نسبة 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار، وقد احتل المرتبة الأولى عالمية كعملة احتياطي لدى البنوك المركزية في العالم وحتى اليوم. (1)

وعلى الجانب الآخر هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الدول أو مجموعة الدول التي تمتلك عملة دولية ومن ثم فإن نجاح تدويل الأورو مرتبط بما يلي:

1- العوامل المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للدولة

بمعنى حجم الدولة أو المنطقة ونصيبها من التجارة و الاستثمارات الدولية، كلما كان نصيب الدولة في التجارة الخارجية كبير كلما ازداد الطلب على عملتها هذا فضلا عن قدرة العملة على القيام بدور الوسيط الدولي استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية (2)، ويتضح أن دول منطقة الأورو مجتمعة تمثل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 22.56% من الناتج

(1) رسلان خضور، الأورو و موقعه في النظام النقدي الدولي و منعكساته على الاقتصاد السوري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 8، العدد 6، صيف 1999، ص 10.

(2) أحمد النجار، مكانة الأورو الدولية في مواجهة الدولار، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، مطابع الأهرام، القاهرة، 2000، ص 160.

المحلي الإجمالي العالمي سنة 2008 مقابل 23.62% للولايات المتحدة الأمريكية .

ويبلغ عد سكان منطقة الأورو حوالي 327.309 مليون نسمة سنة 2009 وذلك مقارنة ب307.007 مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية و 127.560 مليون نسمة في اليابان لنفس العام .⁽¹⁾ مما يؤدي إلى زيادة حجم السوق المحلي في دول منطقة الأورو . وتشير البيانات الرسمية إلى أن منطقة الأورو قد حققت فائض في الميزان التجاري يقدر ب41.46 بليون دولار عام 2006 ،مقارنة بعجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة ب 832.25 بليون دولار لنفس العام.⁽²⁾

ويتمثل التحدي الأساسي الذي يواجه منطقة الأورو في مدى قدرتها على خفض معدلات البطالة في المنطقة،حيث بلغت البطالة نحو 7.3% في عام 2007 مقارنة ب 4.8% في الولايات المتحدة لنفس العام.⁽³⁾

2- توافر الثقة في قيمة العملة ومدى قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في معدلات التضخم.

بمعنى تمتع العملة بقيمة وسعر صرف مستقرين ويكون ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في البلد المصدر للعملة، فزيادة نسبة التضخم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة استخدام العملة دولياً، حيث يفضل استخدام العملات التي تتميز بالانخفاض النسبي في نسبة التضخم ،وقد كان متوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة ما بين 1980 و 1989 أفضل من متوسط المعدل المسجل في دول الاتحاد الأوروبي حيث سجل 5.5% بينما سجلت الثانية 7% ولكن بعد التصديق على معاهدة "ماستريخت" انخفض معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي إلى 3.2% مقابل 3% للولايات

⁽¹⁾ World Development Indicators database, World Bank, 15 December 2010. www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010.

⁽²⁾ International Financial statistics, yearbook, 2007, pp 601, 274.

⁽³⁾ الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية و الإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 43 عام 2007، ص 13.

المتحدة خلال 1990 و 1999 وتراجع إلى 2 % عام 2007 مقابل 2.2 % عام 2006 بينما تراجع في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.2 % عام 2006 إلى 2.7 % عام 2007⁽¹⁾. ومن ثم استطاع البنك المركزي الأوروبي على الأداء السليم في مجال السياسة النقدية التي تهدف إلى خفض التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

3- وجود أسواق مالية على درجة عالية من العمق والسيولة

يجب أن يكون للدولة المصدرة للعملة أسواق مالية تتميز بالتححرر من الرقابة فضلا عن ضخامة المعاملات وتنوع الأدوات المالية المتاحة بأن تكون لها أسواق ثانوية متطورة حيث تساهم في زيادة الطلب على عملة البلد للاستثمار وذلك لتحقيق للعملة صفة الدولية ويزيد الطلب العالمي عليها .

وتتمتع أسواق المال الأوروبية بدرجة عالية من العمق و السيولة ، ولكن تتفوق أسواق المال في الولايات المتحدة عنها ويعتبر السوق الأوروبي ثاني أكبر أسواق المال العالمية بعد سوق المال الأمريكي ، كما يبلغ حجم سوق الأسهم المحلية في الولايات المتحدة ضعف حجمه في أسواق دول منطقة الأورو.⁽²⁾

4- الاستقرار السياسي ومصادقية المؤسسات الاقتصادية داخل منطقة الأورو

تواجه دول منطقة الأورو تحديا خطيرا يتمثل في أن القرار السياسي يصدر عن جهات سياسية متعددة ،ومن ثم توجد صعوبة نسبية في التنسيق بين حكومات الدول المختلفة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات المالية ،هذا عكس الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر استقرار ساد في الداخل لغياب حركات التحرر

(1) التقرير الاقتصادي النصف سنوي المملكة العربية السعودية 2008، ص 4.

(2) فوليت صبحي رزق، مرجع سابق، ص 75.

و النزاعات الاستقلالية أو على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة تمثل أكبر قوة عسكرية (1) .

5- النجاح في التعامل مع صندوق النقد الدولي

يتمثل هذا الشرط في مدى استعداد صندوق النقد الدولي لاحتواء و معالجة الأزمات الاقتصادية و المالية المتعلقة بالعملية إذ من المعروف أن الدول المنظمة للوحدة النقدية بقيت أعضاء في صندوق النقد الدولي، وكل دولة حافظت على نصيبها وبلغ مجموع الأنصاف المتراكمة 23% من مجموعي الأنصبة و نصب أكبر من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية البالغ 17% وعلى الرغم من هذا النصيب الهام فإن الإشكالية تبقى في مدى استعداد الدول الصناعية الكبرى و المؤسسات النقدية و المالية للتدخل في أوقات الأزمات لإنقاذ الأورو. (2)

يتضح أنه لكي يكون الأورو عملة دولية تنافس الدولار الأمريكي و تقوم بوظائف العملة الدولية على أحسن وجه فإن ذلك يتوقف على مدى فاعلية السياسات النقدية و المالية و الاقتصادية المتبعة في منطقة الأورو، إضافة إلى تحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة و متطورة تنافس ما هو متاح حالياً في الأسواق المالية الأمريكية و البريطانية و اليابانية.

المطلب الثاني: دور الأورو في الاحتياطات الدولية:

ظل الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من نهاية القرن الماضي عملة الاحتياطي الرئيسية في العالم و لم تستطع عملات قوية كانت موجودة في هذا الوقت منافسة الدولار كعملة احتياطي مثل الين الياباني و المارك الألماني في فترات ضعفه ، إلا أن الأورو يختلف عن الين و المارك حيث لم يشكلا تحدياً لدور

(1) صرامة عبد الوحيد، دور الأورو في التجارة الدولية، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات، جامعة الاغواط الجزائر 2005، ص 65.

(2) بوقرة رابع و آخرون، مرجع سابق، ص 123.

الدولار بسبب أن الاقتصاديين الألماني و الياباني كانا صغيرين بالنسبة لحجم الاقتصاد الأمريكي ،كما أن أسواق المال لم تكن بالعمق بالمقارنة بسوق المال الأمريكي ،أما بالنسبة للأورو فإن الحجم الاقتصادي لمنطقة الأورو كبير و على نحو مماثل للاقتصاد الأمريكي كما أن الأورو قد أثبت أنه مخزن جيد للقيمة مقارنة بالدولار .

إن استخدام الأورو كعملة دولية أخذ في التنامي بشكل تدريجي ،وأن تركيز البنك على متانة السياسات الاقتصادية ساعد في جعل الأورو أكثر أهمية في الساحة الدولية وقد ازداد استخدام البنوك المركزية الأجنبية للأورو كعملة احتياطية ولكن بصورة بطيئة .

ومن ناحية أخرى فإن استخدام الأورو كعملة احتياط يتوقف ذلك على مدى استخدامها من جانب الدول غير الأعضاء في الوحدة النقدية وهي بريطانيا و السويد و الدانمرك و ذلك لأن هذه الدول قد ترغب في الانضمام إلى آلية معدل الصرف الجديدة في ظل الأورو (Erm2) و بالتالي تلجأ إلى تكوين احتياطات بالأورو من أجل التدخل في أسواق الصرف للحفاظ على هوامش التقلب المحددة لعملاتها في مواجهة الأورو.

إضافة إلى أنه مع بداية استخدام الأورو فإن كثير من البنوك المركزية لجأ إلى تسييل كمية من الدولارات المحتفظة بها كإحتياطي نقدي مما أدى إلى هبوط قيمة الدولار في ظل وجود البديل الأخر وهو الأورو الذي ارتفعت قيمته في أسواق الصرف لتحقيق التوازن في محافظ الإحتياطي النقدي ،إضافة إلى أن حجم الاستيراد يقوم بدور هام في تحديد الحاجة للإحتياطي النقدي ومع استخدام الأورو فإن ذلك يؤدي إلى اعتماده كعملة احتياطي في البنوك المركزية في العالم .⁽¹⁾ و الشكل التالي يوضح الإحتياطات الدولية من العملات الرئيسية.

⁽¹⁾ عزت ملوك قناوي،مرجع سابق،ص 121.

جدول رقم (6)

تركيب احتياطات النقد الأجنبي العالمي خلال الفترة 1999-2008 ب %

العملة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2006	2007	2008
الدولار	71.0	71.1	67.00	65.9	65.9	65.8	66.7	64.7	64.7	64.0	62.5
الأورو	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.9	24.2	25.8	25.8	26.5	27
الجنيه الإسترليني	2.9	2.8	2.7	2.8	2.8	3.4	3.6	4.4	4.4	4.1	3.4
السين الياباني	6.4	6.1	5.1	4.4	3.9	3.9	3.6	3.2	3.2	3.3	4.7

Sources : 1-Anne.Sibert:The International role of the Euro, Birk beek, University of London and cepr,p 3 www.europarl.europa.eu/actuitrces/comutles/edito .

2-Poul r.Masson :The Growing Role of the Euro in Emerging Market Finance, Policy Research Working Paper 4381 World Bank 2007,p23

3- Owen F. Humpage: Will special drawing rights supplant the dollar, Research-based policy analysis and commentary from leading economists,8May2009,p2www.voxeu.org

منذ أن دخل الأورو في المعاملات الدولية أصبح يؤدي دورا متزايدا على الصعيد العالمي و توسعت بعض البلدان في استخدامه كبديل للدولار في احتياطاتها الدولية و تراجع استخدام الدولار من جانب البلدان من 71% عام 2000 إلى 61.5% عام 2006 والى 62.5% عام 2008، وفي المقابل ارتفع استخدام الأورو كاحتياطي دولي من 18.4% إلى 24.4% وإلى 27% خلال نفس الفترة. و قد جاءت هذه الزيادة أساسا من البلدان النامية التي زادت احتياطاتها الدولية بالأورو من 19.8% إلى 27.8% والى 27.9%، وهبط الدولار من 69.2% إلى 60.5% والى 59% خلال نفس الفترة. (1)

ساهم الأورو في زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي خصوصا في آسيا حيث ثلث احتياطاتها بالأورو إذ سيلعب احتياطي العملة في تقدم النظام النقدي الدولي إذ

(1) عبد الفتاح الجبالي، الأزمة العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، القيس، العدد، 12792 عام 2009، ص 41.

سجلت العملة ارتفاعا من 18% عام 1999 إلى حوالي 25% بنهاية 2003 في حين انخفض احتياطي الدولار من 71.4% عام 2001 إلى 64.7% بنهاية عام 2006 ويجب أن يرتفع إلى 30 أو 40% بحلول 2015، إن هذا الانخفاض مكافئ تقريبا لصعود الأورو و هذا راجع إلى ما يلي:⁽¹⁾

- ضعف الدولار الأمريكي نتيجة اختلال الحساب الجاري .
- هناك ضغوط متزايدة على البنوك المركزية لاستثمار الاحتياطيات الفائضة عن النمو الاقتصادي نتيجة ضعف سعر صرف الدولار أدى ذلك إلى تحويل جزء من هذه الاحتياطيات إلى الأورو .
- إن زيادة استخدام الأورو في مجال الاحتياطيات في بنوك العالم المركزية في الفترة 1999-2007 يستنتج أن الأورو قد يفوق الدولار كعملة احتياطي بحلول 2015 و يزيد من استعماله في التجارة الدولية و كذلك في تثبيت العملة الوطنية و إصدار الديون الخارجية لعدد من البلدان⁽²⁾.

و فيما يخص تراجع الدولار كعملة احتياطي بدأت منذ بداية تدهوره في مطلع القرن الحالي، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى الدفع بعدد من دول العالم إلى التخلي عن الدولار كعملة احتياطي خصوصا من جانب دول "BRIC" التي تضم كل من البرازيل و روسيا و الهند و الصين و ترجع أسباب انخفاضه إلى مايلي:⁽³⁾

- بدأت الصين صاحبة أكبر احتياطي أجنبي في العالم بتنويع احتياطياتها وقد كتفت من مشترياتها من الذهب من 600 طن إلى 1054 طن و تركزت معظم

⁽¹⁾ Deutsh Bank Research , Euro Riding High as an International Reserve Currency,Report on European Integration Germany ,may 2007,p 7, www.dbresearch.com.12/08/2009.

⁽²⁾ Frank, Moss ,The Global Vocation of the Euro ,L Europe en Formation n 351,European Central Bank, Printemps2009,p2.

⁽³⁾ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، نشرة تحليلية يومية العدد 4098 السنة 16، مايو 2009، ص 11.

مشترياتها بعد بداية الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى فك بعض الدول عملتها من الارتباط بالدولار مثل الكويت في عام 2007.

- اتفاق بعض التجمعات الدولية على انجاز تعاملاتها التجارية البيئية بالعملات المحلية و ليس بالدولار الأمريكي مثلما فعل تجمع "الميركوسور" الذي يضم أكبر اقتصادات أمريكا الجنوبية.

- دعوات من قبل عدد من الدول بتسعير السلع الإستراتيجية بعملة غير الدولار مثل ما دعت إيران و فنزويلا بتسعير النفط بعملة غير الدولار.

و في حالة قيام دول أوروبا الشرقية و دول حوض البحر الأبيض المتوسط بربط عملتها الوطنية بالأورو كعملة تثبيت ، فإنه من المحتمل أن تزيد حاجة هذه الدول إلى الاحتياطي من الأورو ، و نظرا لأن هذه الدول تتمتع بعلاقات اقتصادية وثيقة مع دول منطقة الأورو فيكون لديها مصلحة كبيرة في استقرار معدل صرف الأورو⁽¹⁾.

و على الرغم من أن الأورو يحتل المرتبة الثانية بعد الدولار فإنه من المتوقع أن يزداد إسهام الأورو كعملة احتياطي بشكل عام وفي دول حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص وذلك للأسباب التالية :⁽²⁾

1- من المتوقع أن تكون هناك زيادة في التجارة بين الاتحاد الأوروبي و دول حوض البحر الأبيض المتوسط نتيجة لاتفاقيات الشراكة، وإحلال الأورو محل العملات المحلية الأوروبية في تسوية المعاملات التجارية.

2- إن نمو الأسواق المالية الأوروبية سيدفع إلى زيادة الطلب على الأورو، فتسعى السلطات النقدية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى

(1) رالف زيبرنيك، اثر الأورو على تجارة و ميزان مدفوعات الاقتصاديات العربية، في فارس بن جرادي اثر الأورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000، ص 76.
(2) ياسمين محمد فؤاد محمود، مرجع سابق، ص ص 142، 143.

الحصول عليه كمخزن للقيمة خاصة مع انخفاض تكلفة تسوية المعاملات
و اتصاف الأورو بالثبات و الاستقرار .

3-التحول إلى ربط العملة بالأورو من طرف بعض دول حوض البحر الأبيض
المتوسط مثل المغرب أو سلة من العملات تشمل على نسبة هامة من عملة
الأورو مثل الجزائر و المغرب يتطلب الاحتفاظ به وذلك للتدخل دفاعا عن
الربط.

هناك عدة بلدان مثل الصين و روسيا تدير سياسة سعر الصرف عن طريق
سلة من العملات يكون للدولار و الأورو أوزان مهمة فيها وان البنوك لابد أن
تحمل احتياطات من النقد الأجنبي لكي تكون قادرة على التأثير على سعر صرف
العملة الوطنية عن طريق التدخل في السوق بالإضافة إلى سعر الصرف هناك
التركيب الإقليمي للتجارة الخارجية حيث نجد أن بريطانيا تحمل تقريبا احتياطي
الأورو كما في الدولار.

ونظرا لاستقرار الاقتصاديات الأوروبية الداخلة في منطقة الأورو و المرونة
التي يتم التداول بها وكذلك المصلحة الدولية ساعدت الأورو على الدخول إلى
الاحتياطات المطلوبة للبنوك المركزية في العالم ،فقد أعلن البنك المركزي الصيني
أنه ينوي اعتماد الأورو بنسبة تصل إلى حوالي 30% من الاحتياطي العالمي
للبنوك المركزية، وأن أكثر من نصف البنوك العالمية غيرت احتياطاتها من الدولار
إلى الأورو ،وهناك دعوة من صندوق النقد الدولي للدول إلى ضرورة التنويع في
عملات احتياطاتها وتبني ما يسمى بسلة العملات فالاعتماد على الدولار وحده
يشكل خطورة حقيقية على هذه الدول خاصة وأن التوقعات خلال العشر سنوات
القادمة ستكون سيئة على الاقتصاد العالمي.(1)

(1) زهية خياري،مرجع سابق،ص 4.

المطلب الثالث: دور الأورو في مجال التبادلات التجارية الدولية

أدى ظهور الأورو إلى إحداث تغيير أساسي في هيكل الاقتصاد العالمي فلقد أصبحت منطقة الأورو هي المنطقة الرائدة في التجارة العالمية إذ بلغت مساهمتها في 1998 حوالي 28% من إجمالي التجارة مقابل 15% للولايات المتحدة و 6% لليابان في نفس الفترة. وهو ما يعني ارتفاع درجة تأثير تجارة أوروبا على التجارة العالمية ومن ثم ارتفاع درجة تأثير الأورو على العملات الرئيسية .

تعد دول الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة اقتصادية في العالم حيث بلغ نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي عام 2006 بنحو 14.6 تريليون دولار مقابل 13.2 تريليون دولار للولايات المتحدة لنفس العام.(1)

يمثل الدولار العملة الأساسية في التجارة الدولية حيث تتم أكثر من 50% من المعاملات التجارية به، و لقد أدى ظهور الأورو إلى انخفاض نسبة تسديد التجارة العالمية به، ويعود ذلك إلى أن التجارة بين دول السوق الأوروبية الواحدة لم تعد تحتسب ضمن بيانات التجارة العالمية، إلى أنه هناك عوامل تؤدي إلى إمكانية حدوث ارتفاع في نسبة التجارة العالمية التي يتم تسديدها بالأورو، منها ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين منطقة الأورو من ناحية، والعديد من الدول و المناطق العالمية من ناحية أخرى فما يقرب 50% من تجارة بريطانيا و سويسرا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط تتم مع منطقة الأورو كما أن 50% من واردات الصين تأتي من منطقة الأورو.(2)

(1) International Financial statistics, year book, 2007.
(2) صرامة عبد الوحيد، دور الأورو في التجارة العالمية في الأورو و اقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات، جامعة الاغواط الجزائر 2005، ص 66.

و لقد أدى الارتفاع السريع لسعر صرف الأورو مقابل الدولار بدءاً من عام 2003 إلى زيادة حصة من التجارة العالمية لمنطقة الأورو على المنافسة مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الأورو.

إن هذه الزيادة في صفقات التجارة الدولية بقي محدود بشكل جغرافي في البلدان التي لها روابط إقليمية بالمنطقة الأوروبية حيث أن دوره كعملة دولية يزيد ببطيء⁽¹⁾. و باعتبار أن الأورو سيشكل على الأرجح إجمالي حجم التعاملات التجارية التي تتم بعملات دول الإتحاد الأوروبي 27 دولة، فإن ذلك يعني أن أكثر من ثلث صادرات العالم سيتم تقويمها بالأورو كما يشير الجدول التالي .

جدول رقم (7)

تجارة السلع في دول أوروبا وفق المناطق و الإنتاج لسنوات 2002-2009 ب %

الواردات						الصادرات						السنوات
2009	2008	2007	2005	2003	2002	2009	2008	2007	2005	2003	2002	
												التجارة البنينة لدول أوروبا
69.4	68.1	69.6	70.1	71.9	62.1	72.2	72.8	73.5	73.3	73.8	61.7	داخل أوروبا
64.3	63.0	64.7	65.1	67.2	62.1	66.3	67.2	68.0	67.8	68.6	61.7	الإتحاد الأوروبي 27
5.1	5.1	4.9	5.0	4.8	5.2	5.9	5.7	5.5	5.8	5.2	5.6	خارج أوروبا
29.8	30.9	29.5	29.2	27.1	33.7	26.5	25.9	25.3	25.7	25.1	32.7	التجارة مع بقية العالم
1.9	2.0	1.9	1.8	1.7	2.0	1.5	1.5	1.4	1.3	1.2	2.1	أمريكا الشمالية
4.7	4.9	4.6	5.0	4.2	4.4	5.3	5.4	5.2	5.4	4.9	5.1	أمريكا اللاتينية
5.7	6.3	4.6	5.0	4.2	4.4	6.3	5.8	5.2	5.4	4.9	5.1	إفريقيا و الشرق الأوسط
13.2	12.5	12.7	12.3	11.8	11.3	8.5	7.6	7.5	7.5	7.5	7.8	آسيا منها:
1.7	1.8	1.9	2.2	2.5	2.6	1.1	1.1	1.1	1.1	1.5	1.7	اليابان
6.3	5.8	5.7	4.7	3.7	3.1	2.4	1.9	1.8	1.5	1.5	1.3	الصين
5161.5	6860.4	6060.8	4573.6	3461.5	2658.9	5016.0	6469.1	5772.2	4397.5	3386.5	2657.3	إجمالي العالم - مليار دولار

source: International Trade Statistics 2003,2008,2010 ,WTO,p206

www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010

من الجدول نستنتج تقلصت حاجة دول الإتحاد الأوروبي إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي حيث أن أكثر من 60% من تجارتها أصبحت تجارة محلية

Jacques de Larosiere. International Trade Statistics 2003,2008 , rate,2007 ,www.asmp.fr⁽¹⁾

و بالتالي تتخفف احتياطياتها من النقد الأجنبي، كما أن الصادرات مع بقية العالم قد انخفضت من 32.7% عام 2002 إلى 26.5% عام 2009 ونفس الشيء بالنسبة للواردات. وفي عام 2009 بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية صادرات و واردات دول منطقة الأورو مع العالم حوالي 10.1775 تريليون دولار، في حين بلغ حجم تجارة الولايات المتحدة الأمريكية نحو 2.661 تريليون و حجم تجارة اليابان حوالي 1.1327 تريليون دولار لنفس العام⁽¹⁾. وهذا يدل على أن الأورو قد حقق تقدما خارج الاتحاد النقدي نظرا لمساهمته بشكل كبير في الاقتصاد العالمي .

إن استخدام الأورو أدى إلى تقليص حاجة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للنقد الأجنبي في تسوية المعاملات التجارية ومع زيادة توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل 27 دولة فإن أكثر من ثلث تجارتهم الدولية تعتبر تجارة محلية مما خفض الحاجة إلى الاحتياطي بالعملة الصعبة من الدولار الأمريكي لمتطلبات التجارة الدولية⁽²⁾.

إن قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو و تصديرها على أساس قبول نفس العملة لتسوية ثمنها بدلا من الدولار أدى إلى زيادة الطلب على الأورو و خاصة من الدول التي يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول مثل الدول العربية و الأفريقية و غيرها. كما أن حاجة هذه الدول للأورو لتسديد وارداتها من الاتحاد الأوروبي تدفعها إلى تسعير صادراتها إليه بنفس العملة، وتكوين احتياطيات و الحصول على قروض بالأورو من أجل تسديد العجز في موازينها التجارية و الوفاء بالتزاماتها مما أثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية و يتبين هذا الأثر في مجال تجارة السلع الصناعية التي تحتل دول الاتحاد الأوروبي فيها مركز الصدارة على مستوى العالم⁽³⁾.

(1) International Trade Statistics 2003,2008 ,WTO,pp205-207

www.wto.org/english/res_e/statis_e/it

(2) صلاح الدين حسن السبسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة(الأورو)،مكتبة الأسرة،القااهرة2003،ص 35.

(3) زهية خياري،مرجع سابق،ص 4.

إن انطلاق الأورو بالنسبة للدول النامية مهم و يمكن أن يصبح أكثر بعدا في المستقبل حيث يكون الأورو بديل للإقراض بالدولار الأمريكي حيث يسمح بتقليل الأخطار الناتجة عن الإقراض.(1)

أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية بخصوص المواد الأولية فمن المتوقع أن يظل الدولار هو العملة المسيطرة عليها وهذا بسبب أن معظم هذه المواد الخام يتم تسعيرها بالدولار ،حيث أن تسعير هذه المواد لا يرتبط في الغالب بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض و الطلب العالميين إضافة إلى ذلك فإن تجارة هذه النوعية من السلع تسيطر عليه في الغالب الشركات الأمريكية و تستأثر بمعظم استثمارات و تجارة هذه السلع على المستوى الدولي و خاصة المرتبطة منها بالنفط.(2)

كذلك هناك إمكانية لزيادة استخدام الأورو كعملة دولية في معاملات التجارة الدولية من قبل دول أخرى نظرا لأن اقتصاديات المجموعة مجتمعة أقوى من اقتصاديات المجموعة بصورة منفردة،وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة في عملة الأورو من قبل الدول الأخرى وقد يحدث هذا في الأجل الطويل(3). وقد أجريت دراسات من قبل معهد البحوث الاقتصادية في ميونخ بألمانيا بأن الأورو سوف يؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة الطلب على الأورو كعملة دولية.

المطلب الرابع :دور الأورو في مجال الأسواق المالية و الاستثمارات

بظهور الأورو انضم إحدى عشرة سوقا إلى بعضهم البعض لتشكل سوقا واحدة للأوراق المالية الأوروبية إلا أنها لم تقم بالدور المناسب كما هو في الأسواق المالية

(1) Poul, R.Masson, The Growing Role of the Euro in Emerging Market Finance, Policy Research. Working Paper 4381, world bank November 2007, p 14.

(2) عزازي عمر، ودراسي مسعود، انعكاسات اتفاقية الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي الأول حول الأورو-فرص و تحديات، جامعة الاغواط، الجزائر 2005، ص 428.

(3) عزت ملوك القناوي، مرجع سابق، ص 122 .

في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتوجيه المدخرات و تخصيص رأس المال .كما أن النظام المصرفي في منطقة الأورو يمثل المصدر المفضل لتمويل الشركات.(1)

تعد أسواق السندات الحكومية المصدر الأساسي لتمويل الحكومات على المستوى المحلي و تمويل مجموع حكومات دول الاتحاد على المستوى المركزي و يلعب هذا السوق دورا أساسيا في تحقيق وظائف النظام المالي و تمثل هذه السندات أصولا مرجعية يمكن الاسترشاد بها عند تسعير أي أوراق مالية أخرى كما تعمل كضمانات إضافية في مختلف المعاملات المالية .(2)

و شهدت سوق السندات الحكومية بعد طرح الأورو تغييرا كبيرا حيث يركز المستثمرون بشكل أكبر على مخاطر الائتمان والسيولة كما تنوعت محافظ السندات على المستوى الدولي خاصة في دول الاتحاد الأوروبي الصغيرة كما دفع زيادة الوضع التنافسي للأسواق المال الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي على بدل الجهد لتحسين الديون غير المدفوعة و خلق إصدارات جديدة لجذب المستثمرين على السندات الدولية.

وأن الأورو يؤدي دورا هاما في المحافظ الاستثمارية و عملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية الوطنية بدلا من الدولار و بخصوص إصدار السندات الدولية نجد أن الدولار كان يحتل المرتبة الأولى إذ قدرت حصته عام 1996 ب 1.247 تريليون دولار تلتها بعد ذلك السندات بالين حيث بلغت 0.512 تريليون دولار ،وبعدها احتلت السندات بالمارك المرتبة الثالثة حيث بلغت 0.347 تريليون دولار، ثم تأتي بعد ذلك السندات بعملات أخرى بقيمة 0.115 تريليون دولار ،وإذا تم إضافة الإصدارات الأوروبية على إصدارات السندات بالمارك الألماني الأورو فإنها تبلغ حوالي 1.1812 تريليون دولار و بالتالي تحتل المرتبة الثانية بعد السندات المصدرة بالدولار⁽³⁾.وفي عام 2008 كان إجمالي السندات المصدرة بالأورو قد بلغت 11.4 تريليون دولار في نهاية الربع الأول من عام

(1) عبد العزيز الدخيل، الأورو و تأثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، في فارس بن جرادي، أثر الأورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي 2000، ص 97.

(2) رفعت محمد الصغير احمد محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة حلوان، 2006، ص 81.

(3) عزت ملوك الفناوي، مرجع سابق، ص 123.

2008 أي حوالي 50% من إجمالي السندات الدولية التي وصلت إلى 22.9 تريليون دولار مقابل 33.8% للدولار وذلك عكس ما كان عليه الحال في عام 2000 حيث شكلت سوق السندات الدولية بالأورو نحو 29.8% فقط مقابل 51.9% للدولار و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (8)

تطور سوق السندات الدولية
(القيمة بالمليار دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
بالدولار الأمريكي	4531.9	4905.3	5380.4	6299.4	7552.2	7722.1
بالأورو	4824.7	6209.1	6306.2	8301.7	10525.8	11429.3
بالين الياباني	487.7	530.1	471.7	486.9	577.7	668.5
بالإسترليني	776.3	980.2	1063.2	1449.1	1708.5	1723.4
الدولار الكندي	79.3	112.4	146.9	177.9	266.2	265.0
كرونة السويدية	15.8	20.9	23.2	34.2	46.7	50.8
فرنك سويسري	195.6	227.9	208.6	253.7	301.7	343.2
أخرى	206.2	2850	354.5	454.4	609.5	648.7
الإجمالي	11123.3	13271.3	13952.4	17557.4	21599.4	22862.5

المصدر: عبد الفتاح الجبالي: الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد المصري مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية كراسات إستراتيجية السنة 18، العدد 193 نوفمبر 2009، ص 27 .

ويرجع تفوق الأورو في إصدار السندات العالمية إلى الصناديق الأوروبية للمعاشات التعاقدية و صناديق التأمين بالنسبة لأنواع الجديدة من السندات بما في ذلك الإصدارات الجديدة من الشركات الأوروبية وقد أنشأت العديد من شركات توظيف الأصول صناديق مخصصة لسندات الشركات المصدرة بالأورو⁽¹⁾.

⁽¹⁾ عزت ملوك القناوي، مرجع سابق، ص 43.

وفي الوقت الحاضر تعتبر أسواق المال و السندات متكاملة تماما في منطقة الأورو وهو ما يشير إلى تخفيض تكاليف رأس المال لكبار المقترضين من الشركات ،ولكن بقي القطاع البنكي الخدماتي مقيما بالحدود الوطنية القائمة وهذا يعني بقاء المنتجات المنزلية و المنتجات الأصغر بعيدة عن الأثر المالي للأورو إلا أن سيولة الأورو في أسواق المال دون سيولة العملات التي استبدلت به⁽¹⁾.

و قد أدى تكامل أسواق السندات إلى العديد من المكاسب أهمها: (2)

1- إن الحكومات يمكن أن تخفض من تكاليف خدمة ديونها من خلال التنويع الناتج عن التكامل و انخفاض تكلفة المعاملات .

2- يسهل على المستثمرين القيام بعملية التنويع الجغرافي لمحافظهم المالية من السندات في حالة تكامل سوق السندات الحكومية و الذي يعمل على تخفيض العوائد المطلوبة من قبل المستثمرين و بالتالي تخفيض مدفوعات الفائدة التي تدفعها الحكومات .

3- تعمل الحكومة على تحسين سيولة السندات غير المدفوعة لديها و بالتالي يطلب المستثمرون علاوة بسيولة أقل مما تم تخفيضه من تكاليف خدمة الدين.

و فيما يخص سوق الأسهم فقد أدت عملية اندماج أسواق الأسهم في أوروبا إلى الحد من تقلبات سعر صرف و تقارب أسعار الفائدة مزيد من الاندماج في إصدار و التعامل في الأسهم الأوروبية و إصدار الأسهم الدولية بالأورو و مزيد من اندماج أسواق الأسهم في أوروبا.

و من نتائج ذلك الزيادة الكبيرة في الشركات الدولية التي تقوم بالتعامل بالأورو من 14% عام 1998 إلى 26% عام 2000 من إجمالي التعاملات ،كما تم في عام 2000 عملية اندماج بين الأسواق المالية في كل من أمستردام و بروكسل

(1) غريد تابيليني، الأورو كأساس، ترجمة حارثة يوسف، بروجاكت سانديت، 2005 www.project-syndicate.org
(2) رفعت محمد الصغير أحمد محمد، مرجع سابق، ص 81.

و باريس و كونت ما يعرف ب Euronext و انضمت إليها في عام 2001 بورصتا البرتغال و لشبونة و بورتا، بالإضافة إلى شركة تبادل المشتقات المالية في لندن، و يترتب على هذا الاندماج تنشيط التعامل في أسهم الشركات الأوروبية للمستثمرين من داخل و خارج أوروبا، و على الرغم من التوسع الكبير إلا أن سوق المال الأوروبية مازالت صغيرة الحجم بالمقارنة بالولايات المتحدة و تعتبر أهم معوقات الاندماج الكامل ارتفاع تكلفة المبادلات، و الاختلاف الكبير في النظم و القوانين و الهياكل الضريبية.⁽¹⁾

و على مدار العامين الماضيين و أسواق الأسهم الأوروبية في أداء أفضل من الأسواق الأمريكية و ارتفع المؤشر Eurostoxx بنسبة 60% ، بين نهاية عام 2005 و 2007 ، في حين أن مؤشر "ستاندر انديورز" ب 16% خلال الفترة نفسها هي ذات طابع أيضا لارتفاع الأورو حتى 2007.⁽²⁾

المطلب الخامس: دور الأورو في صندوق النقد الدولي:

كان للاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي آثار مهمة على عمل و تدابير صندوق النقد الدولي، خاصة على الطريقة التي عمل بها الصندوق في مراقبته المنتظمة للسياسات و التطورات الاقتصادية في الدول الأعضاء لمنطقة الأورو.

1- عضوية دول الأورو في صندوق النقد الدولي:

كانت الدول الاثني عشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي أعضاء في صندوق النقد الدولي فقد حافظت كل دولة على حصتها، خلال المراجعة الحادي عشر للحصص، حيث كانت حصص الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي كما يوضحه الجدول التالي :

⁽¹⁾ ياسمين محمد فؤاد محمود، مرجع سابق، ص 126.

⁽²⁾ Orlivier Bizimana, The Euro /Dollar exchange rate and The Fundamentals, how to explain, Economic research. www.credit-agricole.com.

الجدول رقم (9)

نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي من وحدات السحب

مليار و س خ*

الخاصة سنة 1998

الدول	الحصص طبقا للمراجعة الحادي عشر	الدولة	الحصص طبقا لمراجعة الحادي عشر
بلجيكا	4605.5	ايطاليا	7055.5
أسبانيا	3048.9	البرتغال	867.4
ألمانيا	13008.2	فلندا	1263.8
فرنسا	10738.5	النمسا	1872.4
لكسمبورغ	279.1	هولندا	5162.4
ايرلندا	838.4	و.م.أ**	37149.3

المصدر: مراد آيت محمد: علاقة العملة الأوروبية الموحدة بنظام النقد الدولي في ظل العولمة

الاقتصادية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2003، ص 145

إن مجمل ما تمتلكه الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من وحدات السحب الخاصة يقدر بـ 48740.1 مليون وحدة سحب خاصة مقابل 37149.3 من وحدات السحب الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية و بذلك فإن منطقة الأورو تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عدد الأصوات و الحصص والتي باجتماعها تشكل كتلة اقتصادية ضخمة تجبر إدارة الصندوق على التعامل معها بصفة خاصة، حيث تسعى دول منطقة الأورو إلى توحيد موقفها داخل الصندوق بما يخدم اقتصاديتها بعيدا عن هيمنة الولايات المتحدة.

وتمثل دول الإتحاد الأوروبي 30% من الحصص النسبية حيث تمثل منطقة الأورو لوحدها نسبة 23% و العشر دول التي دخلت في الاتحاد الأوروبي في

* وحدة حقوق السحب الخاصة.
** الولايات المتحدة الأمريكية.

2004 تمثل نسبة إضافية تقدر ب 2%، إذا فوزن الاتحاد الأوروبي في مؤسسات "بريتن وودز" ثقيلًا غير أن الواقع لا يتفق مع ذلك لوجود تشتت في أصواتها⁽¹⁾.

2- رقابة صندوق النقد الدولي لنظام الأورو:

إن صندوق النقد الدولي مكلف بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية إنشائه بأن يراقب النظام النقدي الدولي، وبأن يمارس لهذا الغرض رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء و تمثل المشاورات المنتظمة مع هذه البلدان و المعروفة بمشاورات المادة الرابعة الأداة الرئيسية لرقابة الصندوق و تضاف إلى هذه المشاورات تدابير رقابة دورية متعددة الأطراف⁽²⁾.

ورغم كون الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي يمثل تغييرا رئيسيا بالنسبة لنظام النقد العالمي، فقد نشأ تدريجيا مانحا صندوق النقد الدولي الوقت اللازم لتطويع إجراءاته لتناسب الوضع الجديد، وقد ضل المجلس التنفيذي للصندوق يجتمع بصورة منتظمة لبحث مسار الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي ككل و صارت المسائل المرتبطة بالاتحاد جلية بصورة واضحة في مشاورات المادة الرابعة مع البلدان فرادى⁽³⁾.

كذلك فإنه منذ توقيع معاهدة "ماستريخت" في 1992 تضاعفت الاتصالات بين موظفي الصندوق و مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ أن هذه الأخيرة بسطت رقابتها على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء و لقيت معايير التقارب التي حددتها المعاهدة دورا متزايدا في إعداد السلطات الوطنية للسياسات كما برزت

(1) قحايرية آمال، مرجع سابق، ص 261.

(2) مراد ايت محمد، علاقة العملة الأوروبية الموحدة بنظام النقد الدولي في ظل العولمة الاقتصادية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2002\2003، ص 146.

(3) بلحسن فيصل، فوترة التعاملات الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص 132.

القضايا الخاصة بالاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة في ممارسة الرقابة العالمية للصندوق⁽¹⁾.

كما أن المناقشات المنتظمة وبصورة منفردة مع كل دولة من الدول الأعضاء في نظام الأورو عنصرًا هامًا من عناصر رقابة الصندوق بالإضافة إلى الرقابة على المستوى الإقليمي أي على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل. ولكن المناقشات مع البنك المركزي تعد تكملة لمناقشات الصندوق مع السلطات الوطنية، وينطبق نفس القول مع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لسلطاته فيما يتعلق بالأمر المتصلة بنظام صرف الأورو⁽²⁾.

وتتمثل ميزة الاتحاد النقدي الأوروبي في نقل سلطة سعر الصرف من الدول الأعضاء إلى هيئات فوق وطنية رغم كون السياسات المالية و الهيكلية ستظل تابعة إلى حد كبير بالسلطات الوطنية، ونتيجة لذلك كان من الضروري إجراء رقابة الصندوق في وقت واحد على كل من المستوى الوطني و فوق الوطني مع المراقبة للنتائج المتغيرة لكل من التأثير المشترك للسياسات المحددة وطنيا بالنسبة للسياسات النقدية و سياسة أسعار الصرف على صعيد المنطقة و بالعكس للسياسات النقدية على صعيد المنطقة بالنسبة لمتطلبات السياسة الوطنية⁽³⁾. وهذا يعني أنه في إطار عملية الرقابة وفقا للمادة الرابعة فإن المناقشات على مستوى منطقة الأورو تركزت على السياسات النقدية و سياسات أسعار الصرف كما واجهت منطقة الأورو عدد من التحديات مثل ضمان عمل سياستها بسلامة و في التصدي للأسباب الجوهرية لبطالتها المرتفعة مقارنة بالولايات المتحدة، و صندوق النقد الدولي التزم بأن أدى مسؤوليته الإشرافية بصورة ساعد المشاركين في الاتحاد و مؤسساته في إنجاح الاتحاد و بصفة أعم المساعدة على تحقيق آمال و أمانى المجتمع الدولي.

(1) مايكل س ديبلر، تأثير الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي على رقابة الصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، العدد

04، ديسمبر 1998، ص 2.

(2) مايكل س ديبلر، نفس المرجع، ص 2.

(3) مراد آيت محمد، مرجع سابق، ص 147.

3-إعادة تركيب وحدة حقوق السحب الخاصة

عكف صندوق النقد الدولي منذ إنشائه لوحدة السحب الخاصة و مازال على إعطائها صفة الدولية وزيادة فعاليتها في نظام النقدي الدولي، ورغم ما أريد لوحدة السحب الخاصة من دور مهم في عمل نظام صندوق النقد الدولي فلم يكن بالإمكان إحلالها محل العملات الرئيسية رغم ما عرفته وحدات السحب الخاصة من تعديلات

وقد عرفت وحدات السحب الخاصة تعديدا جديدا بظهور الأورو إذ أن من بين عملات الدول الأعضاء في منطقة الأورو توجد عملتين ضمن خمس عملات المشكلة لوحدة السحب الخاصة، و الجدول التالي يبين التركيبة الجديدة لوحدة السحب الخاصة .

جدول رقم(10)

السلة الجديدة لوحدة السحب الخاص من سنة 1997-2010

العملة	2001	%	2005	%	2006	%	2010	%
الدولار	0.577	44.3	1.94	40.37	1.64	42.01	0.63	44
الأورو	0.466	30.4	1.208	35.28	1.142	35.92	41.	34
الين		14	168.039	12.5	178.815	10.29	18.4	11
الجنبيه الإسترليني	0.0984	11.3	0.83	11.85	0.766	11.78	0.0903	11

sources: 1- Johon willimson; Understanding Special Drawing Rights SDR
;Peterson Institute for International Economics, Number.PB 09-11Policy Brief
Washington.jun 2009,p4.www.piie.com 14/08/2009

2-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،تقرير عن حافطة استثمارات الصندوق لعام 2002،الدورة 78روما
2002.

3- صندوق النقد العربي،التقرير السنوي 2006،ص 44.

شهد الدولار تراجعاً مستمراً في قيمته حيث فقد ما يزيد عن 40% من قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى ونتيجة لذلك انخفض الدولار في سلة حقوق السحب الخاصة و يعكس هذا التغير تراجعاً مهماً في دور الدولار كما يوضح اقتراب الأورو من الدولار من حيث الأهمية على المستوى العالمي.

إن تركيبة السلة تراجع كل خمس سنوات و هذا لضمان أن تعكس الأهمية النسبية للعملات في تجارة العالم و النظم المالية و في آخر مراجعة نوفمبر 2005 روجت أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة مستندة على قيمة صادرات السلع و الخدمات و كمية الاحتياطيات هذه التغيرات نافذة إلى غاية 2010⁽¹⁾.

إن انطلاق الأورو هو تصحيح للاختلال في وضع النظام النقدي الدولي الذي سيطر فيه التعامل بالدولار الأمريكي، لذلك فمن الآثار المهمة التي يمكن أن تنجم عن التعامل بالأورو كعملة دولية جديدة هو التحول من الدولار الذي سيطر على النظام النقدي الدولي ليصبح نظام ثنائي العملة بعدما كان نظاماً أحادي العملة سيطر من خلاله الدولار الأمريكي ولمدة تقارب النصف قرن من الزمن .

وكذلك الأزمات النقدية و المالية التي عرفها العالم و التي كان وراء البعض منها الدولار الأمريكي، فتتأثر عملات العديد من البلدان فانخفضت قيمتها مما أدى إلى ظهور العديد من الدعوات بضرورة تعديل النظام النقدي الدولي الناتج عن اتفاقية " بريتن وودز".

فالآثر الذي يحدثه الأورو بإنهاء سيطرة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية العالمية و تعاملات الدول التجارية ينتج عن المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها دول منطقة الأورو على الصعيد العالمي.

⁽¹⁾ International Monetary Fund Factsheet ,February 2009. www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm.03/08/2009.

شكل الدولار سنة 2007 حوالي 80% من حجم التعاملات اليومية في السوق العالمي للصرف الأجنبي و الذي وصل إلى 3.2 تريليون دولار يوميا و الباقي يتم بالأورو و بدرجات أقل بعملات أخرى، فالدولار هو عملة أكبر احتياطي في العالم يدعمه سوق ضخم للائتمان قصير الأجل في العالم و حجم ضخم لأدوات الدين الأمريكي و بالتالي فإن هذه المزايا تبقى الدولار كعملة احتياطي .

وبالرغم من الإيجابيات التي حققها الأورو بالنسبة للأسواق الأوروبية و على المستوى الدولي إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه الأورو وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي و أهمها (1):

1-تضم هذه العملة دولا ذات اختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم الاقتصاد و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية السائدة ، و باعتبار أن المصرف المركزي الأوروبي مسئول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو و أن قراراته ملزمة لجميع الأطراف إلا أن هذا البنك سوف يعمل على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة و بالتالي فإن قراراته تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا ما قد يضعف من قوة الأورو على المستوى الدولي وهو من أسباب انخفاض قيمة الأورو بما يقرب 20% في السنة الأولى من صدوره عام 1999 (2) .

2- تميز الدولار عن الأورو في الثقل السياسي و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل في قضايا الدول و سياساتها و التدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة و يسهم في نشره بقوة في جميع أنحاء العالم ، وهذا ما لوحظ في أحداث 11 سبتمبر التي لم تؤثر في قيمة الدولار رغم ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي و ذلك بسبب اتخاذ

(1) نزار قنوع و آخرون، صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29 العدد 2، سوريا، 2007، ص ص 124، 125 .
(2) أفندي نزيير، الأورو ما بين الانطلاق و التعثر، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مصر، 1999، ص ص 68-79 .

الولايات المتحدة إجراءات مالية و نقدية معتمدة على المكانة الدولية التي يحتلها الدولار وهذا يشكل تحدياً للأورو .

3- ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة و ازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي و التي تسعى إلى الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية القومية لكل دولة منه.

4- أن يحقق الأورو نوع من الاستقرار لأن الثقة المكتسبة من قبل التجار و المستثمرين تأتي من استقرار العملة حتى لا تكون عرضة للمضاربات والتقلبات .

5- السياسة الأمريكية المتغيرة في موضوع الضرائب و الفائدة حيث أن تخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي ، وبالتالي زيادة معدل النمو مما يشكل دعماً للدولار الأمريكي مقابل الأورو.

6- القدرة على الاستمرار في النمو المتزايد إضافة إلى ازدياد الإنتاجية فارتفاع معدلات النمو في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا أدى إلى زيادة الضغوط على الأسعار في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي .

إن صدور الأورو و تعميم تداوله في أسواق 17 دولة زاد من منافسة الأورو للدولار وقلل من دوره الدولي و ذلك بسبب مجموعة من المقومات الاقتصادية أهمها:

- 1- قدرة كل طرف على التحكم في معدلات التضخم و في هذا استطاعت منطقة الأورو أن تخفض التضخم إلى -1% في جوان 2009 وهو أقل معدل منذ صدور الأورو⁽¹⁾.
- 2- قدرة كل طرف على النمو الاقتصادي (من المتوقع تفوق معدل النمو في منطقة الأورو).
- 3- قدرة كل طرف على تحقيق السيولة ومن هذا الجانب من المتوقع أن تتفوق السوق الأمريكية على نظيرتها في منطقة الأورو لأن حجم السوق الأمريكي ضعف ما هو عليه في منطقة الأورو.
- 4- قدرة كل طرف على تحقيق الاستقرار فالدولار يصدر عن سلطة سياسية واحدة عكس الأورو الذي يصدر من عدة سلطات .

⁽¹⁾ BNP.Corporate et Investment Banking: Zoon Euro l inflation Negative .www.economic research. bnp.paribas.com.03/09/2009

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من هذا الفصل أن الأورو أدى إلى تعزيز مكانة الدول الأوروبية الأعضاء فيه على مستوى الاقتصاد الدولي حيث أصبحت الكتلة التجارية الأولى في العالم و الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أصبحت تمثل بعد توحيد أسواقها المالية ثاني أكبر سوق مالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

احتل الأورو مكانة بارزة بين العملات الدولية فقد استطاع أن يزيد من نسب احتياطياته من النقد الأجنبي من 17.9% عام 1999 إلى 28.8% عام 2007 و هذا نتيجة الخصائص التي يتمتع بها الأورو من خلال سياسات البنك المركزي الأوروبي.

مما سبق يتضح أن هناك اختلافات هيكلية و دورية في الاتحاد الأوروبي تعتبر محددة .وأن حركة الأجور غير مرنة بالإضافة إلى اختلافات تتعلق بالعوامل الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الدينية و اللغوية لمنطقة الأورو و التي من شأنها أن تؤدي إلى فقدان الإتحاد الأوروبي لشرط منطقة العملة المثلى و هذا ما يشكل مخاوف بالنسبة لمستقبل العملة إذا لم تعطى أهمية لهذه العوامل.

و بالرغم من الإيجابيات التي حققها الأورو في دوره في المعاملات الدولية وعلى مستوى الأسواق الأوروبية إلا أن هناك مجموعة من التحديات تواجهه مثل اختلاف حجم الاقتصاد و الثقل العسكري للولايات المتحدة و استقرار العملة و القدرة على الاستمرار في النمو و غيرها.

الفصل الثالث

تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية و الدينار الجزائري

الفصل الثالث

تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية و الدينار الجزائري

تمهيد:

يتم في هذا الفصل دراسة تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية ومقابل الدينار الجزائري من خلال مبحثين و هما:

المبحث الأول: تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية.

و يتناول هذا المبحث تطورات أسعار صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني و الجنيه الإسترليني وأسباب انخفاضه أو ارتفاعه أمام هذه العملات وكذا الآثار الاقتصادية الناتجة عن الأورو على كل من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة و اليابان و بريطانيا.

المبحث الثاني: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و أثره على احتياطات الصرف الجزائرية.

يتناول هذا المبحث تطور أسعار صرف الأورو و الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري ثم تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر و أثر الأورو على كل من الدينار الجزائري و الاحتياطات المصرفية الجزائرية.

المبحث الأول: تطور أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية

تتضمن أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف عوامل اقتصادية مثل النمو الاقتصادي و أسعار الفائدة و التضخم و عوامل سياسية و كذلك عوامل نفسية تتعلق بالعمليات الكبيرة التي يقوم بها المضاربون في السوق المالية، بالإضافة إلى تأثير أسعار العملات بحركة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي سواء كانت سلبية أم

ايجابية، و التي قد تحدث بنفس الاتجاه فارتفاع معدل النمو الاقتصادي و زيادة أسعار الفائدة واستقرار الظروف السياسية و توقعات المستثمرين المتفائلة اتجاه العملة تشكل كلها عوامل داعمة لرفع سعر العملة في سوق الصرف الأجنبي ، ويرى البعض أن العامل السياسي يأتي في المرتبة الأولى في التأثير على قيمة العملة الوطنية ، لذلك فالأجنبي يصبح غير مستعد للاستثمار في بلد ترتفع فيه درجة المخاطرة السياسية، و أن العلاقة بين الحساب الجاري و العملة إن كانت موجودة فعلا فهي علاقة ضعيفة إذ وجد أن ميزان حساب جاري في بعض البلدان ايجابي و تميل عملاتها نحو الانخفاض و العكس صحيح، وحتى سعر الفائدة على سعر العملة فإن التاريخ النقدي لا يعطي دلالة قوية حول أثره. و في واقع الحال لا يكون تأثير أي عامل من العوامل أعلاه منفصلا عن باقي العوامل الأخرى إنما تتداخل بصورة متشابكة و شديدة التعقيد لتعطينا السعر التوازني لكل عملة من العملات الأجنبية ، وهذه الآلية تقع خارج إطار الدراسة.

المطلب الأول: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي:

شهدت أسعار صرف الأورو تقلبات أمام الدولار منذ صدوره في جانفي 1999 حيث لم يستطع الأورو منافسة الدولار الأمريكي خلال الفترة الأولى من بداية التعامل به، و سبب ذلك يرجع إلى قوة الاقتصاد الأمريكي إضافة إلى كثرة تعاملاته التجارية مع بقية دول العالم .

وبداية من الشهور الأولى من عام 2003 بدأ الأورو في التقدم أمام الدولار و يوضح الجدول أدناه تطور سعر صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 1999-2010، و الذي يظهر أن قيمة الأورو كانت تتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض مقابل الدولار حيث سجلت أقل قيمة له في شهر جوان 2001 ب 0.8725 دولار و أكبر قيمة له في جوان 2008 ب 1.5622 دولار و بعدها استمر

الأورو في الانخفاض ليسجل في أوت 2010 ما قيمته 1.268 و ذلك نتيجة التراجع الاقتصادي في منطقة الأورو و ما ينشأ ذلك من توقعات سلبية في الأسواق.

جدول رقم (11)

تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية

السنة	الدولار الأمريكي	الين الياباني	الجنيه الإسترليني
1999			
مارس	1.2116	130.75	0.671
جوان	1.0569	127.70	0.650
سبتمبر	1.0486	118.73	0.626
ديسمبر	1.0380	108.42	0.612
2000			
مارس	0.9865	105.50	0.610
جوان	0.9332	99.55	0.629
سبتمبر	0.9052	97.43	0.607
ديسمبر	0.8683	95.30	0.613
2001			
مارس	0.9232	109.06	0.629
جوان	0.8725	106.93	0.608
سبتمبر	0.8903	108.27	0.622
ديسمبر	0.8959	110.45	0.620
2002			
مارس	0.8766	116.07	0.615
جوان	0.9188	116.46	0.644
سبتمبر	0.9838	117.25	0.630
ديسمبر	0.9994	122.42	0.642
2003			
مارس	1.0371	127.59	0.682
جوان	1.1372	134.74	0.700
سبتمبر	1.1248	132.14	0.696
ديسمبر	1.1890	129.45	0.701
2004			
مارس	1.2497	133.97	0.671
جوان	1.2046	132.20	0.664
سبتمبر	1.220	134.38	0.684
ديسمبر	1.2977	137.11	0.695

			2005
0.692	137.01	1.3113	مارس
0.668	135.4234	1.2594	جوان
0.677	135.60	1.2199	سبتمبر
0.679	139.41	1.1884	ديسمبر
			2006
0.689	140.51	1.2023	مارس
0.686	143.81	1.2582	جوان
0.675	148.09	1.2743	سبتمبر
0.672	151.72	1.2887	ديسمبر
			2007
0.680	156.43	1.3106	مارس
0.674	162.89	1.3481	جوان
0.688	161.90	1.3738	سبتمبر
0.720	163.83	1.4486	ديسمبر
			2008
0.795	157.80	1.4516	مارس
0.791	163.35	1.5622	جوان
0.799	161.83	1.5050	سبتمبر
0.904	126.71	1.3180	ديسمبر
			2009
0.919	122.04	1.3029	مارس
0.89756	130.25	1.319	ابريل
8567.	135.51	1.4134	جوان
0.86092	135.33	1.41138	أوت
			2010
0.8175	108.79	1.2271	جوان
0.8248	107.07	1.2680	أوت
0.8686	111.87	1.3857	أكتوبر

Source:1- European Central bank :exchange rates average against the euro. www.ecb.europa.eu
.03/08/2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

3-ESB Banque de France .www.bank de France.fr.4/11/2010

1- أسباب انخفاض سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في بداية التعامل به

يرجع انخفاض سعر صرف الأورو مقابل الدولار في بداية مرحلة التعامل به في الفترة 1999-2002 إلى الأسباب التالية:⁽¹⁾

1-1- اقترن النمو الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية بضعف النشاط الاقتصادي في أوروبا مما دفع الأورو إلى الانخفاض في مواجهة الدولار الأمريكي، حيث انخفض سعر صرف الأورو خلال الثلاث الشهور الأولى من إصداره بنسبة 6.9% و عند مقارنة معدلات النمو الاقتصادي عام 96-1998 بينهما نجد أنه بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 3.6% وظل عند مستواه السابق خلال عام 96-1997 نظرا للدور الهام الذي لعبه انتعاش الطلب المحلي في تحجيم الأثر السلبي لنقص قيمة الصادرات الأمريكية الذي يرجع سببه أساسا إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الين الياباني، وفي المقابل يلاحظ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول الاتحاد الأوروبي مثلا في إيطاليا و ألمانيا بلغ على التوالي 1.7%، 2.9%، عام 96-1998 وانخفض إلى 1%، 1.7% عام 97-1998 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى استمرار ارتباط نمو الجزء الشرقي وزيادة ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من ماي 1998 و ما صاحبها من تراجع في معدل الاستهلاك الخاص، وكذلك تطبيق السياسات المالية التقليدية للوصول بنسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي بما يتفق مع متطلبات اتفاقية "ماستريخت".

1-2- ما أدت إليه الحرب في البلقان من الشعور بالخوف من الاستثمار في الأورو، مما دفع المتداولين إلى بيع الأورو إزاء العملات الرئيسية و كان الدولار المستفيد الأكبر و سجل ارتفاع للطلب عليه في الأسواق الأوروبية كما أفسدت هذه الحرب الخفض المفاجئ في أسعار الفائدة لدول منطقة الأورو.

⁽¹⁾ بنك مصر، العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) النشأة و مراحل التطبيق، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الدولي و المصري، النشرة الاقتصادية، العدد 7 عام 1999، ص 47.

1-3- ظهور بواذر الانتعاش الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا و بداية خروجها من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها جعل المستثمرين يتجمعون للاستثمار مرة أخرى هناك بعيد عن منطقة الأورو.

1-4- وجود اختلاف في تكاليف العمل بين دول منطقة الأورو وعدم مرونة سوق العمل فيها إلى انتشار المخاوف بين المتعاملين بالأورو في مدى قدرته على أن يكون عملة لتخزين الثروة، و تعتبر ألمانيا أساس هذه المخاوف لأنها من أعلى الدول في المنطقة من حيث أسعار العمل ومدى كثافة الامتيازات التي تمنحها للعمال.

1-5- الاختلاف الواضح في معدلات النمو الاقتصادي بين دول منطقة الأورو الذي أدى إلى القلق من احتمال وجود انقسامات سياسية في المستقبل بينها حيث تشكل كل من فرنسا وألمانيا و إيطاليا و هولندا وأسبانيا حوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة و بقية دول المنطقة حوالي 10%.(1)

1-6- عدم قدرة منطقة الأورو على جذب الاستثمارات التي شرعت في النزوح إلى السوق الأمريكية بسبب ميول المستثمرين بالانجذاب و التفضيل للأسواق المال الأمريكية بدلا من منطقة الأورو، حيث حذر البنك المركزي الأوروبي من تنامي حجم التدفقات الاستثمارية النازحة خارج حدود بلدان منطقة الأورو خلال الربع الأول من عام 2001.(2)

1-7- الأوضاع السياسية و الاجتماعية الخاصة و المتناقضة التي تسود الاتحاد الأوروبي فالأنظمة السياسية المختلفة و الحكومات المتضاربة في مواقفها وسياستها تجعل المستثمرين غير متفائلين بمستقبل الأورو.(3) كذلك ظهور تضارب في المصالح داخل منطقة الأورو حول كيفية صياغة السياسة النقدية

(1) بنك مصر، العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، مرجع سابق، ص 48.

(2) إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 82.

(3) جموح سهيلة، مرجع سابق، ص ص 125-126.

الجديدة لدول منطقة الأورو ، ونتيجة ذلك تم تخفيض أسعار الفائدة خلال أبريل 1999 من 2.5% إلى 0.5%.

8-1- ضعف المنافسة داخل الأسواق الأوروبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث شهد قطاع الاقتصاد الجديد (قطاع التكنولوجيات) تطورا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية مما أحدث إضافة لنموها الاقتصادي العام ففي سنة 2000 هناك 75% من شركات التكنولوجيات حققت قيمة سوقية ب 5.6 ألف مليار دولار⁽¹⁾.

2- أسباب ارتفاع أسعار صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي:

يمكن تفسير قوة الدولار الأمريكي أمام الأورو خلال الفترة 1999-2001 لتفوق الاقتصاد الأمريكي على نظيره الأوروبي، و على الرغم من استمرار هذا التفوق في الأداء الاقتصادي فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي أمام الأورو ، و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي تفسر قوة الأورو أمام الدولار و قد تدفعه إلى مزيد من الارتفاع مستقبلا ، و التي تتبع أساسا من زيادة حدة بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة لعل أهمها ما يلي:⁽²⁾

2-1- تزايد العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي بلغ حوالي 812 مليار دولار عام 2006 مقارنة بحوالي 385 مليار دولار عام 2001، و الذي صاحب بارتفاع هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 6.2% عام 2006 مقارنة ب 3.8% عام 2001.⁽³⁾ حيث يعد كل من العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية و الدين الأمريكي الكبير أحد أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار بما يساوي 35% من قيمته في مواجهة العملات الأخرى منذ عام 2002

(1) جموح سهيلة، مرجع سابق، ص 126.

(2) البنك الأهلي المصري، انخفاض سعر صرف الدولار على المستوى العالمي، النشرة الاقتصادية العدد 13، القاهرة سنة 2003، ص 7.

(3) البنك الأهلي المصري، تراجع سعر صرف الدولار، الأسباب و التداعيات، النشرة الاقتصادية، المجلد 60، العدد 4، القاهرة 2007، ص 5.

،و يعد ذلك مؤشرا على تزايد احتمال انخفاض كبير في الدولار مما قد يؤدي إلى خلل في الاقتصاد الدولي ضعف نموه و عدم الاستقرار في أسواق رأس المال الدولية و انكماش في الطلب على الواردات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و إلى خسائر مالية لعدد كبير من الدول النامية التي تحتفظ باحتياطيات نقدية كبيرة في صورة أصول مقومة بالدولار.

2-2- تلعب البنوك المركزية الآسيوية دورا أساسيا في تمويل العجز في الحساب الجاري الأمريكي نظرا لأن الاقتصاديات الآسيوية تسعى إلى الحفاظ على مستوى منخفض لقيمة عملاتها في مقابل الدولار الأمريكي من خلال تدخلها في أسواق الصرف العالمية ،حيث تقوم البنوك المركزية في معظم الدول الآسيوية خاصة في اليابان بعمليات شراء الدولار ببيع عملتها بدون إعطاء أهمية كبيرة للعائد على تلك السندات ،كما تستخدم الصين احتياطياتها من النقد الأجنبي في شراء الدولار لهدف إبقاء الين منخفضة في مواجهته حتى يمكنها مواصلة التصدير إلى السوق الأمريكي إلا أن هذا التدخل من قبل الحكومات الآسيوية في أسواق الصرف العالمية للضغط على قيمة عملتها يؤدي إلى وقوع الجزء الأكبر من عبء خفض عجز الميزان التجاري الأمريكي على عاتق الاتحاد الأوروبي من خلال خفض القدرات التنافسية للصادرات الأوروبية ،بما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة ،و تؤكد الأمر من خلال 16 دراسة مختلفة قام بها البنك المركزي الأوروبي حول القيمة الحقيقية للأورو ، و أغلبها حددت تلك القيمة بنحو 1.2\1.1 دولار⁽¹⁾. وعلى ذلك فإنه يتم تمويل نسبة هامة من قيمة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي بواسطة هيئات رسمية أجنبية مثل البنوك المركزية للدول الأجنبية، و التي تمثل المصدر الرسمي لتمويل عجز الحساب الجاري الأمريكي . وأوضحت بيانات فيدرالية أمريكية في 10 ديسمبر

(1) البنك الأهلي المصري، أسواق الصرف العالمية... رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، النشرة الاقتصادية، العدد 11 سنة 2004، ص ص 43-40 .

2003 قيام البنوك المركزية العالمية بشراء 8 مليار دولار أمريكي ليرتفع بذلك إجمالي ما تمتلكه البنوك إلى 1.04 تريليون دولار أمريكي⁽¹⁾.

2-3- انخفاض التدفقات الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة من نحو 288 مليار دولار عام 2000 إلى 232.83 مليار دولار عام 2007⁽²⁾. ويرجع بصفة خاصة إلى عدم رغبة المستثمر الأوروبي في توجيه الاستثمارات اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

2-4- تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على الدين الخارجي .

2-5- تزايد تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى أسواق السندات الأوروبية بعد أن أصبحت أكثر جاذبية-أكثر ربحية- من نظيرتها الأمريكية كما يعد انخفاض العائد على الاستثمار في الولايات المتحدة من أهم الأسباب التي تحول دون جذب الاقتصاد الأمريكي للاستثمارات الأجنبية الخاصة، وقد عملت الولايات المتحدة على رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى 5.5% مع نهاية عام 2006 بهدف جذب الاستثمارات وخفض الضغوط التضخمية⁽³⁾. وقد عمل البنك المركزي الأمريكي على خفض أسعار الفائدة على الدولار في النصف الثاني من عام 2007 مرة أخرى، و يرجع ذلك إلى أزمة السوق العقاري التي شهدت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و ترتب عليها تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام جميع العملات العالمية و على رأسها الأورو. وقد تسببت هذه الأزمة في خسائر لدى المصارف و الشركات الاستثمارية و كذلك إقدام المصارف المركزية في مختلف دول العالم على بيع جزء من احتياطياتها من الدولار الأمريكي و استبدالها بعملات أخرى مثل الأورو و الجنيه الإسترليني بغية تنويع هذه

(1) . Daily fx ,Currency-Euro -Thomson Accessed,19 January 2004.www.darly fx.com

(2) World Investment Report 2008,Annex table 253.

(3) سي أن أن،البنك المركزي الأوروبي يحدد سياسته النقدية. www.cnn.arabic.com

الاحتياطيات لمواجهة مخاطر التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات مستقبلية.⁽¹⁾

2-6- استمرار ارتفاع النفط إذ تعتبر الولايات المتحدة من أكبر مستوردي النفط في العالم وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الأمريكي من حيث تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى حالة الركود . إلا أن أسعار النفط لها آثار قليلة على سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي بالنظر إلى أن واردات النفط في منطقة الأورو أعلى قليلا من تلك في الولايات المتحدة إضافة إلى أن الماضي يظهر أن ارتفاع أسعار النفط لا تظهر اتجاه مماثل في تحركات العملة.⁽²⁾

2-7- ارتفاع معدلات التداول أحد الأمور الأساسية في الأسواق المالية حيث تميل الأسعار إلى الارتفاع و يكون المضاربين في السوق مقتنعين بأن هذا الاتجاه السعودي ممكن الحدوث و لذلك فإن ارتفاع الأورو إلى ما فوق مستوى 1.35 قد يؤدي إلى ارتفاع التداول ،مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى الشراء ليواصل الدولار المزيد من الانخفاض كما يكون المضاربون على انخفاض الأورو مجبرين على تغطية صفقات البيع الأمر الذي يعطي قوة شرائية أكبر للأورو في السوق.⁽³⁾

2-8- أدى انخفاض الأورو أمام العملات الرئيسية إلى ارتفاع الأسعار في الربع الأول من عام 2010 خاصة مع تفاقم أزمة ديون اليونان و المخاوف التي هيمنت على الأسواق بشأن تفكك الوحدة الاقتصادية لمنطقة الأورو و هو الأمر الذي ألقى بتأثير سلبي على تداولات الأورو أمام العملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي .⁽⁴⁾

⁽¹⁾ غرفة تجارة و صناعة الكويت، الدولار عند أي محطة سيفب،مجلة الاقتصاد الكويتي العدد44 ديسمبر 2007،ص ص 15-22.

⁽²⁾ Li Wenhao, Currency Competition Between Euro And us Dollar; Working Papers n 18 of the Business Institute Berlin at the Berlin School Of Economics;jine2004,p 4.

⁽³⁾ محمد محمود عبد الرحمن خليل ،مرجع سابق رسالة دكتوراه،ص 79.

⁽⁴⁾ أيسر ياسين،أزمة الأورو بين سوء التقدير و بعد التقدير،الصباح الاقتصادي العدد 2005، 5 جولية 2010،ص 10. www.

من الممكن أن يرتفع الأورو وإن جاءت المعطيات الاقتصادية غير مدعمة لانخفاض الدولار طالما أن العجز في الحساب الجاري الأمريكي مستمر في الارتفاع و السوق لم يعد راغبا في شراء الدولار ومن الممكن أن تكون أي بيانات اقتصادية جديدة دافعا للارتفاع الأورو أمام الدولار. وتعد التغيرات الحادثة في سعر الصرف هي تغيرات سريعة و متلاحقة كرد فعل لتغير الأخبار الاقتصادية حيث يتغير سعر الصرف خلال 15-20 دقيقة بعد صدور الخبر و يمكن ترتيب البيانات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف وفقا لما يلي:⁽¹⁾

- معدل البطالة
- أسعار الفائدة
- بيانات الميزان التجاري
- معدلات التضخم
- مستوى الأسعار
- الناتج المحلي الإجمالي
- الحساب الجاري
- بيانات السلع المعمرة

2-9- انهيار بعض الشركات الأمريكية الكبرى خصوصا في مجال الطيران، الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى تعميق حدة الركود و خفض الثقة في الاقتصاد الأمريكي ككل وإضافة إلى تزايد معدلات البطالة إذ وصلت إلى 5.7% في 2003 ، وبالرغم من تراجعها إلى 5.4% عام 2007. فمن المتوقع أن يرتفع خلال السنوات القادمة.⁽²⁾

2-10- التزايد الكبير في عجز الموازنة الأمريكية الذي يرجع جانبا منه إلى عوامل سياسية و عسكرية المتمثلة في رفض الإدارة الأمريكية رفع الضرائب

⁽¹⁾ Refofx News, Us Dollar-What Are The Most Market Moving Economic Indicators. www.refrofx.com
⁽²⁾ الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية و الإحصاء، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي 43 عام 2007، ص 10.

لزيادة الإيرادات العامة و زيادة الإنفاق العسكري نتيجة احتلال أفغانستان و العراق.⁽¹⁾

2-11- إن التذبذبات الحالية في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار ليس هناك ما يبررها من العوامل السابقة التي تفسر هذا التراجع الأول من نوعه فلا زال الاقتصاد الأمريكي يملك أسباب قوته فهو يفوق مثيله من الدول الصناعية منفردة و يملك اقتصاد شديد التنوع و قادر على تأمين احتياجات الاكتفاء الذاتي كما أن اتجاهات نمو الاقتصاد الأمريكي مازالت مرضية كما أن معدلات البطالة فيه ما يقرب من نصف معدل البطالة في دول منطقة الأورو و في حدود النسب المعقولة في الاقتصاديات الصناعية، 4.8% في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 7.3% في منطقة الأورو لعام 2007⁽²⁾. و تعادل القوة الشرائية الأمريكية 3.5 مرة القوة الشرائية اليابانية و 4.6 مرة القوة الشرائية في ألمانيا و 6.1 مرات في بريطانيا لذلك فإن الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي يرجع جزء منها إلى رغبة الولايات المتحدة في دولار ضعيف يحقق لها الفوائد التالية:⁽³⁾

1- إن الانخفاضات المتتالية في قيمة الدولار الأمريكية باعتباره عملة احتياطية رئيسية يولد طلب على الصادرات الأمريكية و يؤدي إلى انخفاض قيمة الاحتياطيات الدولية المقومة بالدولار مما يؤدي ذلك إلى خسائر مؤكدة لجميع الدول التي تحتفظ باحتياطيات دولارية، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستخدم حالة الدولار الضعيف لتحقيق مكاسب اقتصادية منها ارتفاع قيمة الثروة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الخارجي و العائدات عليها و كذا ارتفاع في الطلب المحلي في

(1) البنك الأهلي المصري، تراجع الدولار "الأسباب و التداعيات" النشرة الاقتصادية، المجلد 60 العدد 4 القاهرة 2007، ص 6.

(2) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية و الإحصاء، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي 43 عام 2007، ص 13.

(3) هيل عجمي جميل، سعر صرف الدولار الأمريكي- تطوره و أسباب انخفاضه 1979-2002، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، العدد 31 سنة 2006، ص 389.

أسيا و في الدول المنتجة للنفط ارتفاعا سريعا من خلال السماح بتآكل الاحتياطات المقومة بالدولار. (1)

2- إن الولايات المتحدة الأمريكية لاتنتهج سياسة خاصة بالدولار غير ترك تحديد قيمته للسوق ، وأن بنك الاحتياطي الفدرالي لا يسعى إلى تخفيض قيمة الدولار بصورة خاصة ورغم تخفيض الفائدة على الصناديق الفدرالية من 5.25% صيف 2007 إلى 3% عام 2008 يساهم في انخفاض قيمة الدولار إلا أن المقصود من هذا هو تحفيز الاقتصاد الذي بدأ يعاني من الضعف وأن الهدف النقدي لوزارة الخزانة يتلخص في الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها و بالتالي تخفيض متوسط تبادل الدولار عالميا (2).

3- كذلك استفادت الولايات المتحدة من عملتها الوطنية و ذلك بالاقتراض و أصبحت أكبر دولة تدفع دينها بالدولار ،ولذلك فدائنوها هم الخاسرون من انخفاض سعر صرف الدولار مما يعزز الولايات المتحدة على السماح للدولار بالانخفاض و بذلك سوف تلغي مئات المليارات من قيمة موجوداتها المحررة بالدولار.

4- لا تزال الولايات المتحدة رغم ضخامة دينها الخارجي الذي وصل إلى 60.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2006 مقارنة ب53.7% عام 2001 تدفع سعر فائدة عليه أقل مما تستلم من عائد على موجوداتها و استثماراتها الوطنية بعملات أخرى فمثلا سندات الخزينة التي تشتريها الصين التي تحمل سعر الفائدة السائد على الدولار هو منخفض جدا إلى 1% عام 2004. (3)

(1) يوناس دوفيران و كاربيتسين باتريك و بواخيم شابدة، الدولار و الأورو - هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاع في قيمة الأورو، دراسات عالمية، العدد 74، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008، ص 18-19.
(2) مارتن فيلدشتاين، الدولار الهابط، ترجمة أمين علي، بروجيكس سنديكيت 2008 www.project-syndicate.org.
(3) البنك الأهلي المصري، تراجع سعر الدولار - الأسباب و التداعيات، النشرة الاقتصادية، المجلد 60 العدد 4، القاهرة 2007، ص 6.

5- إن الانخفاض في قيمة الدولار يؤدي إلى تقوية صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة فتكامل الأسواق المالية أدى إلى زيادة سرعة حيازة الولايات المتحدة من الأصول الأجنبية المحررة بعملات أخرى و عندما ترتفع قيمة هذه العملات مقابل الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة الأصول الأمريكية المحررة بتلك العملات بعد التحويل من العملات الأجنبية المرتفعة الثمن إلى الدولار المنخفض.⁽¹⁾

6- يسمح الدولار القوي للأمريكيين بشراء المنتجات الأجنبية بتكاليف أقل ولكن انخفاض الدولار يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية لدى الأمريكيين، إلا أن الحجم الإجمالي لهذا التأثير ليس ضخماً و ذلك لأن الواردات تشكل 15% فقط من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ،أي أن انخفاض قيمة الدولار ب 20% يعني انخفاض القوة الشرائية لدى الأمريكيين ب 3% فقط و في نفس الوقت يعمل انخفاض الدولار على جعل المنتجات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية و بالتالي زيادة الصادرات و انخفاض الواردات.⁽²⁾

7- يعتبر التحسن في القدرة التنافسية مطلوباً لتقليص العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة فحتى بعد انخفاض الدولار و تحسن صادرات الولايات المتحدة بنسبة 25% خلال 2007 و 2008 كان العجز التجاري السنوي في نهاية 2007 قد بلغ 700 بليون دولار أمريكي و لأن حجم واردات الولايات المتحدة الأمريكية يكاد يكون ضعف حجم صادراتها ،فإن موازنة الزيادة في حجم الواردات بنسبة 10% على سبيل المثال يتطلب زيادة الصادرات بنسبة 20% و هذا يعني أن قيمة الدولار لابد أن تزيد في الانخفاض من أجل تقليص العجز التجاري .

إن يبقى الدولار رغم انخفاض قيمته فلا توجد عملة جاهزة للإحلال محله كعملة دولية لصعوبة القيام بدور الولايات المتحدة بوصفها دولة عملة الاحتياطي، و لا توجد دولة مرشحة للقيام بهذا الدور لأنها تصبح مجبرة على وضع السياسات

(1) صندوق النقد الدولي ، **آفاق الاقتصاد العالمي**، إبريل 2007، ص 16.
(2) مارتن فيلدشتاين، مرجع سابق، www.project-syndicate.org

الاقتصادية، و تقبل العجز في ميزان مدفوعاتها لتزويد العالم بالاحتياطات الكافية من العملة الجديدة، وهذا ما دلت عليه الاضطرابات النقدية التي تعرضت لها عملات دول الاتحاد الأوروبي الداخلة في الاتحاد النقدي الأوروبي سابقا بعدم وجود دولة قادرة على أخذ دور الولايات المتحدة في إصدار العملة الاحتياطية وحتى اليابان التي ترغب أن يكون للين دور أكبر في أسواق الصرف الأجنبي لا ترغب أن يحل الين محل الدولار.

3- الآثار الاقتصادية الناتجة عن تذبذب قيمة الأورو على الاقتصاد الأوروبي:

أدى ارتفاع الأورو أمام الدولار إلى مزيج من الآثار السلبية و الايجابية على الاقتصادات الأوروبية يمكن تحديدها فيما يلي:⁽¹⁾

3-1- آثار ايجابية تتمثل في انخفاض قيمة الواردات مما أدى إلى تحسن في الميزان التجاري للاقتصادات الأوروبية إلا أن ذلك يتوقف على مرونة كل من الصادرات و الواردات وما إذا كان الخفض في قيمة الواردات تقل عن الخفض في قيمة الصادرات أم العكس ، ومدى قوة العلاقات التجارية و ارتباط الشركاء التجاريين بأوروبا، كذلك تحفيز الطلب المحلي نتيجة زيادة كل من الدخل الحقيقي ومعدل الثقة في الاقتصاد الأوروبي وتدعيم الثقة في أسواق المال الأوروبية و زيادة التدفقات الاستثمارية مما قد يؤدي إلى تحسين أداء البورصات الأوروبية .

3-2- آثار سلبية تتمثل في انخفاض الطلب على الصادرات الأوروبية نتيجة ارتفاع قيمتها أمام صادرات أمريكية رخيصة عالية التقنية و صادرات آسيوية رخيصة منخفضة التقنية، مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض أرباح الشركات الأوروبية، كما أن انخفاض التضخم إلى حد معين يؤدي إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي، إضافة تأثير صناديق المعاشات

⁽¹⁾ البنك الأهلي المصري، ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار و أثره على الاقتصاد الأوروبي، النشرة الاقتصادية، المجلد 56 العدد الثاني، القاهرة، 2003 ص ص 6-7.

الأوروبية جراء انخفاض سعر صرف الدولار إذ أن هذه الصناديق تستثمر دخلها في شراء الأصول الأمريكية بدرجة كبيرة.

كما أدى انخفاض قيمة الأورو أمام العملات الرئيسية إلى آثار إيجابية تتمثل في زيادة الميزة التنافسية للسلع الأوروبية بالأسواق العالمية خاصة مع تقلص انكماش مستويات الطلب العالمي و مع التحسن النسبي الذي تشهده الاقتصادات العالمية و هو ما دعم صادرات اقتصاديات المنطقة و بالتالي انعكس ذلك على أداء القطاع الصناعي والذي سجل مستويات نمو مرتفعة في 2010. و أصبح المنتج الأوروبي قريبا جدا من سعر المنتج الصيني -المنافس الأول لجميع البلدان المصدرة. و نظرا لأن المستهلك يثق بالجودة الأوروبية و الفارق السعري صغير و هو ما يظهر أن النتيجة الحقيقية من الأزمة المالية الحالية هو قلة الطلب على المنتجات الصينية مما دفع بالبنك الصيني إلى مراجعة سياسات أسعار الصرف الإيوان كما أن السياحة في أوروبا ستنشط من خلال انخفاض قيمة الأورو. ،وآثار سلبية تتمثل بصفة عامة في زيادة قيمة الواردات و ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية تنتج عن استخدام هذه الواردات.

يتعين على الدول الأعضاء في منطقة الأورو بدلا من أن تتمنى توقف الدولار عن الانخفاض أن تقوم بالخطوات اللازمة لتحفيز الطلب المحلي و هذا لتعويض الخسارة في المبيعات و فرص العمل نتيجة ارتفاع قدرة المنتجات الأمريكية على المنافسة نتيجة انخفاض قيمة الدولار ،و أن تعمل كذلك على تغيير القوانين والضوابط و التحولات في البنية الضريبية التي من شأنها أن توفر الحافز المطلوب للانخفاض في صافي الصادرات⁽¹⁾.

(1) مارتن فيلدشتاين، مرجع سابق، www.project-syndicate.org.

المطلب الثاني: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الين الياباني:

من الجدول السابق نجد أن قيمة الأورو في مارس 1999 كانت تعادل 130.75 ين ياباني إلا أن هذه القيمة بدأت في التدهور منذ جوان 1999 و استمر هذا الانخفاض إلى أن وصل إلى 95.3 ين في سبتمبر 2000 ، وبداية من مارس 2001 ارتفع سعر صرف الأورو حيث وصل إلى 110.45 ين وهذا في نهاية العام ، ووصل صعوده إلى أن سجل 162.35 ين و هذا في جوان 2008 بعدها استمر الأورو في الانخفاض أمام الين الياباني ليصل في أوت 2010 إلى 107.07 وهذا لتزايد التوقعات بأن البنك المركزي الأوروبي سيستمر في خفض أسعار الفائدة في منطقة الأورو.

1- أسباب تقلب أسعار صرف الأورو أمام الين الياباني

ترجع أهم أسباب انخفاض الأورو أمام الين الياباني في الفترة 1999-2000 إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية الناتجة عن ارتفاع الفائض في الحساب الجاري ، و انخفاض العملة اليابانية بعد 2000 إلى ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في الضغط النزولي للين ليتوازن مع الأورو حيث أن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج و من ثم الحد من القدرة الشرائية للبلدان المستوردة للنفط و هذا نظرا لأن كل من اليابان و منطقة الأورو مستوردة له.⁽¹⁾

حيث أن تخفيض قيمة الين هو زيادة في الصادرات و خفض في قيمة الواردات حيث تصبح المنتجات اليابانية رخيصة نسبيا و نتيجة لذلك يمكن للأجانب استيراد السلع و الخدمات من اليابان دون الحاجة إلى إنفاق مزيد من أموالهم و لكن انخفاض قيمته هو سيء بالنسبة للمستوردين اليابانيين مما يضطرون إلى إنفاق مزيد من الين لمجرد الحفاظ على وارداتهم في نفس المستوى ، إلا أن هناك فارق زمني بين التغير

⁽¹⁾ Marcel Fratzscher, The Euro Bloc, The Dollar Bloc and The Yen Bloc, How Much Monetary Policy. Independence can Exchange Rate Flexibility Buying an Interdependent World, European Central Bank Working Paper series N 154 jun 2002. www.ecb.int.

في قيمة العملة و أثره على تدفق التجارة و هذا التأخر يحدث بسبب الموردين و المشترين حيث يحتاجون لوقت للتكيف مع العادات و القرارات قبل البدء في الحصول على استخدامات لسعر الصرف الجديد.

إن أكبر انخفاض سجله الأورو كان انخفاضه مقابل الين الياباني، حيث انخفض إلى مستوى 107.17 في أوت 2010 . ولا تزال أزمة الديون في منطقة الأورو هي سبب انخفاضه ، حيث توجد مخاوف قوية في أوروبا بأن أزمة الديون الأوروبية قد تنتقل إلى أوروبا الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت البيانات الاقتصادية الصادرة عن منطقة الأورو في ضعف الأورو أيضاً. فقد انخفضت مبيعات التجزئة الأوروبية بنسبة 1.2% في أبريل 2010 مقابل التوقعات بارتفاعها بنسبة 0.1%. وبالتالي كان هذا المزيج بين المخاوف بشأن مستقبل منطقة الأورو وبين البيانات الاقتصادية السلبية سبب في ضعف الأورو.

و من العوامل التي دعمت العملة اليابانية هي :

1-1- انخفاض الأسهم الآسيوية الذي دفع المستثمرين للحد من المعاملات التي يقترضون فيها بالين لانخفاض العائد عليه بهدف الاستثمار في أصول العملات أعلى عائد (1).

1-2- لم يرتفع الين الياباني كما يمكن توقعه نتيجة للمركز التنافسي القوي لليابان ولا لوجود فائض ضخم في الحساب الجاري الذي انخفض في السنوات الأخيرة بالأرقام الاسمية و الحقيقية مقابل عملات الشركاء التجاريين، حيث انخفض بنسبة 54.4% خلال أبريل 2009 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2008 ليسجل 6.5 مليار

(1) مجلة الاقتصادية الإلكترونية، 23 أبريل 2008 العدد 5308 www.aleqt.com.

دولار. مما أدى لزيادة تعزيز القدرة التنافسية للمصدرين اليابانيين مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في منتجاتها في السوق العالمي.⁽¹⁾

1-3- التوقعات العالمية المتشائمة نتيجة المخاوف من الركود العالمي أدت إلى انخفاض الطلب على الاستثمارات ذات المخاطر الأعلى حيث أدى تزايد العزوف عن المخاطرة إلى زيادة الطلب على الين منخفض العائد بالإضافة إلى إقبال المستثمرين على الأصول المأمونة.⁽²⁾

1-4- كما أن ارتفاع الين نتيجة الكساد و هبوط سوق الأسهم المالية سيدفعان المستثمرين اليابانيين لعودة أموالهم المستثمرة خارج اليابان إلى موطنهم الأصلي فعندما يكون المناخ الاقتصادي سيء يميل المستثمرون اليابانيون إلى إعادة رؤوس أموالهم إلى الوطن هذا رغم أن الاقتصاد الياباني يتوجه نحو الكساد.⁽³⁾

في البيئة العالمية الحالية التي تشهد تقليص في المديونية و تزايد العزوف عن المخاطرة ارتفع الين الياباني خلال ذروة الأزمة المالية العالمية حيث لايزال الين يستفيد من تقلبات في معنويات السوق لا سيما مقابل الأورو و هذا بفعل المخاطر المرتبطة بالديون السيادية، وهناك عدة من العوامل الداخلية التي من المرجح أن تؤثر على الين الياباني و الذي قد يدفعها للانخفاض أمام الدولار حيث يفضل النظام الحالي الياباني انخفاض العملة نظرا لتأثيره على صادرات الاقتصاد الياباني.⁽⁴⁾

و يتمتع الاقتصاد الياباني بحساسية تجاه تقلبات في سعر صرف الين مقابل الدولار و ذلك لعدة أسباب أهمها:

(1) تقرير التجارة و التنمية، نيويورك صيف 2007، ص 4-5.
(2) وزارة الاقتصاد و المالية وحدة العلاقات العامة و الأبحاث الإستراتيجية، الأورو ينخفض مقابل الدولار و الين يرتفع مقابل الأورو، النشرة اليومية عدد 170 الإمارات 3\11\2009، ص 7.
(3) بنك الرياض، الموجز الاقتصادي الأسبوعي فبراير 2008 <http://www.riadbank.com>.
(4) John Beggs Geraldine Concagh, Oliver Maugan, Jenny Pollok, Exchange Rate Outlook, Aid Global Treasury Economic Research, 21/10/2010, p6. www.aibeconomicresearch.com.

1- يعتبر الين من العملات ذات النطاق المنفرد للتداول حيث توجد منطقة لتداول الين في آسيا و ذلك بخلاف منطقة أوروبا بالنسبة للأورو أو النطاق العالمي بالنسبة إلى الدولار .

2- معظم تعاملات اليابان تجارية و بالتالي فإن معظم التحويلات الرأسمالية يتم إجراؤها باستخدام الدولار.

3- أن اليابان بوصفها من أكبر الدول الدائنة قد تجمع لديها رصيد ضخم من الأصول الدولارية غير المؤمنة و المرتكزة بشكل أساسي في صورة أصول و سندات على الحكومة الأمريكية و تتدهور تلك الأصول عندما تنخفض أسعار الدولار.

4- إن قدرة الصناعة اليابانية على تسويق منتجاتها بأسعار الداخل هي قدرة منخفضة و أن منتجاتها تحتوي على قيمة مضافة محلية مرتفعة نسبيا و عندما يحدث ارتفاع في الين فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية، و نتيجة لذلك فإنه عندما يحدث ركود في الناتج و الاستثمارات اليابانية فإن الأسعار و الأجور هي الأخرى تصبح أعلى من معدلاتها تظهر الضغوط المالية و يعرف هذا بالركود الناتج عن ارتفاع الين .

2- أثر الأورو على الين الياباني:

إن الاقتصاد الياباني قد تأثر كغيره من اقتصاديات البلدان الأخرى بظهور الأورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي و كعملة دولية جديدة أصبحت تمثل المرتبة الثانية في الأسواق العالمية بعد الدولار الأمريكي ، إلا أن تأثر الاقتصاد الياباني يكون غير مباشر وهذا لضعف العلاقات التجارية و المالية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي باليابان و بالتالي حجم هذه العلاقات ليس بإمكانه أن يجعل وضعية الاقتصاد الياباني تحت التأثير المباشر للأورو كعملة دولية.

و بغض النظر عن التأثير الذي يمكن أن يحدثه الأورو على الاقتصاد الياباني سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، إلا أنه سوف يتأثر في بعض النواحي خاصة

في مجال التجارة و سعر الصرف فحجم تجارة اليابان مع دول الاتحاد الأوروبي سوف يتأثر بالنظر إلى القدرة التنافسية للسلع الأوروبية داخل السوق اليابانية و بالتالي زيادة حجم صادرات الاتحاد الأوروبي اتجاه اليابان .

كذلك أدى ظهور الأورو كعملة موحدة داخل الاتحاد الأوروبي إلى تقليص الاستيراد من الخارج و تتحول إلى دخل الاتحاد الأوروبي ذاتها مما يجعل هذه الدول تستغني عن شراء بعض السلع من اليابان باعتبار أن بديلا لهذه السلع أصبح موجود داخل دول الاتحاد الأوروبي مما يترتب عن ذلك انخفاض واردات دول الاتحاد الأوروبي من اليابان ،مما ينعكس سلبا على الميزان التجاري لليابان مع دول الاتحاد الأوروبي.(1)

أما بخصوص نشاط الشركات اليابانية خاصة تلك التي تستثمر خارج اليابان ،فإنها تقلصت لفكرة فتح فروع لها داخل دول الاتحاد الأوروبي حتى يمكنها الاستفادة من مزايا الاستثمار التي تقدم داخل هذه الدول و المتوقع داخل هذا الإطار هو قيام الشركات اليابانية بزيادة الاستثمار في هذه المنطقة خاصة أن الأورو أصبح عملة دولية قوية و مستقرة.(2)

لم يتأثر الاقتصاد الياباني في بداية الأزمة المالية إذ تعتبر الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو في اليابان و قد أدى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي إلى نقص في تلبية الطلبات الأوروبية ،و أن انخفاض الصادرات اليابانية في بداية 2009 يرجع إلى الارتفاع الحاد للين في أكتوبر 2008 مما أدى إلى انخفاض أرباح شركات صنع السيارات و الالكترونيات اليابانية،و توضح البيانات أن الاقتصاد الياباني قد انخفض في الربع الأخير من عام 2008 ب 12.1% مقارنة ب 9.7% في منطقة الأورو

(1) بلحسن فيصل، مرجع سابق، 81.

(2) ماجد ممدوح وسهام عاشور، الأورو و آثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الأغواط، الجزائر 2005، ص 240.

و6.2% في الولايات المتحدة الأمريكية و ترجع أسباب تأثر الاقتصاد الياباني بالأزمة إلى ما يلي:⁽¹⁾

- 1- تتبع الولايات المتحدة و منطقة الأورو نمو اقتصادي مرتبط بالأسواق المالية و سوق العقارات بينما يعتمد الاقتصاد الياباني بشدة على التصدير .
- 2- تعد الولايات المتحدة و منطقة الأورو أهم سوقين للاستهلاك في العالم حيث أدت الأزمة إلى انخفاض السوق الاستهلاكية غير أن ركود الاقتصاد الياباني يرجع إلى انخفاض الصادرات مما أدى إلى تدهور إيرادات الشركات و حدوث اضطرابات في السوق المالية .
- 3- عانى الاستهلاك المحلي الياباني حالة ركود خلال السنوات الأخيرة نتيجة تخفيض الإنجاب و تكوينها السكاني المسن.

إن الوضع الاقتصادي في اليابان هو أسوأ بكثير من الولايات المتحدة، وليس هناك شيء يمكن أن تفعله اليابان لإصلاح الوضع. يستطيع بنك اليابان أن يقوم بطباعة الأموال لمكافحة الانكماش ولكن سيكون من الصعب تدعيم الين بشكل أقوى؛ يمكن للحكومة أن تقوم بمحاولة لتنشيط الاقتصاد بالحافز المالي وبأموال البنك الياباني الجديدة ولكن ذلك لم ينجح في الماضي، و من المستبعد أن تفعل ذلك الآن. ويمكن للمصدرين أن يأملوا بأن الهبوط الصغير في التجارة العالمية ليس عميقا وطويلا، ولكن ليس هناك ما يمكنهم عمله لتحقيق ذلك.

وكخطوة مدروسة للسياسة الاقتصادية على المدى الطويل فقد اختارت اليابان الصادرات على الاستهلاك المحلي. إن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي هو أثر سلبي للاقتصاد التصديري عندما لا يقوم أحد بالشراء. إن التركيز على التصدير منه على الاستهلاك ليس هو خيارا يمكن أن يتم عكسه من قبل سياسة فائدة البنك

⁽¹⁾ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،مطالبة بضرورة مراجعة أدوار العملات الرئيسية في العالم، نشرة تحليلية يومية السنة 16 العدد 4076،ص 3 03/08/2009 www.wikimapia.org

المركزي والإنفاق الحكومي الحذر، أو تغييراً لوزراء المالية. وتنخفض وضعية الاقتصاد الياباني.⁽¹⁾

أدى ارتفاع سعر صرف الين إلى تأثيرات سلبية على منتجات وصادرات الشركات اليابانية، بعد تراجع إيرادات شركات كبرى بسبب ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويقول محللون إنه إذا استمر ارتفاع قيمة الين فإن ذلك قد يؤدي إلى تآكل أرباح تلك الشركات، ويجعل السلع أكثر كلفة في الخارج، وهو ما يهدد قطاع الصدير الذي تعتمد عليه اليابان لتعويض الطلب المحلي الضعيف.

وأكد خبراء أن قوة سعر صرف الين أثرت سلباً على المصدرين اليابانيين ولا سيما في قطاع صناعة السيارات، فيما ناشد المصدرون الحكومة التدخل تجنباً لمزيد من الخسائر. وأظهرت بيانات حكومية أن شحنات من السيارات والآلات ومكوناتها تراجعت بشكل غير متوقع بنسبة 1.5% في يونيو/حزيران الماضي. وسجلت شركة "ناينتندو" لألعاب الفيديو خسائر فصلية بلغت نحو 25.2 مليون دولار، بينما نبّهت شركة سوني للإلكترونيات إلى إمكانية استمرار ارتفاع سعر صرف الين مقابل الأورو. ورغم أن شركة كانون لصناعة منتجات التصوير حققت أرباحاً مع انتعاش الطلب، فقد قللت من توقعات أرباحها السنوية بسبب ارتفاع الين.⁽²⁾

المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني:

شهدت الفترة 1999-2003 أن قيمة الأورو مقابل الجنيه الإسترليني كانت تتراوح بين 0.607 و 0.671 إلا أن الأورو قد ارتفع من 0.700 في جوان 2003 إلى 0.919 في مارس 2009 ثم سجل هبوطاً طفيفاً إلى 0.8686 في أوت 2010.

(1) جوزيف تريفيساني، اتجاهات السوق اليورو/الين الياباني، وسياسات التداول للين الياباني

www.borsaat.com/vb/t15244.html.

(2) الاقتصاد و الأعمال، قوة الين تضعف الشركات اليابانية، الجزيرة www.aljazeera.net

1-أسباب تقلب الأورو أمام الجنيه الإسترليني:

لم تهتم بريطانيا بتخفيض أسعار الفائدة إلى المستوى السائد في دول منطقة الأورو لذلك ظلت قيمة الجنيه الإسترليني أعلى مؤثرة بصورة سلبية على الصادرات و الصناعات التحويلية، وقد أشار اتحاد الصناعات البريطانية في تقريره في شهر أكتوبر 1998 إلى أن الثقة في أوساط تجار التجزئة قد انخفضت إلى أدنى حد لها منذ بدأ الاتحاد المذكور في إجراء هذه الدراسة منذ 15 سنة.⁽¹⁾

وقد أدى انخفاض الجنيه الإسترليني أمام الأورو إلى 0.80 في أفريل 2008 إلى التوقعات المتشائمة من جانب المستثمرين لأداء الاقتصاد البريطاني على الرغم من تخفيض أسعار الفائدة، حيث يشكو الاقتصاد البريطاني من نفس المشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة في عجز في الميزان التجاري ب 153.89 مليار دولار سنة 2006.⁽²⁾

كذلك أدى تراجع الجنيه الإسترليني أمام الأورو في هذه الفترة بسبب أزمة الائتمان العالمية التي أدت إلى تراجع في سوق العقارات المحلي لبريطانيا، كما ساهم قرار بنك بريطانيا بخفض أسعار الفائدة إلى 5.5% في ديسمبر 2008 إلى دعم التوقعات بإجراء المزيد من الخفض في أسعار الفائدة، و هذا لتعزيز أداء الاقتصاد البريطاني و حمايته من الركود، وإن نسب الفائدة المنخفضة لا تشجع طلب الأجانب على الجنيه الإسترليني و أن انخفاض قيمته تعتبر أمرا ايجابيا بالنسبة لحركة التصدير إلا أنها تؤثر في الاستيراد بزيادة تكلفة المنتجات المستوردة.

سجل الجنيه الإسترليني انخفاض له مقابل الأورو في أفريل 2009 إلى حدود التساوي بين العملتين، وهذا بعد تحذير من أن مستويات الدين العام البريطاني قد تكون قادرة على الاستقرار، وحذر البنك البريطاني من أن المستثمرين الأجانب ربما

(1) براهمي فوزية، مرجع سابق، ص 104.
(2) International Monetary Fund, 2007, p 597.

لا تكون لديهم الرغبة في شراء أصول بريطانية. و تمر بريطانيا بحالات من العجز في الحساب الجاري لأكثر من عقد من الزمن و هو ما كان يقابله مشتريات الأجانب من الأصول المالية البريطانية لكن الأزمة المالية ربما لن تؤدي إلى شراء هؤلاء المستثمرين للأصول بالعملة البريطانية و من ثم تمويل العجز التجاري البريطاني و هذا يضر بسعر صرف الإسترليني على المدى الطويل.

إضافة إلى انخفاض مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة بنسبة 60% حيث جاء عكس ما هو في الأسواق التي كانت تتوقع ارتفاعا ب 30% و ارتفاع معدل البطالة إلى 7.20% خلال الأشهر الثلاثة من عام 2009 و ما يترجم 2.26 مليون شخص عاطل عن العمل و استمرار العجز الحكومي عن زيادة معدلات الإقراض و انخفاض الناتج الصناعي لبريطانيا و يتوقع الخبراء أن ارتفاع إنتاجية منطقة الأورو تسهم في استعادة نشاط الاقتصاد البريطاني و كان الناتج الصناعي في بريطانيا قد تراجع بشكل كبير في ماي 2009 بنسبة 0.5% عن الشهرين السابقين.⁽¹⁾

ارتفع الجنيه الإسترليني مقابل العملات الأجنبية في سبتمبر و أكتوبر 2010 بشكل واضح بعد أن أشار تقرير التضخم من بنك بريطانيا أن مستويات التضخم قد تبقى فوق المستوى المستهدف 2% مما قد يعيق البنك البريطاني من إجراء أي تعديلات على سياساته الحالية اتجاه دعم الاقتصاد، و كذلك انخفضت أسعار صرف الأورو أمامه حيث أن أزمة الديون الأوروبية أثرت في أسعار صرفه مسببة بيوعا كثيرة عليه.

ارتفاع الأورو مقابل الجنيه الإسترليني خلال نوفمبر 2010 راجع إلى الحديث حول أن بنك بريطانيا لا يمكن أن يضح كمية جديدة من السيولة لانتعاش الاقتصاد البريطاني و التداول الآن حول 1 أورو مقابل 0.88 جنيه إسترليني و

⁽¹⁾ التقرير الأسبوعي لبنك الكويت يونيو 2009. www.nbk.com.

هناك احتمال ارتفاع الأورو إلى 0.90 قبل نهاية 2010، كما أن بريطانيا أمام تحديات تحقيق التوازن بين دعم الاقتصاد الذي لا يزال هشاً والحاجة إلى الانضباط المالي، في حين أن البنك الفدرالي و بنك بريطانيا على حد سواء يبديان استعداداً لبذل المزيد من الجهد لدعم الاقتصاد، و أن ارتفاع أسعار الفائدة في الآونة الأخيرة هي دعم للأورو مقابل الجنيه الإسترليني.⁽¹⁾

إن بنك بريطانيا من المحتمل أن يترك أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة لبعض الوقت في المستقبل، كما أشار البنك مؤخراً إلى تقديم مزيد من الحوافز للاقتصاد الذي هو في حاجة إليه مما يترك أثر على صرف الجنيه الإسترليني، ومع ذلك يمكن ارتفاع أسعار صرف الجنيه أمام الأورو على المدى القريب للمشاكل في منطقة الأورو التي تبدو أكثر صعوبة مما هي في بريطانيا.⁽²⁾

2- أثر الأورو على الاقتصاد البريطاني:

تتمثل أهم آثار الأورو على الاقتصاد البريطاني فيما يلي:⁽³⁾

2-1- تعرض الشركات الدولية المقيمة في بريطانيا إلى بعض الصعوبات و التي تتمثل في فقدان هذه الشركات قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية مع الشركات المقيمة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تتحمل الشركات البريطانية تكاليف إضافية خاصة تلك المتعلقة بتكاليف الصرف. فانضمام بريطانيا إلى منطقة الأورو يؤدي إلى إلغاء هذه الإختلالات و بالتالي فتح المجال أمام الشركات البريطانية بشكل أكبر للمنافسة في منطقة الأورو وهذا يؤدي إلى تنشيط عدد من القطاعات الصناعية و الخدمية و زيادة معدل نموها على المدى الطويل.

⁽¹⁾ John Beggs Geraldine Concagh ,Olive r Maugan ,Jenny Pollok: Exchange Rate Outlook, Aid Global. Treasury Economic Research,20October 2010,p1. www.aibeconomicresearch.com.

⁽²⁾ John Beggs , Geraldine Concagh ,Oliver Maugan ,Jenny Pollok.

Op,cit,p7. www.aibeconomicresearch.com18/12/2010.

⁽³⁾ قحايرية آمال ،مرجع سابق،ص 275.

2-2- توجد نسبة كبيرة من الشركات البريطانية تعمل داخل بريطانيا و في الاتحاد الأوروبي ،بينما ليست كل الشركات تستفيد من بريطانيا فإبقاء العملة البريطانية خارج منطقة الأورو تكلفة عالية على العديد من الشركات بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية.(1)

2-3- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بريطانيا بسبب المزايا التي أوجدها الأورو حيث كان ذلك على حساب حصص بريطانيا من هذه الاستثمارات.

2-4- انخفاض الجنيه الإسترليني خلال 18 شهر الماضية من أواخر 2007 حتى 2009 أمام الأورو بنسبة 30% أدى إلى آثار ايجابية بالنسبة للمزارعين البريطانيين باعتبار أن بريطانيا تستورد كميات كبيرة من الغداء ،وأن الأغلبية منها تأتي من دول الاتحاد الأوروبي (2).

2-5- يؤدي انخفاض الجنيه الإسترليني إلى تدعيم المواد المصدرة و يساعد على إعادة التوازن إلى الاقتصاد البريطاني و نمو أكثر استدامة و أقل اعتمادا على الإنفاق الاستهلاكي مما كان عليه في السنوات الأخيرة و هو ما يفسر ارتفاع البنك المركزي لانخفاض قيمة عملته.(3)

2-6- من المرجح أن تكون بريطانيا من المستفيدين الرئيسيين من تعافي الاقتصاد العالمي حيث أن السلع و الخدمات لا تزال منخفضة نسبيا مقارنة مع صادرات منطقة الأورو و الولايات المتحدة و هذا يمكن أن يعطي دعما كبيرا للتجارة

(1) John, Stivens. (2009) , 10 years of the Euro New Perspectives for Britain ,Sacrum Colourview ,London 102,www.e44.org.uk.02/09/2009.

(2) John, Stivens. (2009):Ibid.p154.

(3) Robert Gardrer ,Julien Scetharandoo, David Rea, Interest and Exchange Rate Forecast, citizens Bank ,October 2009.

البريطانية و توفير قدر كبير من الدعم المحتمل على المدى المتوسط للجنيه
الإسترليني، كما أن العجز البريطاني يمكن تمويله من قبل المستثمرين الأجانب.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و أثره على احتياطات الصرف الجزائرية

أصبح الأورو اليوم العملة الدولية الثانية بعد الدولار من حيث الاستخدام في
المعاملات التجارية و كعملة احتياط متفوقا على الين و العملة الأولى في السندات
الدولية، كما أنه من المتوقع أن يزداد هذا الدور في المستقبل، و مما لا شك فيه أن هذه
التطورات في الأورو ستؤثر على دول حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيها
الجزائر و إن اختلفت درجة تأثر هذه الدول بحسب علاقتها بالاتحاد الأوروبي حيث
يزداد هذا الأثر على الجزائر مع زيادة العلاقات التجارية و المالية مع الاتحاد
الأوروبي حيث يمثل استخدام الأورو كعملة احتياط نسبة 45%، كما تلعب سياسة
سعر الصرف و طبيعة علاقة العملة بالأورو دورا كبيرا في تحديد هذا الأثر.

المطلب الأول: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو

تقوم الجزائر بتطبيق نظام التعويم المدار للصرف وهذا منذ سنة 1997، حيث
يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقا لقوى السوق و ترشيد الطلب و لكن في ظل
تدخل من قبل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي سواء تدخل مباشر من
خلال استخدام احتياطات النقد الأجنبي أو غير مباشر من خلال مستويات سعر
الفائدة أو غيرها من أدوات السياسة النقدية لإعادة مسار سعر الصرف ليتماشى مع
مجموعة من المعايير منها وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و
احتياطي العملة الأجنبية و سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يقيس تطور الميزان
التجاري مع الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى نسب التضخم المحلي و
العالمي و سعر العملة المحلية في السوق الموازية، و الجدول التالي يوضح تطور

⁽⁴⁾ John Beggs, Geraldine Concagh, Oliver Maugan, Jenny. Pollok, Op.cit.p4. www.aibeconomicresearch.com18/12/2010.

أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2001-2009
2009

جدول رقم (12)

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2009-2001

الدين	الأورو	الدولار الأمريكي	
63.6144	69.2036	77.2694	2001
67.1808	83.4505	79.7234	2002
69.7956	89.9482	77.0962	2003
68.6292	87.561	71.449	2004
-	91.32	73.36	2005
-	91.22	72.65	2006
58.94	94.99	69.436	2007
60.455	96.888	63.785	2008
77.746	101.299	72.64	2009

Source: www.bank-of-algeria-dz

- الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا): الاجتماع 22 للجنة الخبراء الحكومية الدولية: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا 2006

تأثرت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الأوروبية الموحدة بانخفاض قدره 13% لكل من عام 1999 و 2000 وهذا نتيجة انخفاض قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار الأمريكي ب 10% لعام 1999 و 13% لعام 2000 (1)

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، 2001.

و قد أدى استمرار ارتفاع الأورو مقابل الدولار إلى تراجع أسعار صرف الدينار الجزائري أمام الأورو بما في ذلك أسعار صرف جميع عملات الدول العربية خصوصا منها التي تثبت عملاتها أمام الدولار بصورة ملحوظة⁽¹⁾.

ففي الفترة 2001-2002 شهد الدينار الجزائري انخفاض في قيمة العملة مقارنة بالدولار و الأورو و كان هذا قد ساعد الجزائر بما فيها دول منطقة البحر الأبيض المتوسط في المحافظة على تنافسية صادراتها في أسواق الاتحاد الأوروبي.

و فيما يتعلق بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال 2004 فقد ارتفع بنسبة 2.9% بينما انخفض مقابل الأورو بنسبة 10.1% و خلال 2005 انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.75 و 2.6% مقابل الأورو.⁽²⁾

و في سنة 2007 أثر تراجع قيمة الدولار مقارنة بالأورو إلى ارتفاع الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 4.6% في حين انخفضت قيمته أمام الأورو بنسبة 5.34%، و قد استفاد الدينار من دعم الاحتياطات المتراكمة من الدولار بفضل مداخيل النفط التي ساهمت في تعزيز الميزانية الجارية للجزائر و مكنت من الحد من الضغوط الخارجية على العملة الوطنية⁽³⁾ إضافة إلى التخفيف من عبء الاستيراد نتيجة ارتفاع العملة الوطنية أمام الدولار.

و كذلك في سنة 2008 أدى تراجع أسعار صرف الدولار إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابله بنسبة 8.13% بينما انخفضت قيمة الدينار مقابل الأورو بنسبة 1.99% ، و يرجع ارتفاع الدينار الجزائري مقابل الدولار أساسا نتيجة

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 166 .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 163.

(3) الأمم المتحدة ، الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لشمال إفريقيا 2007 المغرب مارس 2008، ص 12.

ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي و يتبين ذلك من خلال مقارنة هذا الوضع بالعلاقة بين الدينار الجزائري و العملات العالمية الأخرى كالأورو مثلا .

إضافة إلى تطبيق الجزائر لسعر الصرف الرسمي في المعاملات هناك سعر الصرف الموازي الذي عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من 1994 نتيجة تخفيض العملة بمقدار 40% و نتيجة اعتماد البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الأجنبية الشيء الذي انقص من الطلب على العملة الأجنبية و الجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1987-1996.

جدول رقم (13)

تطور سعر الصرف الموازي خلال الفترة 1987-1996 مقابل الفرنك الفرنسي

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السعر الرسمي	0.8	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.20	10.5	11	11.05
السعر الموازي	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5	13	14.0

المصدر: محمد بوزيان و الطاهر زياني: الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية: فرص و تحديات جامعة الاغواط 2005، ص 418 .

تعد مراقبة الصرف طريقة لحماية الاحتياطيات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات و لكنها تحد من ممارسة نشاط الصرف حيث تساعد على هروب الأموال إلى الخارج مما يساعد في ظهور سوق للتعامل في الصرف الأجنبي و أهم أسباب ظهور هذه السوق هي :

- أدوات مالية ائتمانية و سياسات انكماشية (سعر الفائدة، الضرائب الرسوم)
- الاقتراض الخارجي .
- فرض رقابة على التجارة الخارجية و الصرف الوطني.

و بالتالي يتطور سعر الصرف الموازي لقلّة العملة الأجنبية و يصبح البنك عاجزا على تلبية طالبي العملة الأجنبية مما يؤدي إلى شرائها بأعلى سعر الشيء الذي يشجع مالكي العملة الأجنبية من بيعها في السوق الموازي .

إن حجم السوق الموازي يعتمد على دور الحكومة في مراقبة الصرف الأجنبي فكلما كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور و ينمو سعر الصرف الموازي أما إذا تم تلبية بعض منه من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي.

وقد عرف السوق الموازي رواجاً للعملة الصعبة من حيث العرض و الطلب وهذا لغياب قوانين تحد من تداول العملة الصعبة في هذه الأسواق ،حيث وصل سعر صرف الأورو أمام الدينار إلى 115دينار جزائري عام 2008⁽¹⁾.

1- تطور سياسة سعر الصرف بعد 1990

لقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بإتباعه لتخطيط المركزي و هذا ما أثار على طبيعة سياسة الصرف المنتهجة و التي تميزت بالاستقرار المصطنع المحدد إدارياً من طرف الدولة ،و لم تلق سياسة الصرف في الجزائر اهتماماً إلا بعد بداية التسعينات و مرحلة الإصلاحات الاقتصادية فكان سعر الصرف يحدد و يثبت ليلائم إستراتيجية التنمية.

عرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر وفق برامج التعديل الهيكلي إعطاء صلاحية البنك المركزي الجزائري في مجال الرقابة على الصرف ،و من أهم الأهداف هو الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار تماشياً مع تحرير التجارة و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

⁽¹⁾ بدون مؤلف، ارتفاع قيمة الأورو و الإيوان الصيني، الفجر يومية مستقلة 2008، www.alfadjr.com.

لذلك فبعد تخفيض 1987 وضع صندوق النقد الدولي الجزائر أمام خيارين إما تعويم الدينار منذ 1991 وهو إجراء قد يؤدي إلى تدهور الاحتياطيات الخارجية و يضعف من قيمة الدينار الجزائري بشكل كبير أو تخفيض قيمة الدينار للحفاظ على فارق لا يتجاوز 25% من سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي ، ولقد فضلت الجزائر الخيار الثاني ، لذلك شهدت الفترة 1990-1991 تخفيضات متتالية لقيمة الدينار ترمي إلى زيادة تنافسية الصادرات الجزائرية إضافة إلى رفع الدعم على المنتجات المحلية و ترك أسعارها تتحدد وفق العرض و الطلب.(1)

لذلك عرف الاقتصاد الجزائري معدل سيولة مرتفع مما يدل على إصدار نقدي يفوق بكثير الإنتاج العيني و قد تم تخفيض سعر صرف الدينار بمعدل 25% لكل دولار أمريكي في سبتمبر 1991 أي 26 دينار مقابل 1 دولار بينما كان يساوي 10 دينار في 1990 .(2)

و بعد التوقيع على اتفاق الاستعداد الائتماني 1994 خضع الدينار الجزائري إلى تخفيض بنسبة 40.17% لتصل قيمته إلى 36 دينار لكل دولار أمريكي ، وهذا يعني أن قيمة الدينار يجب أن تعكس الواقع الاقتصادي و الحجم الفعلي للمبادلات الخارجية ، كما ركز البرنامج على ضرورة الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط و لتسهيل معاملات الصرف الأجنبي و توفير الاحتياطيات اللازمة لذلك ، كما تقرر ربط سياسة سعر الصرف بحجم الواردات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، ومن أهم النتائج التي حققها هذا الاتفاق : (3)

1- تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف بفضل تمويل ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج.

(1) جموح سهيلة ، مرجع سابق، ص 162.
(2) نادي الدراسات الاقتصادية ، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ملحقة الخروبة ، الجزائر 2002، ص 12.
(3) محمد بن بوزيان ، الأورو و سياسة الصرف في الجزائر ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 21-22 ماي جامعة سعد دحلب البلديّة، الجزائر 2002.

2- الوصول إلى التحرير الأسعار بنسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.

3- تحسين مركز احتياطي العملة الصعبة التي وصلت إلى 2.6 مليار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.

4- شروع بنك الجزائر في تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التثبيت بواسطة لجنة مشتركة من البنك الجزائر و البنوك التجارية، وتعتبر الجلسات عن إقرار نظام "مرونة سعر الصرف".

5- أدى تحكّم بنك الجزائر في حصيلة الصادرات النفطية لتحوّله إلى مورد رئيسي للنقد الأجنبي، كما احتفظت السلطة خلال هذه المرحلة بحسابات العملة الصعبة للحصول على ثقة حائزي النقد الأجنبي خاصة القطاع الخاص.

و بعد إمضاء الجزائر لاتفاق القرض الموسع 1995-1998 تأكد مسارها نحو تطبيق سياسة مرنة لسعر الصرف حيث استكمل الإجراء السابق (جلسات التثبيت) بإنشاء سوق مابين البنوك و مكاتب الصرافة منذ شهر جانفي 1996 وكما يسمح للبنوك التجارية و المؤسسات المالية بالحيازة على العملات الأجنبية و الاتجار بها ، وبالتالي تسهيل عملية الحصول على النقد الأجنبي. و في 1995 تحررت تجارة السلع من كل الضوابط المتعلقة بأسعار الصرف و قد ساهمت أحكام البرنامج في تحسين وضع الصرف الذي وصل إلى 8.05 مليار دولار عام 1998 كما انخفض معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995 نتيجة التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار⁽¹⁾. ثم إلى 4.5% عام 2008 و يمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تحرير الأسعار و تخفيض العجز في الميزانية العامة ، و التحكم في حجم الكتلة

(1) جموح سهيلة، مرجع سابق، ص 163.

النقدية . و لاتزال تتبع الجزائر نظام التعويم المدار و أن هيكل سعر الصرف موحد بالنسبة للواردات و الصادرات و موحد بالنسبة للعمليات المنظورة و الرأسمالية.(1)

2-أثر الأورو على الدينار الجزائري:

يرتبط تأثير الأورو على الدينار الجزائري بالأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية ، و ذلك نظرا لكبر حجم العلاقات الاقتصادية التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من ناحية ، و كذلك نظرا لارتباط الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي من ناحية أخرى ، فإذا كان الغرض من ارتباط العملة الوطنية لأي بلد من البلدان النامية بعملات أجنبية هو تحقيق نوع من التوازن مع الأسواق الخارجية للعلاقات التجارية بحيث يتم عمل التقييم للعملة الوطنية على أساس مجموعة أو سلة عملات تتمثل عملات الشركاء التجاريين الأكثر تعاملًا معها فهنا قد تقوم البلاد ذات العلاقات التجارية الوثيقة مثل الجزائر مع بلدان منطقة الأورو بإعادة النظر في نظم الصرف بها و من ثم قد تقوم بالانتقال إلى الارتباط مباشرة بالأورو أو سلة من العملات يحتل الأورو مركز الصدارة بها .

إن الارتباط المزدوج للجزائر بالعملتين الدوليتين الدولار والأورو يجعلها في وضع صعب فارتفاع سعر النفط لا يعني بالضرورة تحسن وضع ميزانها التجاري بمعنى أن التغير الحاصل في الإيرادات من الصادرات إذا ما قيم بالأورو سيبدو أقل مما هو بالدولار. فبتاريخ 8 ماي 2009 بلغ سعر نفط البرنت (بحر الشمال) 58 دولار (1 أورو = 1.36 دولار) بعد أن كان في بداية شهر جانفي من سنة 2009 يقدر بحوالي 48 دولار (معدل الصرف 1 أورو = 1.28 دولار). فارتفاع سعر النفط ب 10 دولارات خلال الفترة جانفي ماي صاحبه تدهورا في معدل

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص 314.

صرف الدولار مقارنة بالأورو، وإذا ما قدرنا الزيادة بالأورو سنجدتها تعادل حوالي 5.24 أورو.⁽¹⁾

و بالتالي نجد الجزائر خاضعة لعمليتين. من جهة انخفاض سعر النفط، ومن جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو الذي يشكل عملة الدفع بالنسبة لأغلب واردات الجزائر. سنعمل فيما يلي على تتبع تطور معدل صرف الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي، على اعتبار أنه يشكل أهم عملات التداول بين الجزائر وأوروبا قبل ظهور الأورو.

إن دراسة تطور قيمة الدولار عبر الزمن مهم بالنسبة للجزائر على اعتبار أن إيراداتها من العملات الصعبة أغلبها يأخذ شكل دولارات.

جدول رقم(14):

تطور معدل صرف الدولار معبرا عنه بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 2001-1970

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1978	1979	1980	1981
المعدل	5.52	5.51	5.04	4.45	4.80	4.28	4.77	4.91	4.51	4.25	4.22	5.40
السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المعدل	6.57	7.62	8.73	8.93	6.92	6.01	5.95	6.38	5.44	5.64	5.29	5.66
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001			
المعدل	5.55	5.55	4.99	5.11	5.83	5.89	6.11	7.11	7.33			

Source:

historique des cours du dollar depuis 1970. ... Historique des cours du dollar en FF de 1970 à 2001, en € depuis 2002. Source DGEMP-DIREM. image séparateur ...

www.developpement-durable.gouv.fr/.../se_dollar2.htm

(1) عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري: في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية 20 أكتوبر 2009، ص 10.

ما يمكن ملاحظته بالنسبة لمعدل صرف الدولار بالفرنك الفرنسي والأورو هو كالتالي:

بصورة عامة تميزت الفترة 1971 - 2001 بسيادة معدل صرف لصالح الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي، وهو ما يعني أن الوضع كان لصالح الدول المصدرة للنفط التي كانت تستورد أغلب وارداتها بالفرنك الفرنسي.

جدول رقم (15):

تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2002-2009

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	0.94	1.13	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	1.44

Source: European Central Bank: Monthly March2010, www.ecb.europa.eu

بمجرد دخول الأورو للتداول النقدي حتى مال معدل الصرف لصالحه مقارنة بالدولار الأمريكي. إن ارتفاع قيمة الأورو بشكل واضح ابتداء من سنة 2006 مرده إلى اعتماده كعملة ملجأ، إضافة إلى زيادة تدهور قيمة الدولار على إثر الأزمة المالية العالمية التي دفعت السلطات النقدية الأمريكية إلى ضخ مبالغ مالية كبيرة. وتجدر الإشارة أن تدهور قيمة الدولار كان بالإمكان أن يكون أكبر لولا تدخل الصين بشرائها لكميات معتبرة من أدوات الخزنة الأمريكية، وهذا بغرض حماية كل من صادراتها و وارداتها. إن الصين والمملكة العربية السعودية و اليابان و غيرها من الدول التي لها مصلحة في الدولار ستعمل على عدم تدهور قيمته ، بشراء كميات كبيرة . من ناحية أخرى نجد أن البنك المركزي الأمريكي سيتدخل لمنع انخفاض الدولار قصد تفادي اتساع حجم العجز العمومي. مما سبق يمكن القول أن قيمة الدولار قد تعرف ثباتًا في المدى القصير والمتوسط.

عموما نسجل أن انخفاض قيمة الدولار يضر بمصلحة الدول المصدرة للنفط، إذ ستشهد مداخلها تقلصا مقارنة بالعملات الأخرى. هذا الوضع هو الذي يدفع إلى ضرورة تنويع احتياطاتها من العملات الصعبة، من خلال الحصول على الدولار، الين، الأورو...

إن استمرار ركود الاقتصاد الأمريكي سيؤثر سلبا على قيمة الدولار. كما أن استمرار الركود الاقتصادي العالمي من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض مما يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر.

ويرتبط الدينار الجزائري بالدولار بعلاقة وطيدة منذ فترة كبيرة إذ تتم أغلب معاملات الجزائر دوليا بالدولار حيث يؤدي انخفاضه أمام العملات الأجنبية إلى انخفاض قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات مما يؤثر على التوازن في ميزان المدفوعات .

و عليه تستطيع السلطات النقدية في الجزائر المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و تثبيت القوى الشرائية للدينار الجزائري عند مستوى معين أو تقلبه في حدود ضيقة مسموح بها من خلال تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا للدولار من خلال سياسة سعر الفائدة على ودائع العملة المحلية ،و هي عملية جنبت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية أثناء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي .

إن تخفيض معدل صرف الدينار الجزائري من طرف البنك المركزي قد يجعل هذه العملة في بعيدة عن مخاطر الأزمات النقدية و بالرغم من الطبيعة المالية للأزمة الحالية فإن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية شهر ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية، فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية على إثر الأزمة المالية زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل خطر على

احتياطات الصرف الجزائرية. فقد انخفضت أسعار التجهيزات، سلع الاستهلاك الوسيطة والنهائية بمعدل يصل إلى 25% ، أو أكثر بالنسبة لبعض المنتجات . ولمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي على هذه المنتجات بادرت السلطات النقدية الجزائرية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20% من قيمته، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 73 - 70 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في وقت ارتفع فيه الأورو إلى ما فوق 100 د.ج بعد أن كان يقارب 80 د.ج، وهو ما جعل معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن.⁽¹⁾²

إن تخفيض قيمة الدينار أدى إلى زيادة قيمة الواردات مما سمح بتقليص الطلب عليها مع الحفاظ على نفس قيمة الاستيراد، وهو ما يعني أن الطلب الجزائري لن يكون له أثر على الأسواق الأوروبية والأمريكية رغم انخفاض الأسعار فيها. إلا أن هذا التخفيض يضر بالطلب الإنتاجي إذ سيؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الإنتاجية بكل ما يترتب عن ذلك من تسريح لليد العاملة . أما من حيث العرض فإن تخفيض قيمة الدينار من شأنه أن يرفع من تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية ويحد من قدرتها التنافسية. فهذا التخفيض وغيره من التخفيضات السابقة كان بالإمكان أن تكون لها آثار إيجابية لو توفرت جملة من الشروط مثل تقلص البيروقراطية، غياب الرشوة، وجود سوق للعقارات، وجود يد عاملة مؤهلة، وفي ظل غياب مثل هذه الشروط وغيرها فإن صادرات الجزائر خارج المحروقات بقيت لا تتعدى 2% من مجموع الصادرات.

يجب القول أن هذا التخفيض مبرر بالنسبة للأورو لكنه غير مبرر بالنسبة للدولار الذي تشهد معدلات صرفه تناقضا. كما أن المبدأ المعتمد في التعديل يجب أن يعتمد في كل الحالات، وهو ما لا يعتمد في حالات ارتفاع سعر النفط، وهو ما

⁽¹⁾²²²² عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص 12.

يوحي بعدم وجود انسجام في سياسة الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري.⁽¹⁾

إن تخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو مرتفعة، وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحي بانخفاض العجز الموازي، وهو ما يخفي العجز الحقيقي.

أدى ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري و هذا باعتبار أن نسبة 98% من الصادرات يتم تقويمها بالدولار في حين أن أكثر من 50% الواردات تتم بالأورو.

إن تراجع سعر صرف الدولار أمام الدينار الجزائري يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من أوروبا و اليابان غير أن تراجع سعر صرف الدولار قد يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات الجزائر في الأسواق الأوروبية و اليابانية و إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع و الخدمات و خاصة السياحة مع أوروبا أثر ايجابي على موازين المدفوعات و زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الجزائري .

إن واجهت الجزائر صعوبات في الحفاظ على أسعار صرف الدينار الجزائري نتيجة تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية خصوصا أمام الأورو، و من ثم يتطلب على الجزائر تبني سياسة اقتصادية تحفز على زيادة الإنتاجية في القطاعات التصديرية المهمة و تقليل اعتمادها على الحد من ارتفاع أسعار الصرف الفعلية والاسمية للعملة الوطنية وهذا للحفاظ على تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين .⁽²⁾

⁽¹⁾Abderrahmane Mebtoul, point-de-vue-la-problématique-de-la-dévaluation-du-dinar-algérien www.algerie-focus.com12/12/2010.

⁽²⁾ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 170.

المطلب الثاني-أثر الأورو على احتياطات الصرف الجزائرية :

يشغل احتياطي الصرف وظيفة نقدية أي ضمان الشكل الأكثر سيولة لعمليات الدفع و أشكال الدفع التي تقتضيها بعض الصفقات الدولية حيث تسمح احتياطات الصرف بتجنب آثار الأزمات الخارجية و ضمان مصداقية دولية لاقتصاد ما . و تتمثل الوظيفة الأساسية لاحتياطات الصرف فيما يلي:(1)

1- تشكل نقطة ارتكاز لأداء ميزان المدفوعات و الوضعية الخارجية لاقتصاد ما .

2- تغطية حاجات الدولة من الواردات و تمويل بعض صور العجز الطارئ في أسعار الواردات دون اللجوء إلى الاستدانة كما تساعد على عقد الصفقات مع باقي دول العالم .

3- تشكل وسيلة تدخل السلطات النقدية لدعم العملة الوطنية و ضمان قابلية تحويلها في الصفقات التجارية كما تمثل احتياطات الصرف مؤشرا للمستثمرين الأجانب للتأكد من إمكانية تحويل أرباحهم و مداخل رؤوس أموالهم.

و تتفاوت النسبة التي يغطيها هذا الاحتياطي من دولة إلى أخرى في العالم ولكن المعدل الدولي الآمن هو أن يغطي هذا الاحتياطي ما يعادل قيمة واردات الدولة لمدة ثلاث شهور . فقد بلغت احتياطات الصرف الرسمية في عام 2003 حوالي 32.94 مليار دولار، أي حوالي 23 شهر من الاستيراد، مقابل 23.1 مليار الدولار عام 2002 حوالي 23 شهر من الاستيراد، و 17.96 مليار دولار عام 2001 حوالي 18 شهر من الاستيراد.(2)

و في عام 2004 حوالي 43.1 مليار دولار ، أما في سنة 2006 فبلغت 77.78 مليار دولار لتمثل بذلك مما يعادل ثلاث سنوات واردات الدولة من السلع

(1) جموح سهيلة، مرجع سابق، ص 203.
(2) ماجد مدوخ و سهام عاشور، مرجع سابق، ص 249.

و الخدمات.(1) و بلغ الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي حوالي 110.318 مليار دولار عام 2007. (2) هذا التحسن في الاحتياطي ساهم في التقليل من الصدمات الخارجية للاقتصاد الوطني و كان وراء استقرار أسعار صرف الدينار مقابل الأورو ، غير أن استمرار ارتفاع الأورو مقابل الدولار قد أثر على الاقتصاد الجزائري بمساهمته في ارتفاع التضخم و أن ارتفاع أسعار البترول و إن زادت من مداخيل الدولة فإنها لم تحسن من القدرة الشرائية للأفراد وهذا نتيجة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المستوردة من الاتحاد الأوروبي .

إن اختفاء العملات الأوروبية و ظهور الأورو كان له انعكاسات ايجابية على احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي إذ أن سعي البنك الأوروبي لجعل الأورو منافسا للدولار أدى ذلك إلى الحد من المنافع التي تعود على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تقوم بإصدار الاحتياطي النقدي إضافة إلى ذلك فإن تحويل بعض البنوك المركزية الآسيوية و بعض الدول النامية لجزء من احتياطاتها إلى الأورو أدى إلى تحويل الأورو إلى ثاني عملة عالمية .

يؤدي تسعير صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بالأورو إلى زيادة الشفافية لأسعار صادراتها و ضمان إقبال دول الاتحاد الأوروبي عليها ، و حصولها على كميات وفيرة منه لتغطية قيمة وارداتها من هذه الدول علما أن وارداتها من العملة الأجنبية تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي إذ أن أي انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح .(3)

كان الدولار الأمريكي هو العملة الأكثر نسبة في الاحتياطي الجزائري الذي تكون من 64% بالدولار ، 20% من العملات الأوروبية ، 6% من الين الياباني

(1) بودريالة فائزة، إشكالية السيولة في الجهاز البنكي الجزائري و آلية امتصاصه خلال 2000/2007 رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2008، ص 89.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص 372.

(3) زايري بلقاسم، تأثير الأورو على اقتصاديات دول جنوب و شرق المتوسط، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، فرص و تحديات جامعة الاغواط 2005، ص ص 287-288.

و10% من باقي العملات المختلفة سنة 1998، وهذا يعني أن التدهور في قيمة الدولار الأمريكي كان له تأثيره السلبي على الاحتياطي الجزائري من النقد الأجنبي. (1)

و نشير إلى وجود العديد من العوامل التي تؤدي إلى تآكل أو استنزاف الاحتياطيات يمكن الإشارة إلى بعضها و هي أساسية بالنسبة للجزائر كاختلاف عملة الدفع و القبض في التجارة الخارجية، فنجد أن الإيرادات البترولية و هي المصدر الأساسي للاحتياطيات تسعر بالدولار و يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل بالأورو. إذ أن 40 % من حجم الواردات بين الفترة 2001 و 2006 تنصدرها ثلاثة دول أوروبية و هي فرنسا، إيطاليا و ألمانيا، و لا تمثل الولايات المتحدة سوى 8% في المتوسط خلال نفس الفترة. و تمثل الولايات المتحدة من جهة أخرى الزبون الأول للجزائر ، إذ وصلت الصادرات الأمريكية إليها حوالي 30 % من إجمالي الصادرات في عام 2006 . يضاف إلى عامل اختلاف عملة الدفع و التحصيل في التجارة الخارجية، ارتفاع تكلفة الواردات و ارتفاع درجة التركيز على قطاع المحروقات و انعدام تنوع الصادرات. (2)

جدول رقم (12)

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2001-2009

الدين	الأورو	الدولار الأمريكي	
63.6144	69.2036	77.2694	2001
67.1808	83.4505	79.7234	2002
69.7956	89.9482	77.0962	2003
68.6292	87.561	71.449	2004
-	91.32	73.36	2005
-	91.22	72.65	2006
58.94	94.99	69.436	2007
60.455	96.888	63.785	2008
77.746	101.299	72.64	2009

Source: www.bank-of-algeria-dz

- الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا): الاجتماع 22 للجنة الخبراء الحكومية الدولية: الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في شمال إفريقيا 2006

2-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2007، ص 43

(1) سليمان ناصر، الأورو و أثره على الاقتصاد الجزائري، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص و تحديات جامعة الاغواط 2005، ص 211.

(2) زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع 2009، ص 62 . www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_07/Article

إن قيمة احتياطي الصرف الأجنبي تتآكل بسبب تراجع قيمة الدولار التي تؤثر كثيرا على الحجم الاحتياطي الحقيقي للاحتياطي من العملات الأجنبية فإذا كانت أسعار الدولار الحالية كانت في عام 2008 تزيد عن 143.1 مليار دولار، في حين أنه لو لم ينخفض سعر الدولار استنادا إلى فرضية جعل عام 1995 كسنة أساس، لكان مقدار احتياطي الصرف في حدود 170.8 مليار دولار، أي بفارق خسارة قدرها 27.697 مليار دولار كما هو موضح في الجدول السابق. و يعبر هذا الفارق عن خسارة الصرف في الدولار مقابل الأورو خلال 12 سنة باعتبار عام 1995 سنة الأساس.

و من أجل المحافظة على قيمة الاحتياطي الجزائري من الانخفاض بسبب تعرض الدولار للتراجع أمام الأورو و انخفاض أسعار الفائدة المقررة عليه، ذلك أن أي تغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو سوف يعني تغيير قيمة الاحتياطيات النقدية الجزائرية و قدرتها الشرائية في السوق الأوروبية التي يتم التعامل فيها بالأورو، فتزيد تلك الاحتياطيات عند زيادة قيمة الدولار مقابل الأورو و تنخفض عند انخفاض سعر الدولار مقابل الأورو، ولعل هذا ما دفع السلطات النقدية في الجزائر إلى إجراء تنويع في مكونات الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ما بين الدولار و الأورو من أجل ضمان الاستقرار و الثبات النسبي لقيمة تلك الاحتياطيات.

حيث قام البنك المركزي الجزائري في الخمس سنوات الأخيرة بتنويع احتياطي الصرف حيث شكل 45% لكل من الدولار و الأورو والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني سنة 2008، وهذا نتيجة قيام البنك بشراء الأورو في الوقت الذي انخفض فيه الدولار وهذه النسبة تشرح أهمية الأورو في تركيبة احتياطي الصرف في الجزائر.⁽¹⁾

(1) N.Ryad,L'Algérie perdra des milliards de dollars ,Alegria-Watch .Informations sur la situation des droits humains en algerie.www.Forum-algerie.com.

إلا أنه ينبغي على البنك المركزي الجزائري تنويع احتياطياته من الدولار و الأورو و العملات الأخرى حسب الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الأورو و منطقة الدولار، و ذلك من أجل الحد من عمليات التحويل بين الدولار و الأورو و العملات الأخرى و ما قد تسببه هذه العمليات من خسائر للجزائر في حالة زيادة تراجع الدولار مقابل الأورو فمن المتوقع أن تظل قيمة الدولار منخفضة و هذا نتيجة الأسباب التي تم ذكرها وأن يحافظ الأورو على قيمته نتيجة السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي.

تشير معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ في أول ديسمبر 2008 حوالي 140 مليار دولار. وتشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90 % من هذه الاحتياطيات. حيث تم توظيف 55 في المائة من هذه الاحتياطيات، أي ما يعادل 43 مليار دولار، في شكل أذونات الخزنة الأمريكية.

إن قرابة 70 % من احتياطيات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4 %، في شكل أذونات الخزنة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA)، وهي توظيفات تتميز بالطول النسبي لمدتها.⁽¹⁾

بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة. ولقد عملت الجزائر خلال الفترة 2001 - 2003 على تنويع توظيفاتها، إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أذونات الخزنة الأمريكية. علما بأن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، وهو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال.

⁽¹⁾ Algérie. Actudz.com/article1871html. Algérie ,Laksaci explique le placement des réserves de change dans sa réponse aux députés. Mercredi 7 novembre 2007.

وحسب السيد محافظ بنك الجزائر فإن الجزائر ضاعفت من أموالها المودعة في أصول غير معرضة للخطر كما أشار إلى أن ارتفاع احتياطي الجزائر من العملات الصعبة واستقرار معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري هي ضمانات ضد الهزات الخارجية. إلا أن السيد محافظ البنك المركزي أشار إلى أن هذه الهزات الخارجية تؤثر على سعر النفط، ويتعين حماية ميزان المدفوعات من خلال التفكير في إقامة اقتصاد خارج المحروقات .

يعتبر توظيف الاحتياطيات النقدية الجزائرية في شكل أدونات الخزانة الأمريكية توظيفا مضمونا إلى جانب التوظيف في الذهب، حيث أن انخفاض قيمة هذه الأدونات لا يمكن أن يتم إلا إذا تم بيع كميات كبيرة ومفاجئة لهذه السندات في السوق العالمية، وفي حالة انخفاض قيمة الدولار فإن انخفاض قيمة الأدونات سيزداد. وتجدر الإشارة إلى أن دولا مثل الصين، اليابان وكوريا الجنوبية توظف حوالي 1300 مليار دولار في شكل أدونات الخزانة الأمريكية، وهو ما سيدفع بها إلى بذل ما في وسعها لمنع انخفاض قيمها، ومن تم يمكن القول أن هذه البلدان تحمي أموال الجزائر المودعة في شكل أدونات الخزانة الأمريكية. إلا أن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأدونات قد يدفع بالدول الآسيوية إلى البحث عن مجالات توظيف أخرى. فالصين لوحدها كانت خلال شهر سبتمبر 2008 توظف حوالي 585 مليار دولار أمريكي في شكل أدونات الخزانة الأمريكية، وهذا من أصل احتياطي كلي يقدر ب 1900 مليار دولار. وبذلك تحتل الصين المرتبة الأولى بين دائني الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما قد يؤكد نوعا ما أن الاحتياطيات موظفة بشكل آمن. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها على احتياطيات الدول الناشئة، بما فيها الجزائر.(1)

من ناحية ثانية هناك من يرى بأن توظيف تلك الأموال في شكل أدونات الخزينة الأمريكية يلحق ضررا بتلك الأصول. ففي ظل سعر الصرف الحالي بين

(1) عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص 7.

الدولار والأورو فإن 43 مليار دولار الجزائرية المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تساوي أكثر من 22 مليار دولار.⁽¹⁾

هذا الاحتياطي المودع بمعدل فائدة يقارب 5 % يخضع لتضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية يقارب 2.5 %، هذا يعني أن صافي معدل الفائدة هو 2.5 % مقيما بالدولار، وإذا ما قيم بالأورو فهو لا يتعدى 1.5 %.

إضافة إلى ذلك نجد أن التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فاق مستوى 4.5 في المائة خلال سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات الزراعية، في وقت لم يتعد معدل الفائدة على أنونات الخزنة الأمريكية 4.6 في المائة خلال سنة 2007 . إن استمرار هذا المستوى من التضخم لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤثر على ودائع الجزائر، إلا أن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بفعل آثار الأزمة المالية من شأنه أن يدفع بمستوى التضخم إلى الانخفاض، كما أن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمكين منتجاتها من اكتساب قدرة تنافسية سيدفع بها على محاربة التضخم.

و بالنظر إلى مستقبل العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة المتوسطية و إنشاء منطقة تبادل مع مطلع 2010 فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم المعاملات الجزائرية الأوروبية و أنه من الضروري لذلك أن يحتل الأورو حصة مهمة من الاحتياطيات الجزائرية من العملات الأجنبية .

غير أن هذا الارتفاع في المبادلات التجارية يكون في صالح الاتحاد الأوروبي لأن تكوين هذه المنطقة ينتج عنها تفكك و زوال أساليب الحماية الاقتصادية تجاه

⁽¹⁾ Abderrahmane Mebtoul. Impact sur la valeur des bons de trésor américain et la parité . Crise financière mondiale, risque de dépréciation du dollar 2009/2010. www.lemaghreb.dz.com/lire.php

السلع الأوروبية و تكون التأثيرات السلبية على وجه الخصوص في مستويين
اثنين: (1)

1- زوال أغلب الأنشطة الاقتصادية غير التنافسية و هذا ناتج عن مواجهتها
لمنافسة السلع الأوروبية.

2- انخفاض مهم في الموارد الضريبية للميزانية العامة للدولة إذ أن الرسوم
الجمركية تمثل موردا هاما تتجاوز أهميته موارد جميع الضرائب المباشرة ، و
أن هذا التخلي عن الحماية الجمركية اتجاه الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي
يؤدي إلى خسارة مالية لإيرادات الميزانية و بالتالي احتمال انخفاض موازي في
النفقات العامة للدولة.

إن منطقة التبادل الحر لا تفيد كثيرا التجارة الخارجية لأنها تركز أساسا على
فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية بصورة مكثفة بينما تبقى السوق
الأوروبية بالنسبة للصادرات الجزائرية على ما هي عليه، و بالتالي فإن تنويع
الاحتياطي الجزائري مع اتجاه الأورو نحو الاستقرار سيقلل من مخاطر تقلب
أسعار الصرف. (2)

كذلك يعطي لمنفذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من
العملات الأجنبية و بالتالي يؤدي إلى توفير البلد لمزيد من الأمان و الاستقرار وأن
على الجزائر إعادة هيكلة الاحتياطيات النقدية بما يتلاءم مع حجم المبادلات التجارية
و العملات المحصلة ، حيث يلاحظ كبر حجم المبادلات التجارية الأوروبية الذي
يتجاوز حجم التجارة الخارجية الأمريكية بعشرات المرات ، و مع ذلك يبقى الدولار
يهيمن على قيمة الاحتياطي النقدي الجزائري. (3)

(1) محمد راتول، تأثير منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية
العدد 27 ربيع 2002، ص 44-45.

(2) مدني بلغيث و عبد الوهاب دادن، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو على الاقتصاد الجزائري" في الأورو و اقتصاديات
الدول العربية، فرص و تحديات الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة الاغواط، الجزائر 2005، ص 556.

(3) زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 288.

إن تحويل جزء من الاحتياطيات الدولية بالبنك المركزي الجزائري إلى الأورو، لغرض توفير الاستقرار النقدي للدينار الجزائري و عدم التعرض لأي هزات نقدية عنيفة فيجب أن يؤخذ في الاعتبار هذا التغير الحاصل في أسواق النقد و ضرورة إعادة النظر في هيكل مكونات الاحتياطي النقدي المتوافر حاليا بحيث يتم تخفيض الوزن النسبي للدولار وإدراج الأورو بين تلك المكونات .

خلاصة الفصل الثالث:

يستخلص من هذا الفصل أن انخفاض أسعار صرف الأورو أمام الدولار خلال مرحلة انخفاضه يرجع إلى النمو الاقتصادي الأمريكي وإلى المشاكل التي عانت منها منطقة الأورو المتمثلة في الخوف من الاستثمار بسبب الحرب في البلقان و اختلاف في تكاليف العمل و معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء وإلى الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتناقضة في منطقة الأورو ،بينما ترجع أسباب ارتفاع الأورو أمام الدولار إلى المشاكل التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في الحساب الجاري و أزمة السيولة و نزوح الاستثمارات إلى منطقة الأورو و تزايد عجز الموازنة الأمريكية و إلى تحسن النمو الاقتصادي في منطقة الأورو.

كما أدى تذبذب أسعار صرف الأورو إلى آثار اقتصادية على الميزان التجاري و القدرة التنافسية و أسواق رأس المال لكلا من منطقة الأورو و الولايات المتحدة الأمريكية،بينما لم يتأثر الين الياباني بدرجة كبيرة و هذا لضعف العلاقات التجارية و المالية بين اليابان و منطقة الأورو ،إلا أن الجنيه الإسترليني قد تأثر به حيث يشكو الاقتصاد البريطاني من نفس المشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية ،إلا أن هناك آثار ايجابية بالنسبة للمزارعين البريطانيين و نشاط الشركات البريطانية داخل منطقة الأورو.

كما تم تتبع تطور أسعار صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية و الآثار الناتجة عن ارتفاع و انخفاض الأورو أمام الدولار الأمريكي عليه و أثر ذلك على الاحتياطيات النقدية الجزائرية .

الفصل الرابع

انعكاسات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري

الفصل الرابع

انعكاسات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

عرف الاتحاد الأوروبي تحولات اقتصادية نتيجة اعتماد الأورو محل العملات الوطنية وقد امتد أثره على مختلف دول أوروبا و مناطق العالم المختلفة و بحكم العلاقات التجارية التي تربط الاتحاد الأوروبي بالجزائر خصوصا في مجال النفط ستكون هناك آثار على الاقتصاد الجزائري و سنحاول في هذا الفصل دراسة الآثار على ميزان المدفوعات من خلال مبحثين كمايلي:

المبحث الأول: أثر الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري

و يتناول تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1997-2009 ثم انعكاسات الأورو على بنود ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني: قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو مقابل الدولار على ميزان المدفوعات.

يتطرق هذا المبحث إلى تركيب النموذج و إلى قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: أثر الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري

أصبح الاتحاد الأوروبي يشكل كتلة اقتصادية كبيرة و هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب على مستوى التجارة الدولية كما يؤدي إلى تغيير حجم و اتجاهات المبادلات بينه و بين باقي دول العالم ،و بما أن الجزائر لها نسبة كبيرة في التجارة الخارجية و المعاملات الاقتصادية معه فإن ذلك يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية على الجزائر.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات:

قبل التطرق إلى الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن تطورات أسعار صرف الأورو، من المهم التطرق إلى تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة 1997-

2009.

جدول رقم: (17)

تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1997-2009 مليار \$

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
7.78	40.6	34.24	34.06	26.81	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	3.36	1.51	5.69	الميزان التجاري(1)
45.18	78.59	60.59	54.74	46.38	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	الصادرات
44.41	77.19	59.61	53.64	45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.06	11.91	9.77	13.18	المحروقات
0.77	1.4	98.	1.13	0.79	0.67	0.47	0.61	0.56	0.59	0.41	0.37	0.64	باقي الصادرات
37.40	-	26.35-	-	-	17.9-	-	-	9.48-	9.35-	8.96-	8.63-	8.13-	الواردات
-	37.99		20.68	19.57		13.32	12.01						
8.69-	7.59-	4.09-	2.2-	2.16-	2.01-	1.35-	1.18-	1.53-	1.45-	1.84-	1.48-	1.08-	صافي خدمات غير موزعة(2)
2.99	3.49	2.84	2.85	2.46	1.85	1.57	1.3	0.91	0.91	0.72	0.74	1.07	دائن
11.88	11.09	6.93-	4.78-	4.62-	3.86-	2.92-	2.48-	2.44-	2.36-	2.56-	2.22-	2.15-	مدين
-	-												
1.31-	1.34-	1.83-	4.52-	4.92--	3.6-	2.7-	2.23-	1.69-	2.71-	2.29-	2.0-	2.22-	صافي حساب الدخل(3)
4.74	5.13	3.82	2.42	1.44	0.99	0.76	0.68	0.85	0.38	0.22	0.37	0.26	دائن
6.05-	6.47-	5.64-	6.94-	6.36-	4.59-	3.46-	2.91-	2.54-	3.09-	2.51-	2.37-	2.48-	مدين
2.83	2.78	2.22	1.61	1.99	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	صافي التحويلات(4)
0.41	34.45	30.54	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	0.02	0.91-	3.45	ميزان العمليات الجارية(1+2+3+4)
3.45	2.54	0.99-	-	4.78-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	1.36-	2.4-	0.83-	2.29-	حساب رأس المال
			11.22										
2.54	2.33	1.37	1.76	1.02	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.50	0.26	استثمارات صافية
1.30	0.43-	0.77-	1.89-	2.97-	2.23-	1.38-	1.32-	1.99-	1.96-	1.97-	1.33-	2.51-	رأس المال العام الصافي
2.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.8	1.08	1.83	1.69	السحب
0.89-	1.27-	1.28-	-	4.38-	4.35-	3.03-	2.92-	2.9-	2.76-	3.04-	3.16-	4.2-	استهلاك القروض
			12.87										
0.39-	0.64	1.59-	1.08-	2.83-	0.26-	0.61-	0.36-	0.06	0.18	0.89-	00.00	0.04-	قروض قصيرة المدى و حساب السهو و الخطأ
3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	2.38-	1.74-	1.16	رصيد ميزان المدفوعات
148.9	143.1	110.18	77.78	56.18	43.11	32.94	23.11	17.96	11.9	4.4	6.84	8.05	الاحتياطيات من غير

الذهب													
36.41	34.99	39.73	36.66	27.87	23.72	24.34	19.14	18.08	12.19	4.58	7.56	9.39	بالأشهر للواردات
62.25	99.97	74.95	65.85	54.64	38.66	29.03	25.24	24.85	28.50	17.91	12.94	19.49	سعر البرميل بالدولار

Source : -Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004,juillet 2010-BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES MONETAIRES 1964 – 2005.www.Bank of algeria.dz

يتضح من الجدول أعلاه وجود عجز في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 1.70مليار دولار سنة 1998 مقارنة بالفائض الذي تحقق في العام السابق 1997 بمقدار 1.16 مليار دولار ،و ازداد العجز بمقدار 2.38 مليار دولار لعام 1999 ،و قد كان هذا العجز محصلة للانخفاض في رصيد الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية و نقص الطلب عليه و عدم تغطيته للعجز في حساب الخدمات و الدخل و حساب رأس المال الذي عرف ارتفاع في القروض الخارجية و أقساطها، إضافة إلى ضعف حركة الاستثمارات الأجنبية .

و إلى اعتماد آجال تسديد الديون الخارجية في إطار برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه الذي يغطي الفترة 1998-94.⁽¹⁾ بينما ترجع الزيادة المستمرة في رصيد ميزان المدفوعات ابتداء من عام 2003 أساسا إلى زيادة أسعار النفط وزيادة الطلب عليه.

1- تطور الميزان التجاري:

عرف الميزان التجاري نموا متزايدا للفائض خلال فترة الدراسة ، و يظهر من الجدول أن أقل رصيد حققه الميزان التجاري كان سنة 1998 حوالي 1.51 مليار دولار أي حقق انخفاض بنسبة تقدر ب 74.66 % مقارنة بسنة 1997، و ارتفع رصيد الميزان التجاري إلى أن وصل إلى 40.6 مليار دولار عام 2008 ،حيث ارتفع بنسبة 18.57 % مقارنة بعام 2007، و يرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع

(1) بلعزوز علي، تحليل التجربة الجزائرية في تحرير سعر الفائدة،مجلة مصر المعاصرة،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء و التشرييع،العدد 476/475،أكتوبر 2004،ص 411.

الصادرات نتيجة زيادة إنتاج النفط و ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، ثم انخفض إلى 7.78 مليار دولار عام 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط.

كما نلاحظ أن الصادرات لسنة 1998 انخفضت بنسبة تقدر ب 26.55% مقارنة بسنة 1997 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، و ارتفعت قيمة الصادرات إلى أن وصلت إلى 78.59 مليار دولار عام 2008. حيث يمثل النفط الجزء الأكبر من صادرات الجزائر بنسبة لا تقل عن 95% من إجمالي صادرات الجزائر، و يتصف النفط بنظرية الدفع للفائض *vent for surplus*.*

إن ارتفاع أسعار النفط يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عائدات الصادرات السلعية و ذلك لأن عائدات الصادرات الأخرى ظلت محدودة بفعل أزمة الإنتاج، و بفعل السياسة المطبقة من خلال إجراء تعديلات هيكلية على مختلف المؤسسات بتقليص عدد العمال أو الحل أو الخصخصة، و إن هذه الصادرات لا تتعدى بضع موارد منها التمور و الفوسفات و البقوليات و الخمور و الحديد⁽¹⁾. إضافة إلى سعر البترول في السوق العالمية فإن حصة الجزائر من صادرات النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول و المحدد ب 1.234 مليون برميل في اليوم سنة 2008 تبقى هي العامل الثاني الذي يحدد قيمة الصادرات الجزائرية.

كما يتضح أن الصادرات خارج النفط انخفضت من 0.64 مليار دولار عام 1997 إلى 0.38 مليار دولار عام 1998 في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات من 8.13 مليار دولار سنة 1997 إلى 8.87 مليار دولار سنة 1998 و يرجع ارتفاع الواردات إلى زيادة النمو الاقتصادي و ما صاحبه من نمو في الاستثمار و الاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء و المواد الخام غير النفطية.

* تعني النظرية أن إنتاج سلعة أولية ليس لها طلب محلي كاف يدعو الأفراد إلى عرضها في السوق الخارجي و الذي به طلب على السلعة الأولية هذه و تتصف هذه السلعة بأنها فائض محلي يدفع إلى تصديرها طالما أن إمكانية التصنيع المحلي غير متاحة أي أنه لا توجد محليا للسلعة تكلفة فرصة بديلة .
(1) محمد راتول، مرجع سابق، ص 66.

حاولت الجزائر ضبط وارداتها بغية الحفاظ على توازن الميزان التجاري وتخفيض العجز الدائم في ميزان المدفوعات، ويتضح من الجدول أعلاه بأن حجم الواردات عام 1998 قارب حجم الصادرات وهو ما أدى إلى نقص في الميزان التجاري . ولكن سياسات الإصلاح الاقتصادي والجهود التي بذلت من أجل ذلك أدت إلى تخفيض حجم الواردات السلعية بشكل تدريجي منذ عام 1995 عن طريق إلغاء الدعم وترشيد النفقات وتخلت الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية ، مما أدى إلى خلق نوع من الاعتدال في حجم الواردات (1). لكن متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الجزائر في السنوات الأخيرة بعد الهدوء النسبي على الساحة السياسية والأمنية ، دفع بالجزائر إلى زيادة حجم الواردات السلعية إليها حيث بلغت حوالي 37.40 مليار دولار عام 2009 مقابل 9.35 مليار دولار عام 2000.

2- ميزان الخدمات والدخل و التحويلات الجارية:

يظهر من الجدول أن حساب الخدمات سجل رصيذا سلبيا في ميزان المدفوعات و يدل ذلك على أن حجم التدفقات الخارجة من الجزائر أكبر من التدفقات الداخلة إليها و يعود ذلك إلى تزايد تكاليف النقل الجوي و البحري خصوصا نقل البضائع و تأمينها و كذلك تكاليف الصيانة و أهمها المتعلقة بنقل النفط.(2)

كما نلاحظ أن حساب الخدمات خلال 2009 حقق أكبر عجز له بمقدار 8.69 مليار دولار و يرجع ذلك إلى خروج رؤوس الأموال لتسديد فوائد الدين الذي تراجع كثيرا نتيجة الدفع المسبق للديون الذي التجأت إليه الجزائر نتيجة تحقيقها فوائض مالية من ارتفاع البترول.

(1) محمد زايد بن زغبوة ، الأثار الاقتصادية للانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة ، رسالة دكتوراه كلية التجارة جامعة حلوان ،2006،ص 181.
(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004،ص155.

و نفس الشيء على مستوى الدخل إذ أن حجم الأموال الموظفة في الخارج
ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية في الداخل مما أدى إلى ارتفاع حجم
المدفوعات خاصة المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط في مقابل تراجع
الاستثمارات في الخارج.⁽¹⁾

و إضافة إلى أن فوائد الاحتياطات الناجمة عن الزيادات في حجم الاحتياطي
الرسمي الجزائري ضئيلة مقارنة بحجم الأرباح المتجهة للخارج من قبل الشركات
الاستثمارية و هذا نتيجة انخفاض أسعار الفوائد الدولية.⁽²⁾

أما بند صافي التحويلات من جانب واحد و الذي تمثل تحويلات العاملين في
الخارج يظهر من الجدول أنه حقق فائضا طوال الدراسة نتيجة ارتفاع حجم تحويلات
العاملين التي تأتي معظمها من العمالة المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي إذ أن
ارتفاع الأورو مقابل الدولار يسهم في ارتفاع الفائض في بند صافي التحويلات.⁽³⁾

و من الجدول نلاحظ أن أكبر فائض سجل في بند صافي التحويلات الجارية كان
سنة 2009 ب 2.83 مليار دولار، إلا أن المبالغ الواردة في الجدول لا تعبر عن
الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين نظرا لتفضيلهم القنوات غير الرسمية لتحويل
أموالهم نحو الجزائر نتيجة العراقيل و الصعوبات عند القيام بعملية تحويل أموالهم و
انخفاض سعر الصرف الرسمي مقارنة بالسوق الموازي.

يظهر من الجدول أن الرصيد الايجابي لرصيد الميزان التجاري كان له الأثر
الأكبر على رصيد الميزان الجاري فإذا تم استبعاده تبقى العناصر الأخرى ضعيفة
و يظهر ذلك من خلال التوازن النسبي للصادرات خارج النفط و قطاع الخدمات.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص 149.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 9.

(3) سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير جامعة
بائنة، 2006/2007، ص 90

3- تطور حساب رأس المال

يمثل هذا الحساب التحركات الرسمية و الخاصة لرؤوس الأموال و التي تتمثل في القروض الخارجية و أقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمار الأجنبي ويتضح من الجدول أن أكبر عجز سجله حساب رأس المال كان سنة 2006 بعجز قدره 11.22 مليار دولار، و هذا نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية و اللجوء إلى إعادة الجدولة وكذلك السداد المسبق للديون الخارجية و يمكن إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في ما يلي:

- ضعف و محدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالدول العربية حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر ب 1.665 مليار دولار خلال سنة 2007 في حين قدر حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى مصر في نفس السنة ب 11.578 مليار دولار و في السودان ب 2.436 مليار دولار و هذا يعني ضعف رأس المال الداخل إلى الجزائر⁽¹⁾.
- خروج حجم كبير من رؤوس الأموال نتيجة إعادة الجدولة سنة 94-1995 و الدفع المسبق للمديونية و عدم وجود أسواق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل و جذب رؤوس الأموال الأجنبية⁽²⁾.

من خلال التطورات في ميزان الحساب الجاري و ميزان حساب رأس المال يتضح أن ميزان المدفوعات حقق عجزا خلال عامي 98-1999 بينما حقق خلال 1997، 2000 إلى غاية 2009 فائضا، وهناك عدة أسباب ساهمت في اختلال حساب ميزان المدفوعات منها ما يتعلق بالحساب التجاري و أخرى تتعلق بحساب رأس المال ، و يعتبر التذبذب في أسعار البترول و تصديره أهم أسباب الفائض و العجز في ميزان المدفوعات مما يعرض الاقتصاد الجزائري إلى التبعية الخارجية

(1) UNCTAD, World Investment Report 2008. pp 280 .
www.unctad.org.19/09/2009.

(2) سامية مفاش، مرجع سابق، ص 91

،و بالنظر إلى أهمية هذه المادة في صادرات الجزائر إضافة إلى هيكل و اتجاه وارداتها و تركيب مديونيتها الخارجية يفترض أن سعر صرف الدولار مقابل الأورو سيكون له انعكاسات على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: انعكاسات الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري

أحدث الأورو منذ إصداره و التعامل به آثار كبيرة على ميزان المدفوعات الجزائري خصوصا في الميزان التجاري و يمكن متابعة هذه التأثيرات من خلال ما يلي:

باعتبار أن أغلب الصادرات هي من النفط المقدرة ب 77.19 مليار دولار في آخر سنة 2008،والتي تتم تسويتها بالدولار الأمريكي و نظرا لتراجع أسعار صرف الدولار مقابل الأورو فإن ذلك سيحدث انخفاض في فائض ميزان المدفوعات الجزائري.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر و عليه فإنها ستتأثر بالأورو من حيث حجم و قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي التي تمثل 43.6% سنة 2008.

تضطر الجزائر إلى سداد أقساط مديونيتها للاتحاد الأوروبي بالأورو ،و بالتالي يؤدي ذلك إلى تضخم هذه المديونية نظرا لارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار.

أدى الأورو إلى تشجيع الاستثمارات داخل منطقة الاتحاد الأوروبي و هذا ما ترتب عنه انتقال رؤوس الأموال بين منطقة الأورو أكثر من حركتها خارج هذه الدول، و بالتالي أدى ذلك إلى تراجع حركة رؤوس الأموال من منطقة الأورو باتجاه دول جنوب البحر المتوسط بما فيها الجزائر .

تعتبر هذه التأثيرات انعكاسات غير مباشرة ناتجة عن طبيعة و هيكل التجارة الخارجية للجزائر، إلا أن الانعكاسات المباشرة لتذبذب أسعار الصرف بين العملتين تظهر في موازين مدفوعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول منطقة الأورو إذ أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي إلى انخفاض الصادرات الأوروبية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و زيادة الصادرات الأمريكية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي و العكس صحيح⁽¹⁾.

1-انعكاسات الأورو على الميزان التجاري:

من بين المؤشرات المهمة ذات الارتباط بتغير أسعار صرف الأورو مقابل الدولار هو انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى ارتفاع في وارداتها من سلع و خدمات ، و بما أن الدولار الأمريكي هو العملة المقومة بها أسعار النفط فسيتم هنا حساب الانخفاض على أساس التغير في أسعار صرف الدولار مقابل الأورو ، و بافتراض أن هذه التغيرات هي في القيمة الحقيقية و ليس في القيمة الاسمية.

يلاحظ من الجدول بالنظر إلى أسعار صرف الدولار مقابل الأورو خلال الفترة 2000-2008 أن نسبة التغير لعام 2000 مقارنة بعام 1999 كانت قد بلغت 15.95 % ارتفاعا في قيمة الدولار مقابل الأورو علما بأن سعر صرف الدولار مقابل الأورو بلغ 0.94 عام 1999 ، أما في عام 2008 فنسبة التغير كانت سالبة 6.84 % مما يعني انخفاض في قيمة الدولار.

و يؤثر الأورو على الميزان التجاري تبعا لتغير أسعار صرف الأورو مقابل الدولار و أهمية التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ففي حالة ارتفاع الأورو يؤثر بالسلب على الميزان التجاري الجزائري و العكس صحيح. و الجدول التالي يوضح الانخفاض في الميزان التجاري نتيجة تغير أسعار صرف الدولار.

⁽¹⁾ سامية مفاش، مرجع سابق، ص96

جدول رقم(18)

الانخفاض في قيمة الميزان التجاري نتيجة تغير أسعار صرف الدولار 2009-2000

مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.6	7.78
أسعار صرف الدولار /الأورو	1.09	1.10	1.05	0.87	0.80	0.80	0.79	0.73	0.68	0.71
نسبة التغير في أسعار صرف الدولار مقابل الأورو ب%	15.95	0.9	4.54-	17.14-	8-	0	1.25-	7.59-	6.84-	4.41
مقدار الانخفاض/الارتفاع	1.961	0.086	0.304-	1.909-	1.141-	0	0.425-	2.598-	2.777-	0.343

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية

1-Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

من الجدول نلاحظ أنه خلال فترة ارتفاع الدولار مقابل الأورو أدى إلى زيادة في رصيد الميزان التجاري ب 2.39 مليار دولار ،أما خلال فترة تراجع الدولار مقابل الأورو فقد أدى إلى فقدان ما قيمته 9.154 مليار دولار، إذ أن ارتفاع قيمة الأورو أدت إلى تقليل احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية الأخرى و على رأسها الدولار كاحتياطات تستخدم لأغراض تسوية المعاملات التجارية الدولية، ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية المسيطرة على التعامل التجاري بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر خصوصا في مجال الصادرات النفطية و هذا راجع لأن عقود البيع تم توقيعها بالدولار خلال فترة قوته.

1-1-انعكاسات الأورو على الواردات:

تقوم الجزائر بتصدير النفط إلى الدول المستهلكة له و تحصل على إيرادات مقومة بالدولار و تقوم الدول المستهلكة له بتصدير سلع و خدمات مختلفة إلى الجزائر مقابل الدفع بعملات مختلفة منها الدولار و الأورو و الين و الجنيه الإسترليني محققة بذلك هي الأخرى عائدات من السلع و الخدمات ،و لاشك أن الجزائر لها علاقات تجارية قوية مع الدول الأوروبية حيث تحبذ الفترة التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط المصحوبة بارتفاع في العائدات النفطية، و كذلك ارتفاع في

قيمة الدولار أمام الأورو لأن ذلك ينعكس بشكل ايجابي على القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر و العكس صحيح .

و من أجل الوصول إلى أثر التقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار على العائدات النفطية من الأهمية التركيز على نمط واردات الجزائر من المجموعات الدولية كونها التي تتأثر بشكل مباشر بتلك التقلبات .

1-1-1- التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من المجموعات الدولية من الفترة 1997-2008.

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة 1997-2008 ارتفاع في إجمالي وارداتها من 8.13 مليار دولار في عام 1997 إلى 37.99 مليار دولار عام 2008، وقد شكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي نسبة هامة مقارنة بالدول الأخرى و يرجع هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة مداخيل البترول و زيادة استهلاك الطلب المحلي غير المشبع، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19)

بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية 1995-2007 %

السنوات	1995		2000		2005		2006		2007	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	56.01	59.32	62.6	77.22	55.6	52.6	52.5	54.4	43.06	51.9
الدول الأوروبية الأخرى	3.13	2.72	0.82	8.85	4.3	12.1	3.8	8.3	3.6	7.5
أمريكا الشمالية	-	-	-	-	28.0	7.8	33.8	7.9	37.8	9.5
أمريكا اللاتينية	2.91	3.41	7.58	2.08	7	6.6	4.5	6.5	4.4	6.6
آسيا	1.9	5.35	0.95	8.8	2.7	16.2	3.4	17.6	7.1	19.6
المغرب	0.17	1.83	1.1	0.76	0.9	1.1	0.9	1.1	1.30.8	1.0
الدول العربية	2.06	1.23	0.24	2.11	1.3	2.1	1.1	2.3	1.1	9.2
إفريقيا	0.17	0.41	0.19	0.28	0.1	0.7	0.0	0.7	0.3	0.8
باقي العالم	-	-	-	-	0.1	0.8	0.0	1.2	-	0.9

المصدر: 1- جموح سهيلة: الوحدة النقدية الأوروبية الانعكاسات الراهنة و المستقبلية على الاقتصاد الجزائري 2004/2005، كلية الاقتصاد و علوم التنسيير، جامعة الجزائر، ص 186

2- Algérie En quelques Chiffres office nationale des statistiques 2008

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر سواء من حيث أهميته في الواردات الجزائرية حيث وصلت إلى حوالي 51% عام 2008 و يلاحظ انخفاض أهمية الاتحاد الأوروبي مقارنة بسنة 2000 ويرجع ذلك إلى دخول منافسين جدد من آسيا.

و من الأهمية التطرق إلى النمط الذي تتخذه واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و ذلك لمعرفة مدى تأثير القوة الشرائية للبرميل المصدر في حالة انخفاض أو ارتفاع أسعار صرف الأورو مقابل الدولار.

1-1-2- القوة الشرائية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي :

عند حساب الانخفاض في القوة الشرائية لواردات الجزائر من منطقة الأورو خلال الفترة 2000- 2008 نلاحظ أنها قد بلغت 4.251 مليار دولار أي بمعدل انخفاض سنوي قدره 4.512% من إجمالي قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(20)

الانخفاض في القوة الشرائية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

س=نسبة التغير في أسعار صرف الدولار مقابل الأورو %	ع=قيمة حصة الواردات من الاتحاد الأوروبي مليار دولار	ص=س*ع=مقدار الانخفاض/الارتفاع مليار دولار	
15.95	5.256	0.8383	2000
0.9	5.903	0.0531	2001
4.54-	6.732	0.3056-	2002
17.14-	7.954	1.3633-	2003
8-	10.097	0.8077-	2004
0	11.255	0	2005
1.25-	11.729	0.1466-	2006
7.59-	14.427	1.095-	2007
6.84-	20.843	1.4256-	2008
	94.196	4.251-	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية

1-Banque d Algérie; Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004;juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

وعند القيام بحساب التغير الحاصل في القيمة الاسمية للصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة نفسها 2000-2008 تقدر ب 65.28 مليار دولار أي بمعدل زيادة سنوي تصل إلى 7.25 مليار دولار، و إذا قارنا معدل الزيادة السنوية للانخفاض في القوة الشرائية لوارداتها من الاتحاد الأوروبي يلاحظ أنها تمثل 6.51%، إذ يلاحظ أن الزيادة المحققة في قيمة الصادرات النفطية بفضل الارتفاع الكبير في الأسعار و الإنتاج قد فاق الانخفاض في قيمة الواردات مما يعني أن ما يتم فقده بسبب تقلبات أسعار صرف الدولار لا يمثل شيء أمام الزيادة في قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

إن الارتفاع في أسعار البترول في عام 2008 بنسبة 33.38% مقارنة بعام 2007 لتصل إلى 99.97 دولار للبرميل صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية الجزائرية بنسبة 29.49% أي بنحو 17.58 مليار دولار لكن الانخفاض في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة 6.84% قد أدى ذلك إلى ارتفاع في تكلفة الاستيراد للجزائر بحوالي 5.251 مليار دولار، و بافتراض أن كل الاستيراد يتم تقويمه بالأورو، فإن الزيادة في تكاليف الاستيراد مقارنة بالزيادة في العائدات النفطية تمثل نسبة 23.19% مما يعني أن حوالي ربع الزيادة المحققة في العائدات النفطية خلال عام 2008 قد ذهبت إلى الدول المستهلكة للنفط في شكل زيادة تكلفة الاستيراد نتيجة انخفاض قيمة الدولار أمام الأورو.

إن تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي جعلتها تدفع مبالغ مضاعفة لوارداتها ففي سلعة القمح دفعت أكثر من 200 مليون دولار و في تكلفة الدواء أكثر من 250 مليون دولار و هذا سنة 2004.⁽¹⁾

(1) مقدم عبيرات وميلود زيد الخير و عبد القادر حفاري، مرجع سابق، ص 173.

1-2- أثر الأورو على الصادرات:

شكلت الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 43.6 % عام 2007 منخفضة عما كانت عليه في عام 2000 حيث كانت تشكل حوالي 62.6% ، و يرجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى السياسات المتشددة التي اتخذها الإتحاد الأوروبي منذ التسعينات و التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد من الدول العربية من خلال فرض ضريبة الكربون على النفط الخام بحجة حماية البيئة.(1) كما و يرتبط أهمية استمرار التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي لعدة أسباب أهمها :

- الموقع الجغرافي .

- المعرفة الجيدة للسوق الأوروبية سواء للمصدرين أو المستوردين.

- صادرات الجزائر تمثل نسبة هامة في السوق الأوروبية.

و يعتبر البترول من الموارد الناضبة ، وفي معظم الأحوال يمثل المورد الرئيسي أو الأساسي الذي تشكل منه موازنات الدول النامية المصدرة للنفط وتعتمد عليه في توفير حد أدنى من التنمية الاقتصادية (2) ، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العائدات النفطية الحقيقية يؤثر بالسلب على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خصوصا عند تراجع الدولار أمام الأورو تراجعاً غير مسبوق من قبل .

و لذلك يلزم معرفة السعر الحقيقي للنفط و هذا باستبعاد كل من التضخم النقدي والتغير في أسعار الصرف ، بمعنى التعبير على السعر بدولارات ثابتة القيمة، ويتم ذلك بأخذ سنة معينة هي سنة الأساس ثم يتابع تطوره عبر الزمن

(1) عزت ملوك قناوي، مرجع سابق، ص 131.

(2) عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد البترول، دار علاء الدين، الطبعة الأولى، 2004، سورية، ص 1.

للوصول إلى قيمة السعر الحقيقية والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية باعتبار 1973 سنة أساس .

جدول رقم(21)

تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية باعتبار 1973 سنة أساس

الوحدة = دولار أمريكي			السعر الاسمي	السنة
السعر الحقيقي بعد تصحيحه باستخدام	سعر الصرف	التضخم		
سعر الصرف والتضخم	سعر الصرف	التضخم		
3.05	3.05	3.05	3.05	1973
9.83	11.15	9.45	10.73	1974
7.58	12.16	7.64	12.7	1978
9.46	16.31	10.00	17.25	1979
13.91	37.01	14.75	38.64	1980
16.39	35.08	15.11	32.51	1981
15.18	40.03	10.34	37.00	1985
6.02	16.23	5.02	13.53	1986
6.81	18.90	6.38	17.73	1987
6.29	18.93	5.75	17.31	1989
7.05	32.34	7.03	32.26	1990
5.71	18.87	5.63	18.63	1991
4.68	16.83	4.32	15.03	1994
4.76	17.57	4.57	16.89	1995
5.62	21.25	5.37	20.29	1996
5.42	20.95	4.84	18.68	1997
3.57	13.99	3.13	12.38	1998
4.82	20.25	4.39	17.47	1999
7.76	37.76	5.67	37.60	2000
6.58	32.65	4.66	23.13	2001
6.51	33.13	5.44	24.4	2002
6.51	33.36	5.44	28.10	2003
7.58	40.05	6.82	36.05	2004
10.50			50	2005
			69	2006

المصدر : حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص 641.

يتضح أن التضخم قد أثر على الأسعار الحقيقية للبتروول ، فخلال الثلاثين عاما الماضية ، أدت التغيرات التي حدثت لأسعار صرف الدولار إلى رفع السعر الاسمي للنفط ما عدا عامي 1978 – 1979 ، بينما كان التضخم هو المتسبب في

الخسائر في القيمة الحقيقية للأسعار النفط طوال هذه الفترة ، فمثلا عندما ارتفع السعر الاسمي من 3.1 دولار للبرميل عام 1973 إلى 24.4 دولار عام 2002 ، ارتفع السعر الحقيقي بأخذ تغيرات أسعار الصرف فقط في الحساب إلى 33.1 دولار بينما وصل السعر الحقيقي بأخذ معدلات التضخم فقط إلى 4.8 دولار ، أما في حالة أخذ الأثرين معا فقد وصلت الأسعار الحقيقية إلى 10.5 دولار فقط عام 2005 .

وبمعنى آخر فقد أضافت التغيرات في أسعار صرف الدولار إلى الأسعار الاسمية ما مقداره 8.77 دولار للبرميل سنة 2002 ، بينما عملت معدلات التضخم المرتفعة التي مرت بها اقتصاديات الدول الصناعية على تخفيض الأسعار الاسمية للبرميل بمقدار 19.56 دولار ، ويبدو من الجدول أن السعر الحقيقي بعد تصحيحه باستخدام سعر الصرف يبدو دائما أعلى من السعر الاسمي حتى في فترات انخفاض أسعار الدولار (1981، 1985 ، 2000) ، وعلى عكس السعر الحقيقي المعدل وفق معدلات التضخم أنه أقل دائما من السعر الاسمي .

لقد عوض الارتفاع في سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى خلال الفترة 81 – 1985 والفترة 1996 – 2002 من الانخفاض في أسعار النفط الاسمية التي انخفضت في الفترة 1981 – 1985 بمقدار 5.5 دولار رئيسية بانخفاض 16.9 % بينما زادت الأسعار الحقيقية باعتبار تغيرات أسعار الصرف فقط ، بحوالي 5.5 دولار ، بنسبة زيادة 15.4 % كذلك ينطبق نفس الشيء خلال الفترة 1996 – 2002 إذ ارتفعت الأسعار الاسمية بمقدار 4.1 دولار مقارنة بارتفاع الأسعار الحقيقية وفق أسعار الصرف بحوالي 10.5 دولار وبالتالي فقد ساهمت التغيرات في أسعار صرف الدولار في تحسين القيمة الحقيقية لبرميل النفط لدول أوبك بشكل عام ، لاسيما في فترات ارتفاع أسعار الصرف وهي الأطول خلال هذه الفترة ، أما في حالة انخفاض أسعار صرف الدولار ، وهي

الأقل فقد كان أثر الانخفاض على الأسعار الحقيقية أقل من أثر معدلات التضخم المرتفعة .

من الواضح أن القوة الشرائية لأسعار النفط المقومة بالدولار في الأسواق العالمية تتأثر بعاملين رئيسيين هما قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في حالة الواردات القادمة من مناطق خارج الولايات المتحدة و عامل التضخم العالمي الذي يأتي من عملية الاستيراد من دول تعاني من ارتفاع في معدلات التضخم ،و سوف يقتصر تحليلنا في هذه الدراسة على أثر تغير أسعار صرف الدولار.

و حيث أن النفط يتم تسعيره بالدولار فقد بدأت البلدان المصدرة للنفط تعطي اهتماما للقوة الشرائية للبرميل المصدرة من نفطها،ففي الفترات التي تشهد انخفاض في قيمة الدولار تنخفض القوة الشرائية للبلدان المصدرة للنفط عندما تقوم بالاستيراد من المناطق التي ارتفعت عملتها مقابل الدولار و العكس صحيح.(1)

و يمكن التمييز بين نوعين من الانخفاض في قيمة الدولار هما:

- الانخفاض الاسمي الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول الأخرى التي تتعامل معها تجاريا.

- الانخفاض في القيمة الحقيقية للدولار يعني أن أسعار النفط ستتنخفض في البلد الذي ارتفعت قيمة عملته مقابل الدولار الأمريكي.

إن تأثير انخفاض قيمة الدولار يتوقف على مدى ارتباط الجزائر بالسوق الأمريكية و بالأسواق الأخرى مثل منطقة الأورو أو المنطقة الآسيوية و باعتبار أن الجزائر ترتبط بمنطقة الأورو فإن أسعار النفط المقومة بالأورو سوف تنخفض و بالتالي لن يسمح للعائدات النفطية الجزائرية بشراء نفس

(1) عبد الفتاح دندي، مرجع سابق،ص 41.

كميات السلع والخدمات التي يتم شرائها من قبل إلا أن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني مثلا يجعل التبادلات التجارية مع اليابان في وضع أفضل.

أما في حالة ما إذا كانت أسعار النفط مقومة بالأورو فإن العرض والطلب هو الذي يحدد سعر النفط وليس أسعار الصرف والجدول التالي يبين أسعار نفط خليط الجزائر مقومة بالدولار والأورو.

جدول رقم (22)

أسعار النفط لخليط صحراء الجزائر 1997-2009

السنة	أسعار النفط دولار / للبرميل	أسعار النفط أورو / للبرميل
1997	19.49	17.186
1998	12.85	11.483
1999	18.03	17.009
2000	28.00	30.316
2001	24.8	27.290
2002	25.24	27.690
2003	29.03	26.692
2004	38.66	25.667
2005	54.64	43.922
2006	65.85	52.68
2007	74.95	54.708
2008	99.97	68.006
2009	62.25	46.11

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما يلي:

1- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، العدد 1 كانون الثاني يناير 2008، ص 21

2-Bank d Algérie ,Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport juillet 2010,p2

إذا كانت أسعار النفط مقومة بالأورو بدلا من الدولار لأصبح سعر البرميل في سنة 2008 يساوي 68.006 أورو بدلا من 99.97 دولار ، وبالتالي فإن الانخفاض في أسعار صرف الأورو منذ عام 2001 قد ترك أثره الواضح على

الأسعار الحقيقية للبرميل ، وبالتالي على القوة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية فنجد الدول المصدرة للبترول في الوقت الحاضر تدافع عن أسعار نفط مرتفعة نوعا ما مقابل دعوات الدول الصناعية لخفض الأسعار بزيادة الإمدادات ، وهذا الدفاع عن الأسعار المرتفعة جاء نتيجة ضعف الدولار.

يتضح أن انخفاض القيمة الحقيقية للبرميل لا يرجع إلى تبني الدولار كعملة تسوية المبادلات النفطية بل إن الذي يؤثر على السعر هو ظروف العرض والطلب في سوق النفط وليس إلى نوع العملة التي تم اختيارها للمبادلات، وإذا تم قبول الأورو عالميا كوسيلة للمدفوعات وأصبح وحدة حسابية لتقييم سعر النفط فإن هذا لا يعني أن القيمة الحقيقية للبرميل من وجهة نظر الدول المنتجة سيزداد إذ أن هذا سيعتمد على قيمة الأورو في أسواق الصرف ودرجة استقراره .

ادن يتوقف تأثير الأورو على الصادرات الجزائرية خصوصا منها النفطية على أسعار الصرف بين الدولار و الأورو فكلما كان ارتفاع في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية لإيرادات النفطية و العكس صحيح ،والجدول التالي يوضح حجم العائدات النفطية الحقيقية بأسعار 1995.

جدول(23)

حجم العائدات النفطية الحقيقية بأسعار 1995 بالدولار الأمريكي

السنة	الإنتاج ألف برميل/ي	العائدات النفطية الاسمية مليار \$	الرقم القياسي 100=1995	العائدات النفطية بأسعار 1995
1995	752	9.008	100	9.008
1996	806	10.303	101.9	10.110
1997	648	13.18	103.6	12.846
1998	648	9.7	105.0	9.238
1999	648	11.91	105.9	11.2464
2000	796	21.06	107.5	19.590
2001	843.4	18.53	109.6	16.9069
2002	850	18.11	111.3	16.271
2003	11108	23.99	113.1	21.2111
2004	12512	31.55	115.2	27.3871

38.800	117.5	45.59	1352	2005
44.700	120.0	53.64	1345	2006
85.372	122.3	59.71	1560	2007
62.25	124	77.19	2115	2008

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1990 ، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، العدد 11 سنة 2005 ، ص 107

2-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2007، ص 43

3-Algérie En quelque Chiffres office nationale des statistiques 2009

يتضح من الجدول أن الجزائر حققت خلال عام 2008 مستوي قياسي في قيمة صادراتها النفطية البالغة 77.19 مليار دولار بزيادة حوالي 17.58 مليار دولار والتي تشكل نسبة 29.49 % مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير التي شهدته أسعار النفط غير أن الصورة تختلف تماما إذا استخدمنا دولارات ثابتة القيمة عند مستواها في عام 1995.

وإذا أدخلنا في الاعتبار اختلاف حجم الصادرات النفطية ففي عام 1995 لم تتجاوز صادرات الجزائر السنوية 752 ألف ب/ي محققة ما قيمته 9.008 مليار دولار ، بينما ارتفعت تلك الصادرات في عام 2008 إلى نحو 2115 ألف ب/ي⁽¹⁾ ، لذلك يتضح أن ما حققته الجزائر من عائدات 2008 مقابل تصدير 752 ألف ب/ي لم يتجاوز بدولارات ثابتة القيمة عن عام 1995 نحو 62.25 مليار دولار ، وهذا يعني أن 1363 برميل/ي المتبقية تقابلها 1.624 مليار دولار.

وقد أثر انخفاض أسعار صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2001 بزيادة قيمة العائدات النفطية الجزائرية المقومة بالدولار ب 3.560 مليار دولار بما نسبته 9 % من مجموع العائدات النفطية خلال فترة انخفاضه ومن ثم انعكس ايجابيا بانخفاض قيمة الاستيراد من منطقة الأورو.

⁽¹⁾ تقرير الأمين العام السنوي ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،2009، ص 66.

و في الفترة 2003-2008 نتيجة ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار انخفضت قيمة العائدات النفطية بمقدار 18.47 مليار دولار بمعدل انخفاض سنوي نسبته 6.11% و من ثم زادت قيمة الاستيراد من منطقة الأورو غير أن زيادة إنتاج النفط و تصديره أدت إلى امتصاص الفارق بين العملتين ، و زاد معدل الاستيراد من المناطق الآسيوية و بذلك تجنبت الجزائر الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار صرف الأورو مقابل الدولار ، إلا أن للموقع الجغرافي و ارتباط الجزائر بعلاقات متشابكة مع دول الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب التحول عنه كشريك تجاري رئيسي.

أما فيما يخص الصادرات غير النفطية فهي شبه متواضعة تقدر ب 3.1% في المتوسط خلال 2000-2008 وتعكس الخلل الموجود في البنيان الهيكلي للصادرات السلعية في الجزائر و بالتالي فهي لا تتأثر كثيرا بالأورو و تأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف إضافة إلى أنها تعاني من مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالمشاكل الداخلية المتمثلة في مواصفات المنتج ظروف التصدير مثل قلة الخبرة و محدودية وسائل التمويل و التخزين و النقل و التسويق إضافة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة وغيرها و منها المشاكل الخارجية المتمثلة في المنافسة الدولية خاصة في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى ميل الدول المتقدمة نحو تدعيم التكتلات الاقتصادية و تقوية الروابط التجارية بينها و بالتالي يكون لهذه المشاكل أكبر الأثر على صادرات الجزائر خارج قطاع النفط.

2- انعكاسات الأورو على حساب رأس المال:

أدى التعامل بالأورو إلى إحداث آثار على مستوى حساب رأس المال إذ أثر على حركة رؤوس الأموال بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يمكن تناول هذه الآثار من خلال دراسة انعكاساته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و على المديونية الخارجية .

2-1- انعكاسات الأورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدى ارتفاع أسعار صرف الأورو و انخفاض معدل التضخم إلى زيادة الثقة به من قبل المودعين والمستثمرين مما أدى إلى زيادة حجم الودائع و الاستثمارات بالأورو على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار مما أدى إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في منطقة الأورو للاستفادة من مزايا السوق الواسعة التي تنعدم فيها تكاليف تحويل العملات و تزيد فيها الكفاءة الإنتاجية و العائد على الاستثمار حيث قدر الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى منطقة الأورو ب 491.083 م دولار سنة 2008 مقارنة بعام 2005 الذي بلغ 252.68 مليار دولار.

وبقية نسبة زيادة الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر محدودة ذلك بسبب المزايا التي أوجدها الأورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى حركة رؤوس الأموال بين دول الاتحاد أكبر من حركتها خارج دول الاتحاد، و كذلك بسبب توسع الاتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الوسطى و الشرقية، إضافة إلى تراجع حجم المساعدات المالية التي يمنحها الطرف الأوروبي وهذا لتقديم المساعدات لدول عضو الاتحاد التي يمكن أن تصادفها مشاكل في أدائها الاقتصادي حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء مما ينجم عنه آثار سلبية على استقرار الأورو.

و قدر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 2.33 مليار دولار عام 2008 مقارنة ب1.79 مليار دولار عام 2007⁽¹⁾، و لم تحصل الجزائر على نسبة هامة في الاستثمار الأجنبي من دول الاتحاد الأوروبي إلا في قطاع النفط الذي تمتلك فيه ميزة نسبية و لا يساهم كثيرا في خلق فرص عمل و أنه قليل التأثير في القطاعات الأخرى إذ أن الاستثمارات خارج قطاع المحروقات لا يمثل

⁽¹⁾ Banque d Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport ,juillet 2009,p 63.

سوى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، و الجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2003-2007.

جدول رقم: (24)

حجم المبالغ المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2007 (مليار دينار جزائري %)

1 دولار = 70 دينار جزائري

البيان	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
استثمارات محلية	91.8	450.28	60	231.8	77.9	398.6	64.1	454.2	85.3	327.8	75.0
استثمارات أوروبية	6.5	21.61	6.72	25.97	3.7	19.10	23.3	165.47	8.7	33.84	11.1
استثمارات أجنبية أخرى	1.68	8.26	33.2	128.61	18.3	93.81	12.4	88.03	5.9	22.92	13.7
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	8.18	40.17	40.0	154.59	22.0	112.91	35.8	253.52	14.7	56.76	24.9
الاستثمارات الكلية	100	49.45	100	38.5	100	511.52	100	707.73	100	384.11	100

المصدر: فطيمة حاجي: اتفاقية المشاركة الجزائرية العربية-المتوسطة و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير جامعة القاهرة مصر، 2009، ص 206.

يلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الأوروبية قد بلغت سنة 2006 نسبة 23.3% من مجموع الاستثمارات الكلية و يرجع هذا في الأساس إلى تضافر عدة عوامل منها ما يلي: (2)

- تعديل الإطار القانوني والتشريعي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر قصد تشجيع المستثمرين على الاستثمار.

(1) مفتاح صالح و سمية دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية العددان 43-44 صيف-خريف 2008، ص 120.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 58.

- استثمار بنك HSBC البريطاني و" دويتشه" بنك الألماني السوق الجزائري المحلي للخدمات المالية، و استحواذ مجموعة "Linde" الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة.

و يرجع ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر أساسا إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- ضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي و المحلي خارج قطاع المحروقات مقارنة بقدرات السوق الجزائرية حيث تظل بعيد عن المحفزات التي قدمتها نظريا قوانين الاستثمار حيث صنفت الجزائر سنة 2004 من قبل الهيئات الدولية في المرتبة 91 و هذا بسبب أسلوب التعامل الذي تمارسه الدولة مع المستثمرين⁽¹⁾.

- وجود السوق الموازية بمعنى وجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير حيث قدر حجم السوق الموازية بحوالي 9 إلى 10 مليار دولار و تسيطر على حوالي 50% من الكتلة النقدية خارج سيطرة البنوك⁽²⁾.

و عند حساب الانخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2003-2007 قد بلغت 51.75 مليون دولار أي بمعدل انخفاض قدره 5.85% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة و هذا ما يؤدي إلى تآكل الأرباح و بالتالي انخفاض الاستثمارات بالدولار في الجزائر .

إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية و على رأسها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية و أزمت السيولة في أسواق رأس المال و

(1) عبد الله علي، دور الحكومات في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث عدد 6 جامعة الجزائر 2008، ص 85.
(2) فطيمة حاجي، اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية متوسطة و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 2009، ص 108.

القروض في كثير من الدول المتقدمة مما أدى بالعديد من الشركات تأجيل قراراتها الاستثمارية.⁽¹⁾

2-2- الديون الخارجية:

تتكون سلة العملات المكونة لدين الخارجي الجزائري في فترة التسعينات من أربعة عملات رئيسية تمثل 70% من السلة و تتمثل في العملات التالية الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الين الياباني و تمثل في مجموعها 42.5 من مديونية الجزائر الخارجية المقيمة بالدولار الأمريكي حيث سيطر الدولار على باقي العملات بنسبة 40% في حين شكلت العملات الأوروبية حوالي 30%⁽²⁾. و الجدول التالي يوضح تطور هيكل الديون الجزائري.

جدول رقم: (25)

تطور هيكل الديون الجزائرية ب % من 1997، 2002 - 2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	1997	
40	43	40	43	44	39	39	42	44.8	الدولار الأمريكي
51	49	49	47	40	39.9	35	30	-	الأورو
3	4	4	8	8	10	12	12	11.5	الين الياباني
6	5	7	5	8	10.5	14	16	25.9	عملات أخرى

Source: -Banque d Algérie; Evolution Economique et Monétaire en Algérie ;Rapport avril 2004,juillet 2010

إن ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة المديونية لأننا سنحتاج إلى عدد من الدولارات لتسديدها و العكس سيؤدي إلى انخفاض

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2008، ص ص 68-69.
(2) مدني بن الغيث و عبد الوهاب دادن، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الجزائري في الأورو و اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي الأول حول الأورو فرص و تحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، ص ص 103-104.

المديونية إذا ارتفع سعر صرف الدولار أمام الأورو، و هذا ما حدث خلال سنة 1999 حيث أدى ذلك إلى المساهمة في استقرار الدينار الجزائري و ترتب عن ذلك انخفاض في قيمة المديونية الخارجية إلى 25.5 مليار دولار مقابل 28 مليار دولار عام 1997، كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 22% مع نهاية عام 2000 بعد أن كانت تقدر ب 39% عام 1999. (1)

كما أثر ارتفاع الأورو سلبيا على المديونية الخارجية للجزائر. حيث ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى 10 مليار دولار في 2003 نتيجة ارتفاع الأورو بالنسبة للدولار. (2) وقدرت خدمة المديونية ب 12.6% من الصادرات أي ما قيمته 4.44 مليار دولار و نصيب الدول الأوروبية كان يفوق 55% أي أكثر من 2.5 مليار دولار سنة 2004. (3)

عرفت الجزائر انخفاض في المديونية الخارجية من 31.06 مليار دولار عام 1997 إلى 5.413 مليار دولار عام 2009 و يرجع ذلك أساسا إلى زيادة الإيرادات النفطية كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم: (26)

تطور الديون الخارجية للجزائر لسنوات 2004-2009 مليار دولار

التعيين	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ديون متوسطة الأجل	21.411	16.485	5.062	4.889	4.282	3.921
ديون قصيرة الأجل	0.41	0.707	0.55	0.717	1.304	1.492

(1) خليفي الزويبر، العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسبير، جامعة الجزائر 2002، ص 152.

(2) قحاييرة آمال، مرجع سابق، ص 455.

(3) مقدم عبيرات و ميلود زيد الخير و عبد القادر حفاري، مرجع سابق، ص 172.

5.413	5.586	5.606	5.612	17.192	21.821	المجموع
-------	-------	-------	-------	--------	--------	---------

Source: -Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport 2010avril 2004,juillet

نلاحظ من الجدول أن حصة الديون المتوسطة تأخذ نسبة أكبر من الديون القصيرة التي تتصف بفائدة عالية مقارنة بالديون المتوسطة ، و أهم الدول الدائنة هي أوروبية فقد قدر الدين الإجمالي الجزائري في 2004 ب 21.411 مليار دولار و يتصدر الاتحاد الأوروبي قائمة الدول الدائنة ب66% من إجمالي الديون الجزائرية مقابل 21.5% لأمريكا الشمالية ، و بلغت نسبة ديون الاتحاد الأوروبي عام 2009 حوالي 68% من مجموع الديون الجزائرية.⁽¹⁾

إن دراسة و تحليل تقلبات أسعار صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي إلى معرفة القيمة الحقيقية لخدمة الديون و هذا نتيجة سيطرة الدولار على حجم العملات المشكلة للمديونية ، لذلك فإن سعر الصرف بين الدولار و الأورو له انعكاسات بالغة على استقرار قيمة المديونية الخارجية للجزائر سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث ارتفعت قيمتها في 2005 إلى أكثر من 500 مليون دولار نتيجة تقلبات أسعار الصرف مما جعل الجزائر تتخذ إجراءات تعتمد على تحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات

نتناول في هذا المبحث عرض الفروض الإحصائية و بيانات متغيرات النموذج و توضيح المتغير التابع و المتغير المستقل و حدود البحث ثم عرض بناء

⁽¹⁾ -Banque d Algérie ,Evolution Economique et Monétaire en Algérie ,Rapport, juillet 2010.

النموذج الرياضي باستخدام الانحدار البسيط و من ثم حساب البيانات باستخدام
البرمجة SPSS .

المطلب الأول:معلومات النموذج

حيث يتم عرض الفروض الإحصائية ثم بيانات متغيرات النموذج ،حدود البحث
،توضيح المتغيرات التابعة و المتغير المستقل ،تكوين النموذج الإحصائي باستخدام
أسلوب الانحدار البسيط .

1- الفرض: يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على ميزان

المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 1997-2008

و يتم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

- 1- يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على الميزان التجاري.
- 2- يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على الواردات .
- 3- لا يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على الصادرات.
- 4- لا يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على رصيد رأس المال.
- 5- يوجد تأثير معنوي لتغير أسعار صرف الأورو على المديونية.

2-بيانات متغيرات النموذج

- المتغير المستقل وهو أسعار صرف الأورو

- المتغير التابع واحد من بنود ميزان المدفوعات

1-رصيد ميزان المدفوعات.

2-رصيد الميزان التجاري .

3-الواردات.

4-الصادرات.

5-رصيد حساب رأس المال.

6-المديونية الخارجية.

3-مدة الدراسة

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة بين 1997-2008 و ذلك باستخدام البيانات السابقة مع إضافة قيمة "الايكو" خلال سنة 1997 و1998 باعتبار أن 1أورو = 1 "ايكو" لتكون النتائج دقيقة ما أمكن ذلك و أنه كلما كانت السلسلة أكبر كانت النتائج أكثر دقة.

4- بناء النموذج

نستخدم طريقة الانحدار البسيط للوقوف على الارتباط و العلاقة السببية بين المتغيرات السابقة و هي قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات و بنوده ،و يتم استخدام البرمجة المتخصصة SPSS و يعرض النموذج في شكل معادلات خطية كما يلي:

$Y_1 =$ دالة ميزان المدفوعات و هي تمثل فائض أو عجز كافة المعاملات مع

$$Y_1 = c_1 + c_2 X \quad \text{العالم الخارجي.}$$

$$(\text{Sig}) = f(\text{Sig}), t(\text{Sig})$$

$$\text{R-Squared}(R^2)$$

$x =$ أسعار صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي .

حيث يتم دراسة أثر تغيرات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري أو أحد بنوده بصورة مستقلة عن المتغيرات الأخرى المؤثرة في ميزان المدفوعات.

$c_1 =$ الجزء الثابت و يعبر عن حالة ميزان المدفوعات أو أحد بنوده عند انعدام المتغير المفسر و هذا المعنى رياضي فقط و ليس له مدلول اقتصادي .

$c_2 =$ ميل الخط المستقيم ،أو المقدار الذي تتغير به دالة ميزان المدفوعات أو أحد بنوده مقابل ارتفاع أسعار صرف الأورو بمقدار وحدة واحدة.

- اختبار معنوية التقديرات باستخدام اختبار " t " و معنوية النموذج نفسه باستخدام اختبار "f" .

- إذا كانت قيمة Sig أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية المعمول بها في هذا النموذج و هي =5% فإننا نرفض معنوية المعلمة المدروسة و من ثم نرفض المتغير المرتبط بها و العكس صحيح إذا كانت Sig أقل من 5% نقبل معنوية المعلمة و من ثم معنوية المتغير المرتبط بها . وتوفر البرمجية معلومات نتائج حول معامل الارتباط (R^2) R-Squared .

$Y_2 =$ دالة الميزان التجاري و هي تمثل دالة فائض أو عجز المعاملات السلعية مع العالم الخارجي. $Y_2 = C_{12} + C_{22}X$

$Y_3 =$ دالة الواردات و هي تمثل دالة عرض الواردات في السوق الجزائري .

$$Y_3 = C_{13} + C_{23}X$$

$Y_4 =$ دالة الصادرات وهي تمثل دالة طلب السوق الخارجي على الصادرات
الجزائرية. $Y_4 = C_{14} + C_{24}X$

$Y_5 =$ دالة حساب رأس المال وهي تمثل دالة التحركات الرسمية و الخاصة لرؤوس
الأموال. $Y_5 = C_{15} + C_{25}X$

$Y_6 =$ دالة المديونية الخارجية وهي تمثل دالة طلب الدولة على القروض الأجنبية.
 $Y_6 = C_{16} + C_{26}X$

المطلب الثاني: قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات

نقوم بعرض نتائج النموذج الإحصائي التي أمكن الحصول عليها من تطبيق
أسلوب الانحدار البسيط في ضوء الفروض الإحصائية السابقة.

1- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات

بالاعتماد على الجدول التالي يتم حساب أثر تغير أسعار صرف الأورو على
ميزان المدفوعات...

جدول رقم: (27)

تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات	1.16	-1.78	-2.38	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
سعر صرف الأورو مقابل \$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.37	1.47

Sources: 1-Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

نتائج تقدير معادلة ميزان المدفوعات بأسلوب الانحدار البسيط كانت كما يلي:

$$Y_1 = c_1 + c_2 X$$

$$Y_1 = -51.152 + 54.08.X$$

$$(Sig) = f(0.009), t(0.002)$$

$$R^2 = 0.617$$

1- هذا النموذج يفسر لنا التغيرات في ميزان المدفوعات بمقدار 61.17% منها بسبب تغيرات أسعار صرف الأورو و النسبة المتبقية 48.83% ترجع إلى عوامل أخرى لم يهتم بها النموذج، و يفسر هذا النموذج أن تغير أسعار صرف الأورو مقابل الدولار يؤدي إلى تغير في ميزان المدفوعات ب 61.17%.

2- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار f عند مستوى معنوية 5%.

3- بفحص جدول المعاملات يتضح ما يلي:

-المقدار الثابت -51.152 مليار دولار يعبر عن القيمة السالبة لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة أي تعبر عن حالة ميزان المدفوعات عند انعدام المتغير المفسر (الأورو).

- ثبتت معنوية النموذج للمتغير المستقل وفقا لاختبار t عند مستوى معنوية 5%.

- يؤدي ارتفاع أسعار صرف الأورو بمقدار وحدة واحدة إلى ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات ب 2.93 مليار دولار، إلا أن السبب الحقيقي لارتفاع ميزان المدفوعات هو ارتفاع رصيد الميزان التجاري- نتيجة ارتفاع الصادرات بسبب

زيادة أسعار البترول في الأسواق العالمية و زيادة الطلب عليه- الذي امتص الفارق المتزايد بين العملتين. إذ لا يشترط أن يكون وجود ارتباط بين متغيرين دليلا قاطعا على أن التغير في أحدهما هو نتيجة للتغير في الآخر، فالارتباط يشير فقط إلى احتمال وجود علاقة بين المتغيرين.

2- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على الميزان التجاري

يعتمد التحليل على المعطيات الخاصة برصيد الميزان التجاري و أسعار صرف الأورو الواردة أدناه. **جدول رقم(28)**

تطور رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008

الوحدة مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	5.96	1.51	3.36	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.6
صرف الأورو \$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.37	1.47

Sources: 1-Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004,juillet 2009. 2-European Centrale Bank: Monthey March 2009,www.ecb.europa.eu

تم التوصل إلى ما يلي:

$$Y_2 = C_{12} + C_{22}X$$

$$Y_2 = -52.099 + 59.825X$$

$$(Sig) = f(0.013), t(0.002)$$

$$R^2 = 0.618$$

1- بلغ معامل الارتباط 61.8% أي أن المتغيرات المفسرة تشرح 61.8% من تغيرات الميزان التجاري.

2- ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار f عند مستوى معنوية 5%.

3- بفحص جدول المعاملات يتضح ما يلي:

- المقدار الثابت -52.099 مليار دولار يعبر عن قيمة الميزان التجاري عند انعدام المتغير المفسر.

- ثبتت معنوية النموذج للمتغير المستقل وفقا لاختبار t عند مستوى معنوية 5%.

- ارتفاع أسعار صرف الأورو بوحدة واحدة يرتفع الميزان التجاري بمقدار 7.726 مليار دولار و هذا لأن ارتفاع الصادرات قد غطت الزيادة في قيمة الواردات نتيجة ارتفاع الأورو أمام الدولار.

2-1- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على الواردات

لإيجاد الأثر بين تغير سعر صرف الأورو و الواردات الجزائرية نقوم بتحليل بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم: (29)

تطور الواردات و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة مليار \$

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	8.13	8.87	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99
سـرف الأورومقابل\$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.37	1.47

Sources: 1-Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie ;Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

نتائج الجدول أدت إلى ما يلي:

$$Y_3 = C_{13} + C_{23}X$$

$$Y_3 = -35.64 + 44.473X$$

$$(Sig) = f(0.014), t(0.002)$$

$$R^2 = 0.649$$

1- يتضح أن كلا من المعلمتين f,t أصغر من 5% و عليه نقبل النموذج ككل ، كما أن القدرة التفسيرية لهذا النموذج ارتفعت إلى 64.9% ، من التغيرات الحاصلة في الواردات سببها تغير أسعار صرف الأورو .

2- المقدار الثابت -35.64 مليار دولار يعبر عن قيمة الواردات عند انعدام المتغير المفسر.

3- ارتفاع أسعار صرف الأورو بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الواردات بمقدار 8.83 مليار دولار و هذا باعتبار أن أغلب الواردات الجزائرية هي من دول الإتحاد الأوروبي .

2-2- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على الصادرات

يعتمد التحليل على المعطيات الخاصة بالصادرات و أسعار صرف الأورو الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم: (30)

تطور الصادرات و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	13.82	10.15	12.32	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
صـرف الأورومقابل\$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.37	1.47

Sources: 1-Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie ;Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$Y_4=C_{14}+C_{24}X$$

$$Y_4=-93.438+109.222X$$

$$(Sig) =f (0.03),t(0.000)$$

$$R^2 = 0.733$$

1-هذا النموذج معنوي لوجود المعلمتين و يفسر التغير في الصادرات نتيجة تغير أسعار صرف الأورو في حدود 73.3%.

2- المقدار الثابت -93.438 مليار دولار يعبر عن قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة عند انعدام المتغير المفسر.

3- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على رصيد رأس المال

تظهر نتائج الجدول أن تغير سعر صرف الأورو على رصيد رأس المال غير معنوي و هذا كما يلي:

جدول رقم: (31)

تطور حساب رأس المال و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد رأس المال	2.29-	0.66-	2.4-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-	2.54
صرف الأورو مقابل \$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.37	1.47

Sources: 1-Banque d Algérie; Evolution Economique et Monétaire en Algérie ;Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

من خلال تحليل الجدول تم التوصل إلى ما يلي:

$$Y_5 = C_{15} + C_{25}X$$

$$Y_5 = -3.843 + 2.583X$$

$$(\text{Sig}) = f(0.637), t(0.712)$$

$$R^2 = 0.014$$

نستنتج عدم معنوية كلا المعلمتين من خلال هذا النموذج و بذلك نرفض هذا النموذج للدلالة على عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الأورو و حساب رأس المال، إذ أنه يفسر التغير في حدود 1.4 %، وان 98.6% ترجع إلى عوامل أخرى غير مرتبطة بتغير أسعار صرف الأورو.

4- قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على المديونية

يتم تحليل بيانات الجدول المتعلقة بالمديونية الخارجية ومدى ارتباطها بأسعار صرف الأورو.

جدول رقم: (32)

تطور المديونية و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المديونية	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.612	5.606	5.586
صـرف الأورومقابل\$	1.134	1.119	1.067	0.923	0.895	0.945	1.131	1.244	1.244	1.255	1.370	1.470

Sources:1 -Banque d Algérie ;Evolution Economique et Monétaire en Algérie; Rapport avril 2004,juillet 2009

2-European Central Bank: Monthly March 2009,www.ecb.europa.eu

نتائج النموذج كانت كما يلي:

$$Y_6=C_{16}+C_{26}X$$

$$Y_6 =63.204 -37.603X$$

$$(Sig)=f(0.001),t(0.011)$$

$$R^2 = 0.495$$

1- النموذج معنوي و يمكن الاعتماد عليه في التفسير و يظهر وجود أثر تغير أسعار صرف الأورو على المديونية بمقدار 49.5% و أن الباقي 51.5% ترجع إلى أسباب أخرى.

2- المقدار الثابت 63.204 مليار دولار يعبر عن قيمة المديونية في حالة انعدام المتغير المفسر (الأورو).

3- ارتفاع أسعار صرف الأورو بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع المديونية ب 25.601 مليار دولار .

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار له انعكاسات سلبية على التجارة الخارجية للجزائر، إذ يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعائدات الجزائرية من النفط كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الجزائرية الآتية من دول الاتحاد الأوروبي .

و بخصوص حساب الخدمات سجل رصيذا سلبيا في ميزان المدفوعات و هذا راجع إلى زيادة تكاليف النقل و التأمين و الصيانة و أن بند ميزان صافي التحويلات سجل فائضا بسبب ارتفاع حجم تحويلات العاملين بالخارج، أما حساب رأس المال فقد سجل عجزا بسبب ضعف الاستثمارات الأجنبية و الدفع المسبق للديون و أقساطها.

و بالرجوع إلى تركيبة المديونية الخارجية للجزائر المقومة بنحو 49% بالأورو في عام 2007، فقد أدى ارتفاع الأورو أمام الدولار إلى ارتفاع قيمة المديونية الخارجية و قد ساعد استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية على زيادة التحسن المستمر في ميزان المدفوعات و تقليص حجم المديونية الخارجية إذ أصبحت تمثل سوى 5.586 مليار دولار عام 2008.

كما ساهمت السياسات التجارية في الجزائر في تعميق الانعكاسات السلبية الناجمة عن ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار و ذلك نتيجة التركيز على قطاع النفط التي تتحكم فيه عوامل خارجية كما تعتمد في توفير احتياجاتها من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية على أسواق دول الاتحاد الأوروبية بنسبة كبيرة .

و عند إجراء قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات اتضح أن الواردات و المديونية الخارجية قد تأثرت بارتفاع أسعار صرف الأورو، إلا أن التصاعد المستمر في أسعار البترول قد امتص الزيادة في أسعار صرف الأورو لذلك لم يظهر تأثير ميزان المدفوعات و الصادرات و الميزان التجاري بانخفاض الدولار.

النتائج و التوصيات

أولاً: النتائج

لقد أدت التقلبات في أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية شملت معظم دول العالم خصوصاً الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مع منطقة الأورو مثل الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

1- تحققت الوحدة النقدية نتيجة مجهودات كثيرة منذ إبرام معاهدة روما و وصولاً إلى اتفاقية "ماستريخت"، حيث زاد عدد الدول المنظمة من 12 دولة عام 2002 إلى 17 دولة عام 2011 و هذه النسبة مرشحة للزيادة مستقبلاً، كما أن توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة أدى ذلك إلى آثار ضعيفة على سعر صرف الأورو و دوره الدولي و أداء السياسة النقدية حيث تبين أن ارتفاع التضخم راجع إلى الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي.

2- أدى العمل بالأورو إلى العديد من الآثار الإيجابية المتمثلة في استقرار الأسعار و اتساع نطاق السوق و زيادة المركز التنافسي للدول الأعضاء و زيادة كفاءة أسواق المال الأوروبية، إلا أن الأورو قد أدى إلى بعض العيوب مثل فقدان العملة الوطنية و السيادة على السياسة النقدية و تحمل بعض التكاليف الإضافية لمساعدة بعض الدول الأعضاء، و اختفاء المزايا التي تتمتع بها بعض الصناعات في بعض مناطق الأورو.

3- لقد اتضح أن الأورو يرتبط باقتصاد كبير الحجم و تدعمه مؤسسات اقتصادية قوية وذات مصداقية و يستند إلى الأهمية التاريخية للعملات المحلية التي حلت محلها وتميز الأسواق المالية بالكفاءة، و اتضح أن الأورو يحتل مركز هام على المستوى الدولي بعد الدولار، وتتمثل أهم

- نجاحات الأورو في دوره كمخزن للقيمة و في وظيفته كوسيط للتبادل و أصبح الأورو يحتل المكانة الثانية بعد الدولار في أسواق الصرف.
- 4- كما شهد استخدام الأورو كوحدة قياس في تسوية المعاملات التجارية في دول البحر الأبيض المتوسط و بعض الدول تطورا واضحا، وإن كانت مازالت السلع الرئيسية تقوم بالدولار، كما أصبح الأورو يستخدم كعملة ارتكاز من قبل أكثر من 50 دولة أو كعملة مرجعية أو مكون من مكونات سلة العملات، و أن أكثر من 28% من احتياطات العملة الأجنبية على مستوى العالم تتم بالأورو .
- 5- حقق الأورو تقدما على الدولار في مجال سعر صرفه و في السندات الدولية والاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال الفترة 2003-2009، و هذا يرجع إلى أسباب داخلية تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي في منطقة الأورو و ما أدى إليه الأورو من جذب ثقة المتعاملين و زيادة التعامل به في المعاملات الدولية.
- 6- يؤدي انخفاض أو ارتفاع الأورو أمام الدولار إلى آثار اقتصادية على منطقة الأورو و الولايات المتحدة الأمريكية من حيث انخفاض أو ارتفاع الميزان التجاري، تكلفة برميل النفط المستورد، القدرة التنافسية، التدفقات الرأسمالية الداخلة و الخارجة، و كذلك آثار على بقية دول العالم من حيث احتياطات الصرف لدى البنوك و التجارة الخارجية.
- 7- إن سعي البنك المركزي الأوروبي للحفاظ على استقرار الأسعار في الدول الأعضاء جعل الأورو منافسا للدولار أدى إلى الحد من المنافع التي تعود على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه من الصعب إحلال

عملة محله كعملة دولية لصعوبة القيام بالدور العالمي للولايات المتحدة بوصفها عملة الاحتياطي.

8- أثر ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار بتخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار للحفاظ على القدرة التنافسية في أسواق الاتحاد الأوروبي.

9- أدى ارتفاع الأورو أمام الدولار و زيادة الإيرادات النفطية للدول المنتجة إلى التفكير في كيفية تغيير وحدة تسعير النفط لضمان عدم تآكل احتياطياتهم من النقد الأجنبي .

10- ترتبط القوة الشرائية للواردات الجزائرية بعلاقة طردية مع انخفاض أو ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار، وهذا باعتبار أن أكثر من 50% من واردات الجزائر تأتي من دول الاتحاد الأوروبي التي تقوم صادراتها بالأورو مما يؤدي إلى فقدان جزء من العائدات النفطية المقومة بالدولار ،غير أن ارتفاع أسعار النفط و زيادة تصديره قد غطت الخسارة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.

11- أدى ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار إلى ارتفاع في قيمة المديونية الخارجية باعتبار أن أغلب الدائنين هم من الدول الأوروبية و لولا ارتفاع احتياطيات الجزائر من النقد الأجنبي و تسديد الديون لكان أثر ارتفاع أسعار الصرف على المديونية كبير.

12- تميل تحويلات العاملين إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار و أن أغلبها تأتي من دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى الزيادة في رصيد ميزان الخدمات و التحويلات الجارية.

13- إن تأثير ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار على الاقتصاد الجزائري كبير إذا أنفقت غالبية عائداتها في أسواق الاتحاد الأوروبي و تكون في وضع أفضل إذا أنفقت غالبية عائداتها على السلع الأمريكية.

14- أدى ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار إلى زيادة التبادل التجاري مع دول آسيا لتجنب الخسارة الناتجة عن أسعار الصرف، إلا أنه لا يمكن تغيير الشركاء التجاريين الأوروبيين و هذا للعلاقات التجارية و التاريخية التي تربطها مع الجزائر .

15- من خلال استخدام النموذج القياسي تبين أن الواردات و المديونية قد تأثرت بارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار ، و بينما رصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري و الصادرات قد تأثرت بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أكثر من تأثرها بارتفاع أسعار صرف الأورو و أن حساب رأس المال غير مرتبط بهذا التغيير . أنه في كل مرة يتراجع فيها الدولار مقابل الأورو يعني خسارة نقدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولار في الجزائر ، و على هذا الأساس فإن أي أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي إلى سحب هذه الاستثمارات من الجزائر إلى دول أخرى مثل منطقة الأورو و هذا لتعويض النقص في السيولة الناجمة عن الخسائر المتحققة .

بعد هذا العرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال معالجة مشكلة الدراسة نأتي إلى اختبار فرضيات البحث والتي جاءت في مقدمته وهي كما يلي:

- تحقق الفرضية الأولى والتي تخص التطورات في أسعار صرف الأورو أمام العملات الرئيسية لها أثر على الاقتصادات الأوروبية حيث أدى ارتفاع أسعار صرف الأورو إلى التأثير في تحركات الصادرات و الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بخصوص الدينار الجزائري فقد أدى الارتفاع في قيمة الأورو إلى خفض قيمة الدينار الجزائري كإجراء لخفض قيمة الواردات التي تغطي عليها السلع الاستهلاكية.

- كما تحققت الفرضية الثانية والمتمثلة في أن تطور أسعار صرف الأورو أمام الدولار له آثار على الاستخدام الدولي للأورو في المعاملات الدولية.و على ميزان المدفوعات الجزائري

ثانيا: التوصيات

1- تسوية أو تسعير الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي بالأورو وهذا لتسديد واردات الاتحاد الأوروبي به و تجنب عملية شراء الأورو بالدولار لإحداث توازن في الاحتياطي النقدي للبنك المركزي و عدم تأكله في ظل انخفاض الدولار.

2- ربط الدينار الجزائري بسلة من عملات الشركاء التجاريين بشكل متوازن و أن يكون للأورو النسبة الأكبر في هذه السلة باعتبار دول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول للجزائر .ومن مزايا هذا النظام رفع قدرة الجزائر على تجنب التقلبات الكبيرة في سعر صرف عملتها مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين على أن يتم ذلك بصورة تدريجية بما يحقق التوازن و الاستقرار في سوق سعر الصرف.

3-وضع قيود علمية لسياسة سعر الصرف بحيث تلتزم بتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار و زيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الأوروبية .

4-تحديث و تطوير قطاعات الإنتاج و زيادة كفاءتها و تنشيط قطاعات التصدير و زيادة قدرتها التنافسية و متابعة تأثيرات الأورو على قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لتجنب الآثار السلبية لارتفاع أو انخفاض قيمة الأورو.

5- إن اعتماد الجزائر على العائدات النفطية التي تشكل حوالي 95% من إجمالي صادراتها و ما يرتبط ذلك من اعتماد اقتصادها بصورة شبه كاملة على العائدات النفطية يستلزم إعادة النظر في تسعير هذه السلعة الإستراتيجية على المدى البعيد بعملة غير الدولار أو سلة من العملات إلى جانب الدولار و ذلك تفاديا لتأثر العائدات النفطية بأي تقلبات في سعر صرف الأورو أمام الدولار و يذكر في هذا الخسائر التي تتحملها جراء تراجع أسعار صرف الدولار.

6- ضرورة إعادة النظر في مكونات الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي الجزائري بحيث تشكل له من العملات الرئيسية بنسب تتوافق مع حصص التجارة الخارجية الجزائرية مع أهم الشركاء التجاريين بحيث لا يمثل الدولار العملة المحورية في تلك الاحتياطيات مع الأخذ في الاعتبار أن التنوع النقدي سيوجد نوعا من الحماية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية.

7- على البنك المركزي الجزائري إتباع إستراتيجية تنويع عملات التوظيف ما بين أهم العملات وهذا مع زيادة الحذر في تسيير احتياطيات الصرف, وهو ما يسمح للجزائر من مواجهة التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية, إضافة إلى زيادة التوظيف في الأصول التي لا تكتنفها المخاطر.

8- الاستعانة بالدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي خاصة فيما يتعلق باستقلاله وشفافية السياسات الاقتصادية إلى جانب نجاحه في خفض معدلات التضخم ففوة العملة تحتاج إلى اقتصاد كبير و مؤسسات نقدية على مستوى عال من المصداقية.

9- اتخاذ تدابير لتشجيع التحويلات المالية من العمال المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب

- 1- حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2006.
- 2- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الخارجية، عالم الغد للدعاية . الطبعة الثالثة. القاهرة، 2000.
- 3- سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- 4- سمويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، مكتبة بيروت ناشرون 2006.
- 5- سمير صارم، اليورو، الطبعة الأولى دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع سوريا 1999.
- 6- صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية و أثرها على الاقتصاد المصري ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 7- صلاح الدين حسن السيبي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة(الأورو)، مكتبة الأسرة، القاهرة . 2003.
- 8- عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد البترول ، دار علاء الدين ، الطبعة الأولى سورية 2004 .
- 9- فارس بن جرادي أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2000.
- 10- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة . 2000.
- 11- مغاوري شلبي علي، اليورو و الأثر على مصر و العالم، ملحق الأهرام، العدد 132 عام 1999 .

12- يونس دوفيران و كاربيتسين باتريك و بواخيم شايدة، الدولار و اليورو –هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاع في قيمة اليورو، دراسات عالمية، العدد ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2008.

ب:الدوريات و الندوات:

1- أحمد النجار،مكانة اليورو الدولية في مواجهة الدولار،مجلة السياسة الدولية،عدد 142،مطابع الاهرام،القاهرة،2000.

2-أفندي نزيير،اليورو مابين الانطلاق و التعثر،مجلة السياسة الدولية،العدد136،مصر،1999.

3- بلعزوز علي، تحليل التجربة الجزائرية في تحرير سعر الفائدة،مجلة مصر المعاصرة،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء و التشريع،العدد 476/475،أكتوبر. 2004.

4-جميل طاهر و عبد الفتاح و ندي، التطورات في أسعار صرف اليورو وانعكاساتها على تسعير النفط و على اقتصادات الأقطار الأعضاء ، مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 109 ربيع 2004.

5- رابح شريط،الاقتصاد الجزائري و الأورو،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة،مجلة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية العدد 08،السنة. 2003.

6- رسلان خضور،اليورو و موقعه في النظام النقدي الدولي و منعكساته على الاقتصاد السوري،مجلة بحوث اقتصادية عربية،السنة 8،العدد6،صيف. 1999.

7- شريط عايد،تقييم العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي و العربي،مجلة علوم إنسانية السنة 4 العدد 29 يوليو. 2006.

8-عبد الفتاح الجبالي،الأزمة العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي،القبس ،العدد،12792 عام.2009.

9- عبد الفتاح الجبالي،الأزمة العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد المصري،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،كراسات إستراتيجية.سنة 28،العدد193 نوفمبر. 2008.

10- عبد الفتاح دندي،تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء ،مجلة النفط و التعاون العربي ،العدد 125،ربيع. 2008.

- 11- عبد الله علي ،دور الحكومات في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ،مجلة الباحث عدد 6 جامعة الجزائر .2008.
- 12- عمر سالمان، تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و مستقبل الأورو كعملة دولية،مجلة كلية التجارة و إدارة الأعمال،جامعة حلوان،السنة 13،العدد 1و2سنة.1999
- 13- عزت ملوك قناوي ،مستقبل العملة الأوروبية الموحدة في مواجهة الدولار الأمريكي ،مجلة الدراسات المالية و التجارية ،كلية التجارة -فرع بني سويف-جامعة القاهرة،ديسمبر .2003
- 14- عزت ملوك قناوي، العملة الخليجية الموحدة مقارنة باليورو،مجلة مصر المعاصرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع،العدد 490 ابريل .2008
- 15- عصام مصطفى،مستقبل اليورو،الأهرام الاقتصادي،البورصة،العدد216 سنة2\6\2003.
- 16- فاروق محمد الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية :النشأة و التطور و الآثار ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي بنك الكويت الصناعي ،العدد 61 سنة .2000
- 17- ماجد عبد الله المنيف ، تأثير عملة اليورو العالمية و العربية و انعكاساتها على تعاملات النفط،مجلة التعاون العربي،العدد 89،سنة .1999
- 18- ماجد عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول ، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 41 ، شتاء .2008
- 19- مايكل س ديبلر،تأثير الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي على رقابة الصندوق النقد الدولي،مجلة التمويل و التنمية،العدد 04،ديسمبر.1998
- 20- محمد راتول،تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر،بحوث اقتصادية عربية ،العدد 27ربيع .2002
- 21- مفتاح صالح و سمية دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر،بحوث اقتصادية عربية العددان 43-44 صيف- خريف .2008
- 22- ناصر حامد،عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا فرص و تحديات الوضع الراهن،السياسة الدولية،العدد رقم 157،القاهرة،يوليه.2004
- 23- نبيل حشاد،الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من الفكر إلى اليورو،سلسلة رسائل البنك الصناعي،العدد 55،ديسمبر،بنك الكويت الصناعي .1998

- 24- نزار قنوع و آخرون، صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29 العدد 2، سوريا، 2007.
- 25- هيل عجمي جميل، سعر صرف الدولار الأمريكي- تطوره و أسباب انخفاضه 1979-2002، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، العدد 31 سنة 2006.

الندوات:

- 1- الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ملحقة الخروبة، الجزائر. 2002
- 2- الملتقى الدولي الأول حول الأورو، في الأورو و اقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 2005.
- 3-- الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية 20 أكتوبر 2009. جامعة فرحات عباس سطيف.

ب: الرسائل العلمية:

- 1- ابتسام محمد عبده فراج ، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و استقرار معدلات الصرف "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة حلوان. 2003
- 2- بودرباله فائزة، إشكالية السيولة في الجهاز البنكي الجزائري و آلية امتصاصه خلال 2000\2007 رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . 2008.
- 3- بلحسن فيصل، فوترة التعاملات الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2001،
- 4- جموح سهيلة، الوحدة النقدية الأوروبية و الانعكاسات الراهنة و المستقبلية على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.
- 5- خليفى الزبير، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002 .
- 6- رفعت محمد الصغير احمد محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة حلوان.. 2006.
- 7- سامية مقع، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير جامعة باتنة، 2006./2007.
- 8- عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير جامعة باتنة، الجزائر 2006.-2007.
- 9- فطيمة حاجي ،اتفاقية المشاركة الجزائرية العربية-المتوسطة و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري ،رسالة ماجستير جامعة القاهرة، 2009.

- 10- فولبيت صبحي رزق، تأثير العملة الأوروبية الموحدة-اليورو-على تدفقات التجارة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي "مع إشارة إلى مصر"، رسالة ماجستير جامعة حلوان، 2003.
- 11- محمد زايد بن زغوية، الآثار الاقتصادية للانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة ، كلية التجارة جامعة حلوان .2006
- 12- محمد محمود عبد الرحمن خليل، أثر تغير سعر صرف اليورو أمام الدولار على الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1997\1998 و حتى 2006\2007 ،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008.
- 13- محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر واثـر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري،رسالة ماجستير،كلية التجارة جامعة عين شمس، 2002.
- 14- محمد محمود عبد الرزاق، دور النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الجماعة الأوروبية ،رسالة ماجستير ،كلية التجارة و إدارة الأعمال جامعة حلوان.1996
- 15- مراد ايت محمد ،علاقة العملة الأوروبية الموحدة بنظام النقد الدولي في ظل العولمة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2002
- 16-هالة سمير عبد الحميد الغاوي،انعكاسات الاتحاد النقدي على مصر مقارنة بدول البحر المتوسط ذات الشراكة مع أوروبا،رسالة دكتوراه،كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008.
- 17- ياسمين محمد فؤاد محمود، المنطقة المثلى للعملة و الاتحاد النقدي الأوروبي ،تقييم الآثار على اقتصاديات حوض البحر المتوسط مع دراسة خاصة بمصر،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،2004.
- ت-التقارير الرسمية و النشرات:**
- 1- آفاق الاقتصاد العالمي .2007.
- 2- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لشمال إفريقيا 2007المغرب مارس 2008.
- 3- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة.2006،2007
- 4- التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك) لسنة.2008
- 5- التقرير السنوي ،43 مؤسسة النقد العربي السعودي عام .2007،2008
- 6- التقرير الاقتصادي النصف سنوي المملكة العربية السعودية 2008.
- 7- تقرير التجارة و التنمية،نيويورك صيف2007.
- 8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد
1999,2000,2001,2003,2004,2005,2006,2007,2008
- 9- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2002،الدورة 78 روما 2002..

- 10- صندوق النقد العربي. 2004.
- 11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007,2008.
- ث-النشرات:**
- 1- النشرة الاقتصادية البنك الأهلي المصري، العدد 4 المجلد 51 القاهرة سنة 1999. العدد 2 سنة 2003، العدد 11 سنة 2007 .
- 2- النشرة الاقتصادية بنك مصر، العدد الأول 1999، العدد 7 سنة 1999، العدد 13 سنة 2002، العدد 4 سنة 2007، العدد 16 سنة 2004.
- ج-الانترنت:**
- 1- أيسر ياسين، أزمة الأورو وبين سوء التقدير و بعد التقدير، الصباح الاقتصادي العدد 5، 2005 جويلية 2010، www
- 2- ايروين ستيلزر، الأزمة المالية في اليونانمأساة أم مهزلة؟ ترجمة علي الحارس ومجلة ويكلي ستاندارد. 8 ماترس 2010. www.iraqfuture.net
- 3- الاقتصاد و الأعمال، قوة الين تضعف الشركات اليابانية، الجزيرة. www.aljazeeraafx.net
- التقرير الأسبوعي لبنك الكويت يونيو 2009 www.nbk.com
- 4- ارتفاع قيمة الأورو و الإيوان الصيني، الفجر يومية مستقلة 2008، www.alfadjr.com
- بنك الرياض، الموجز الاقتصادي الأسبوعي فبراير 2008. http://www.riad_bank.com
- محمد السقا، اليورو يتعرض إلى أعنف أزمة في تاريخه، القبس 28 فبراير 2010. العدد 13200 www.alkabes.com .
- جاك روفسكي، شبخ معاهدة الاستقرار، ترجمة هند علي، بروجيكت سنديكت ابريل 2004. WWW.PROPEET-SYNDICAT-ORG\PRINT-COMMENTANY\ROSTOWSKI\ARABIC-11K.15\12\2008
- 5- غريد تايبيليني، الأورو كأساس، ترجمة حارثة يوسف، بروجيكت سنديكت، 2005. www.project-syndicate.org
- 6- سي أن أن، البنك المركزي الأوروبي يحدد سياسته النقدية. www.cnn.arabic.com
- 7- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مطالبة بضرورة مراجعة أدوار العملات الرئيسية في العالم، نشرة تحليلية يومية السنة 16 العدد 4076، 03/08/2009 www.wikimapia.org
- لوران جاك، العملة الأوروبية الموحدة حماية حقيقية، القبس الاقتصادي العدد 2 السنة 3 فبراير 2009 www.alkabes.com
- فيلدشتاين، الدولار الهابط، ترجمة أمين علي، بروجيكت سنديكت 2008 www.project-syndicate.org
- 9- مجلة الاقتصادية الإلكترونية 23 افريل 2008 العدد. www.aleqt.com 5308.

- 10- جوزيف تريفيسانى، اتجاهات السوق اليورو/الين الياباني، وسياسات التداول للين الياباني www.borsaat.com/vb/t15244.htm
- 11- زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع 2009، www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_07/Article
- [-www.syria-news.com/readnews.php%3Fsy2011/111](http://www.syria-news.com/readnews.php%3Fsy2011/111)

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:
أ- بالانجليزية:

A-Reports

- 1-Annual Report .European Central Bank 2004
- 2- UNCTAD, World Investment Report 2008
- 3- World Economic Outlook, Crisis and Recovery.apr2009.

B-Statistics:

- 1- International Financial statistics,yerboook,2007
- 2- International Monetary Fund Factsheet ,February 2009
- 3- International trade statistics,yerboook,2008
- 4 - World Development Indicators Databas .World Bank 1 gully 2009

C-Conferences

- Poul r.Masson ,The Growing Role of the Euro in Emerging Market Finance, Policy Research Working Paper 4381 World Bank 2007
- Li Wenhao, Currency Competition Between Euro And us Dollar, Working Papers n 18 of the Business Institute Berlin at the Berlin School OF Economics,jine2004

D-Internet

- 1 -Anne.Sibert,The International role of the Euro, Birk beek, University of London and cepr, www.europarl.europa.eu/actuirtces/comutles/edito .
- 2 -BNP.Corporate et Investment Banking, Zoon Euro l inflation Negative .www.economic.research.bnpparibas.com..03/09/2009
- 3- Daily fx ,Currency-Euro -Thomson Accessed,19 January 2009.www.imf.org/externa/np/exr/facts/sdr.htm.03/08/2009
- 9- International Trade Statistics 2003,2008,2010 ,WTO, www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2010
- 10- International Trade Statistics 2003,2008 ,WTO, www.wto.org/english/res_e/statis_e/it
- 11- Jacques de Larosiere,International Trade Statistics 2003,2008 , rate,2007 ,www.asmp.fr

- 12- John Beggs Geraldine Concagh ,Olive r Maugan ,Jenny Pollok:
Exchange Rate Outlook, Aid Global Treasury Economic
Research,20October 2010.www.aibeconomicresearch.com
- 13- John, Stevens. (2009) ,10 years of the Euro New Perspectives for
Britain ,Sacrum Colourview ,London 102,www.e44.org.uk.02/09/2009-
- 14- Johon Williamson, Understanding Special Drawing Rights SDR
,Peterson Institute for International Economics, Number .PB 09-11Policy
Brief Washington.jun 2009.www.piie.com 14/08/2009
- 15- Li Wenhao,Currency Competition Between Euro And us Dollar,
Working Papers n 18 of the Business Institute Berlin at the Berlin School
OF Economics,jine2004
- 16- Marcel Fratzscher,The Euro Bloc, The Dollar Bloc and The Yen
Bloc, How Much Monetary Policy Independence can Exchange Rate
Flexibility Buying an Interdependent World, European Central Bank
Working Paper series N 154 jun 2002.www.ecb.int
- 17- Meller kly taylor, Sweden Referendum on The Euro, September
2003 Research Paper 03/68.www.parliament.uk
- 18- Orlivier Bizimana, The Euro /Dollar exchange rate and The
Fundamentals,how to explain; Economic research.www.credit-agricole.com
- 19- Owen F, Humpage, Will special drawing rights supplant the dollar,
Research-based policy analysis and commentary from leading
economists,8May2009, www.voxeu.org
- 20 -Poul r.Masson ,The Growing Role of the Euro in Emerging Market
Finance, Policy Research Working Paper 4381 World Bank 2007,
- 21-Poul, R.Masson,The Growing Role of the Euro in Emerging Market
Finance, Policy Research Working Paper 4381,world bank November
2007
- 22-Refafx News,Us Dollar-What Are The Most Market Moving
Economic Indicators.www.refrofx.com
- 23-UNCTAD, World Investment
Report2008..www.unctad.org.19/09/2009
- 24- World Development Indicators Database ,World Bank 15 December
2010.www.wto.org/English/res_e/statis_e/its2010

A- OUVRAGES:

- 1- Christian De Boissieu(2004), L'élargissement et l'euro in, Revue d'économie financière: Revue de l'association d'économie Financière n 7
- 2- Lelart.M, L'euro et le système monétaire international, Revue d'économie Financière,N55,1999

B- Statistiques:

- 1- Banque d'Algérie, Bulletin Mensuel de statistique décembre 2008 Issue N 1050.Vol.lxii.no.12
- 2- O.N.S. Algérie En quelques Chiffres office nationale des statistiques 2008
- 3- United Nations ,Bulletin Mensuel de statistique décembre 2008 Issue N 1050.Vol.lxii.no.12

C-Rapports:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport avril 2004,juillet 2009

D- Les Fiches Techniques:

- M.Dnpont-Dobrzynski, La politique de l'emploi en Pologne, problème économiques ,revue hebdomadaire en n 2814, La documentation Française,2003.

E- Internet:

- 1- Abderrahmane Mebtoul, Impact sur la valeur des bons de trésor américain et la parité.
. Crise financière mondiale, risque de dépréciation du dollar 2009/2010 du dollar 10 déc. 2008 .www.lemaghreb.dz.com/lire.php.
- 2- Abderrahmane Mebtoul ,point-de-vue-la-problématique-de-la-du- dinar-algérien www.algerie-focus.com12/12/2010-dévaluation
- 3- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport avril 2004,juillet 2010.www.un.org.
- 4- Bulletin Mensuel de statistique décembre 2008 Issue N 1050.Vol.lxii.no.12.www.un.org.
- 5- BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE STATISTIQUES MONETAIRES 1964 – 2005.www.Bank of algeria.dz
- 6- ESB Banque de France ,www.bank de France.fr.4/11/2010
- 7- historique des cours du dollar depuis 1970. ... Historique des cours du dollar en FF de 1970 à 2001, en € depuis 2002. Source DGEMP-DIREM. image séparateur .. www.developpement-durable.gouv.fr/.../se_dollar2.htm.
- 8- N.Ryad:L'Algérie perdra des milliards de dollars ,Alegria-Watch .Informations sur la situation des droits humains en algerie.www.Forum-algerie.co

الملاحق

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.785 ^a	.617	.578	7.93854

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1013.571	1	1013.571	16.083	.002 ^a
	Residual	630.204	10	63.020		
	Total	1643.775	11			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: Y1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-51.152	15.673		-3.264	.009
	X1	54.082	13.485	.785	4.010	.002

a. Dependent Variable: Y1

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.786 ^a	.618	.580	8.75149

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1240.281	1	1240.281	16.194	.002 ^a
	Residual	765.886	10	76.589		
	Total	2006.167	11			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: Y2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-52.099	17.278		-3.015	.013
	X2	59.825	14.866	.786	4.024	.002

a. Dependent Variable: Y2

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.805 ^a	.649	.613	6.09462

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	685.408	1	685.408	18.453	.002 ^a
	Residual	371.444	10	37.144		
	Total	1056.852	11			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: Y3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35.644	12.033		2.962	.014
	X3	-44.473	10.353	-.805	-4.296	.002

a. Dependent Variable: Y3

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.856 ^a	.733	.706	12.28131

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4134.073	1	4134.073	27.409	.000 ^a
	Residual	1508.306	10	150.831		
	Total	5642.379	11			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: Y4

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-93.438	24.247		-3.854	.003
	X4	109.222	20.863	.856	5.235	.000

a. Dependent Variable: Y4

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.119 ^a	.014	-.084	3.99697

a. Predictors: (Constant), X5

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.312	1	2.312	.145	.712 ^a
	Residual	159.758	10	15.976		
	Total	162.069	11			

a. Predictors: (Constant), X5

b. Dependent Variable: Y5

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.843	7.891		-.487	.637
	X5	2.583	6.790	.119	.380	.712

a. Dependent Variable: Y5

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.703 ^a	.495	.444	7.07235

a. Predictors: (Constant), X6

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	490.011	1	490.011	9.797	.011 ^a
	Residual	500.182	10	50.018		
	Total	990.193	11			

a. Predictors: (Constant), X6

b. Dependent Variable: Y6

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
17	معدل التضخم و نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي و معدل الفائدة و نسبة الدين إلى الناتج المحلي المتفق عليها في دول الأورو 1998	1
23	الدول المشاركة في الأورو حتى عام 2011	2
24	المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة الأورو لسنة 2007-2008	3
29	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العشرة الجديدة المنظمة عام 2004 للاتحاد الأوروبي	4
60	الدول المنظمة إلى الآلية (ERM2)	5
67	تركيب احتياطات النقد الأجنبي خلال الفترة 1999-2009 ب %	6
72	تجارة السلع في دول أوروبا وفق المناطق و الإنتاج لسنوات 2002-2008 ب %	7
76	تطور سوق السندات الدولية (القيمة بالمليار دولار)	8
79	نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي و النقدي من وحدات السحب الخاصة سنة 1998 مليار و س خ	9
82	السلة الجديدة لوحدات السحب الخاص من سنة 1997-2010	10
93-91	تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية	11
117	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2001-2009	12
119	تطور سعر الصرف الموازي خلال الفترة 1987-1996 مقابل الفرنك الفرنسي	13
124	تطور متوسط معدل صرف الدولار معبرا عنه بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 2001-1970	14
125	تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2002-2009	15
131	القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2000-2008	16
142-141	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1997-2009	17
149	الانخفاض في قيمة الميزان التجاري نتيجة تغير أسعار صرف الدولار 2000-2009 مليار	18

151	الانخفاض في القوة الشرائية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي	19
151	بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية 2007-95 %	20
154	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية باعتبار 1973 سنة أساس	21
157	أسعار النفط لخليط صحراء الجزائر 1997-2009	22
159-158	حجم العائدات النفطية الحقيقية بأسعار 1995 بالدولار الأمريكي	23
162	حجم المبالغ المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2007(مليار دينار جزائري %)	24
164	تطور هيكل الديون الجزائرية ب % من 1997، 2002 -2009	25
166-165	تطور الديون الخارجية للجزائر لسنوات 2004-2009مليار دولار	26
170	تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة مليار دولار	27
172	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة مليار دولار	28
173	تطور الواردات و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة مليار دولار	29
175	تطور الصادرات و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة:مليار دولار	30
176	تطور حساب رأس المال و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة:مليار دولار	31
177	تطور المديونية و سعر صرف الأورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997-2008 الوحدة:مليار دولار	32

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ-هـ	المقدمة
01	الفصل الأول نشأة العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)
02	المبحث الأول: التطور التاريخي للعملة الأوروبية الموحدة (الأورو) والدول المشاركة فيها
03	المطلب الأول: دراسة تاريخية حول نشأة الأورو
22	المطلب الثاني: الدول المشاركة في عملة الأورو و علاقتها بدول الاتحاد الأوروبي
27	المبحث الثاني: أثر توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة على الأورو
28	المطلب الأول: توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة
31	المطلب الثاني: أثر توسيع الاتحاد الأوروبي على سعر صرف و استخدامات الأورو
34	المبحث الثالث: مزايا و عيوب العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)
34	المطلب الأول: أهم مزايا العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)
40	المطلب الثاني: أهم عيوب العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)
46	خلاصة الفصل الأول
48	الفصل الثاني منطقة العملة المثلى و دور الأورو في المعاملات الدولية
49	المبحث الأول: منطقة الأورو كمنطقة عملة مثلى
50	المطلب الأول: نظرية منطقة العملة المثلى
55	المطلب الثاني: المعايير المؤهلة لقيام منطقة عملة مثلى
58	المطلب الثالث: نظام معدل الصرف الجديدة (ERM2)
61	المبحث الثاني: دور الأورو في المعاملات الدولية
61	المطلب الأول: محددات الاستخدام الدولي للأورو
65	المطلب الثاني: دور الأورو في الاحتياطات الدولية
71	المطلب الثالث: دور الأورو في مجال التبادلات التجارية الدولية
74	المطلب الرابع: دور الأورو في مجال الأسواق المالية و الاستثمارات
78	المطلب الخامس: دور الأورو في صندوق النقد الدولي
86	خلاصة الفصل الثاني
88	الفصل الثالث تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية و الدينار الجزائري
89	المبحث الأول: تطورات أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية

90	المطلب الأول: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي
105	المطلب الثاني: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الين الياباني
111	المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني
116	المبحث الثاني : تطور أسعار صرف الأورو و الدولار مقابل الدينار الجزائري و أثره على احتياطات الصرف الجزائرية
116	المطلب الأول:تطورات أسعار صرف الأورو و الدولار مقابل الدينار الجزائري
129	المطلب الثاني:أثر الأورو على احتياطات الصرف الجزائرية
137	خلاصة الفصل الثالث
139	الفصل الرابع انعكاسات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري
140	المبحث الأول:أثر أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري
141	المطلب الأول:تطور ميزان المدفوعات الجزائري
147	المطلب الثاني:انعكاسات أسعار صرف الأورو على بنود ميزان المدفوعات الجزائري
166	المبحث الثاني : قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري
167	المطلب الأول:معلومات النموذج
170	المطلب الثاني:قياس أثر تغير أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري و بنوده
178	خلاصة الفصل الرابع
180	نتائج و توصيات
187	المراجع
196	الملاحق
201	فهرس الجداول
203	فهرس المحتويات

الملخص:

تبحث هذه الرسالة في موضوع التطورات في أسعار صرف الأورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري ، حيث تتناول المراحل التي مرت بها الدول الأوروبية نحو تحقيق الوحدة النقدية و التي أسفرت على ظهور الأورو كعملة دولية ، وكذا عدد الدول المشاركة فيها ، وإبراز أهم مزايا و عيوب العملة الأوروبية الموحدة.

و كذا التطرق إلى ما إذا كانت منطقة الأورو تنطبق عليها منطقة العملة المثلى، و تحديد مدى مساهمة الأورو في المعاملات الدولية و التطورات في أسعار صرف الأورو أمام أهم العملات الرئيسية ، و كذا أمام الدينار الجزائري و احتياطات الصرف الجزائرية، و تهتم هذه الرسالة بتحليل أثر تذبذب أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا باعتبار أن الجزائر من بين أهم البلدان المصدرة للنفط الذي يحدد ثمنه بالدولار هو السلعة الأكثر تصديرا للخارج و التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في حين أن معظم الواردات و الاقتراض الخارجي تتم بالأورو ، و بهذا تواجه الجزائر سعرين مختلفين سعر صرف الأورو مقابل الدولار و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو و الدولار ، و كذا قياس انعكاسات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

نشأة الأورو، الأورو في المعاملات الدولية، أسعار صرف الأورو مقابل العملات الرئيسية، انعكاسات أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري

Résumé

Le présent mémoire a pour objet l'étude de l'évolution du taux de change de l'Euro et son impacte sur la Balance des Paiements Algérienne. Ainsi nous avons abordé les étapes suivies par les pays européens pour la concrétisation de l'union monétaire qui a donné naissance à l'Euro comme monnaie internationale, et aussi le nombre de pays ayant participé à cette union monétaire, pour finir par mettre en évidence les avantages et les inconvénients majeurs de la monnaie unique européenne.

Nous avons aussi tenté de vérifier si la zone euro peut être considérée comme une zone monétaire optimale et de déterminer la participation de l'euro dans les transactions internationales et l'évolution du taux de change de l'Euro face aux plus importantes monnaies internationales et face au dinar algérien et les réserves de change algérienne.

En outre, notre étude s'intéresse à l'analyse de l'effet des fluctuations du taux de change de l'Euro sur la Balance des Paiements Algérienne; considérant que l'Algérie est l'un des plus grand pays exportateur de pétrole dont le prix est fixé en Dollar, et qui est le produit le plus exporté vers l'étranger et sur lequel l'économie du pays repose alors que la plus part des importations et des emprunts extérieurs se font en Euro. Donc, l'Algérie fait face à deux taux différents, le taux de change de l'euro contre le dollar et le taux de change du dinar algérien contre le dollar et l'euro, ainsi que de mesurer l'impacte de la variation des taux de change de l'Euro sur la Balance des Paiements Algérienne.

Mots clés:

Naissance de l'Euro - l'Euro dans les transactions internationales - Taux de change contre les monnaies principales - l'impacte des taux de change de l'Euros sur Balance des Paiements Algérienne.

Abstract:

The work presented in this study deals with the evolution of the Euro rate of exchange and its impact on the Algerian's Balance of Payments. So we discussed the steps taken by European Countries for the achievement of monetary union that gave birth to the Euro as an international currency, and also the number of countries that are members of this monetary union, and finally highlight the main advantages and disadvantage of the Single European Currency.

We also tried to find out whether or not the euro zone can be considered as an optimum currency area and to determine the contribution of the euro in international transactions and evolution in the Euro's rate of exchange against most major international currencies and against the Algerian dinar and foreign exchange reserves in Algeria.

In addition, our study focuses on analyzing the effect of fluctuations in the Euro's rate of exchange on the Algerian's Balance of Payments, because Algeria is one of the largest oil exporter which price is in dollars, and that is the product most exported abroad and on which its economy depends, while most imports and external borrowings are in Euro. Therefore, Algeria is facing two different rates, the Euro's rate of exchange against the dollar and the Algerian dinar's rate of exchange against the dollar and the euro, and have to measure the impact of Euro's rate of exchange instability on the Algerian's Balance of Payments.

Keywords:

Birth of the euro - the euro in international transactions - rates of exchange against the major currencies - the impact of Euro's rate of exchange instability on Balance of Payments Algeria.